فرانسوا بيرو

ومجموعة من المؤلفين

المال والإنتاج

وخلل توازن الاقتصاد العالمي

ترجمة: د. ناجي الدراوشة



من الفكر الاقتصادي
٧

الاشراف الفني : زهـــــير الحمو

المال والإنتاج

وخلل توازن الاقتصاد العالمي

من الفكر الاقتصادي

«٧»

فرانسوا بيرو
ومجموعة من المؤلفين

المال والإنتاج
وخلل توازن الاقتصاد العالمي

ترجمة: د. ناجي الدراوشة


منشورات وزارة الثقافة
في الجمهورية العربية السورية
دمشق ١٩٨٨

العنوان الاصلي للكتاب :

FINANCE , PRODUCTION ET DESEQUILIBRES

de l'ECONOMIE MONDIALE

PAR

G. BLARDONE , M. - C. LEROY , F. PEROUX

D. DUFOURT , R. SANDRETTO

PRESENTATION PAR JEAN - SIMON TABOURNEL

المال والانتاج وخلل توازن الاقتصاد العالي = Finance
Production et desequilibres de l'economic
/mondiale تاليف فرانسوا بيرو ... [وآخرون] ؛ ترجمة
ناجي الدراوشة . ـ ط. ١ . ـ دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٨٨
. ـ ١٢٠ ص. ؛ ٢٥ سم . ـ (من الفكر الاقتصادي ؛ ٧) .
١ ـ ٣٣٧ ب ى د م ٢ ـ ٥د٣٣٩ ب ى د م
٣ ـ العنوان ٤ ـ بيرو ٥ ـ الدراوشة ٦ ـ السلسلة
مكتبة الاسد

الايداع القانوني : ع ـ ١٣٠٩ /١٢/ ١٩٨٨

الاقتصاد والتنمية والمجتمع

جمعية اصدقاء فرانسوا بيرو في ليون

ان المحاضرات التي القاها فرانسوا بيرو في ليون في هذه السنوات الاخيرة ، وامسية الخامس والعشرين من نيسان ١٩٨٣ المنظمة في الجامعة الكاثوليكية حول المواضيع الكبيرة لنتاجه اكدت اهتمام الجمهور في ليون ، وعلى الاخص الشبيبة ، بفكر فرانسوا بيرو واعماله .

ولذا قرر جامعيون ورجال أعمال ومناضلو منظمات مختلفة وطلاب إنشاء جمعية غرضها الرئيسي ان تنشر بأوسع ما يمكن فكر فرانسوا بيرو واعماله .

ويعكس اسم الجمعية « الاقتصاد والتنمية والمجتمع » معنى نتاج فرانسوا بيرو كله . وهو وضع الاقتصاد في خدمة تنمية المجتمع بكامله ، وتنمية « الانسان كل الانسان وجميع الناس » . لقد كتب الاقتصادي الامريكي هـ. ف سبيجل عن هذا النتاج انه الوحيد في أيامنا القادر على ان ينافس التصور الكلاسيكي للتوازن الاقتصادي العام .

ويذكر العنوان الفرعي « الجمعية الليونية لاصدقاء فرانسوا بيرو » بالاصول الليونية لفرانسوا بيرو ، الذي ولد في ليون وبدأ في « جامعة ليون » حياته المهنية ، كمعلم وباحث ، وبمجهود الفرق الجامعية والاجتماعية في « عاصمتنا » الذي كان صديقنا سعيدا وفخورا بالاشتراك فيها .

وتعتزم « الجمعية » أن تنشيء ، بين هذه النشاطات ، وتضع تحت تصرف الجمهور مكتبة كاملة لمؤلفات فرانسوا بيرو التي نفد كثير منها في أيامنا وصعب العثور عليه . وستنظم حلقة دراسية بين جامعية تكرس لتحليل نتاج بيرو وكذلك لترويج ونشر الابحاث التطبيقية ضمن الآفاق التي شقها هذا النتاج .

في حين نجد منذ عشر سنوات ، أن معظم المجتمعات ، في الغرب كما في العالم الثالث ، قد زعزعتها الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية ، ثمرات نمو وتنمية صعبت السيطرة عليها ، يبدو أكثر فأكثر تفكير فرانسوا بيرو في الاسس النظرية والتطبيقية لضروب الخلل هذه ، وفي الصيغ الممكنة لِ « توازنات » جديدة ، شأنا أساسيا لبروز مجتمع « تقدمي » حقا .

ج بلاردون



فرانسوا بيرو ، الاقتصاد والسلطة: أولية التنمية

ج. س. تابورنيل

هناك فترتان مميزتان تركتا أثرا بارزا ، منذ أربع سنوات ، في نشاطات فريق ليون : من جهة ، المحاضرة التي القاها فرانسوا بيرو في ٢٩ كانون ثاني ١٩٨٠ في جامعة ليون الكاثوليكية ؛ ومن جهة أخرى ، اللقاء الذي نظم في المكان ذاته في ٢٥ نيسان ١٩٨٣ اكراما لفرانسوا بيرو وفي غيابه .

تناول بيان ١٩٨٠ « الاقتصاد العالمي ومجالاته الجديدة » . حدد فيه فرانسوا بيرو ، بالانطلاق من معاينة الازمة العالمية ، تصدعات العالم المعاصر بالخطوط الكبرى : كبوات سير العمل ؛ بطء تغيرات البنيات ؛ تآكل واضح لقواعد اللعب التقليدية ؛ توزع القوى السياسية المؤلم ؛ عدم الاتساق في إسباغ الصفة العالمية على المبادلات التجارية ؛ اقتصادات وطنية سريعة التأثر بالازمات الاقتصادية وطوارىء الاحداث؛ سباق جامح الى التصدير ، في حين أن بلدان العالم الثالث « كمجموع ، لا تجد منطقة التوسع المليء (القادر على الدفع) تلقائيا الذي قد يتطلبه منطق السوق » . وهو منطق قاس من جهة أخرى يحكم العالم من خلال « رتب القدرات الشرائية » .

الخروج من ورطة الازمة

ويالها من معاينة مريرة : كل يحلول أن يخلص نفسه بالتناقض مع المنافسين في سياق « عالم متناه » ، أو يتدَارَك بوصفه كذلك ، في حين أن « نظام الاقتصاد العالمي يبدأ أمام ناظرينا » . اذ بعكس المظاهر ، لم يكتَشف كل شيء بعد ولم يقدَر ولم يُستصلح . « ان أرض البشر ، التي يشاهدونها ويحولونها ، لهي بلا حد يمكن تعيينه بيسر » . وتوشك المقاربات القديمة العقائدية والمذهبية ، ان تضلنا عند مقاربتنا للظواهر المعاصرة . غير أننا « بالمقابل ، مسلحون من أجل أن نفهم عالم عصرنا وأن نؤثر فيه بتحليله كشبكة سلطات . فالعالم مجموع تنطبق عليه هندسات مواقع غير مألوفة . تنشىء فيه الافراد والجماعات مجالات فعالية هي مجالات سلطة بين فاعلين غير متساويين أساسا » . فالاقليات الاوليغارشية الثرية التي لها امتداد في هذا الاحتكار أو ذاك من احتكارات القلة ، وتمركز الوسائل المادية وأجهزة النفوذ واستقطابها تمثل الصفات الاساسية لنظام الاقتصاد العالمي هذا . انه تصارع الجبابرة على مستوى الارض ، بل على مستوى الكون : انه صراع من اجل القوة ، من اجل تأكيد نوع ما من ارادة القوة ، وتقويته من خلال جدليات السيطرة والتفاوتات .

ونعثر على هذا التفكير كله في تحليل (الفسحات)(*) أو المجالات الجديدة : مجالات الامبراطوريات ، وشروط استغلال « تخوم » جديدة ، والمجالات المحيطية ، ومجالات ما وراء الفضاء ومجالات التواصل الجديد . ومع ذلك ، يمكن تحاشي المخاطر التي تمثلها هذه الوقائع غير المتوقعة في اغلب الاحيان وترابطاتها ان شيئنا ذلك : وهي مسألة ارادة سياسية محددة على مستوى الرهانات المعاينة علميا .

(*) الفسحة ESPACE هي المجال الذي تمارس فيه الوحدة الاقتصادية فعاليتها وتمثل شبكة علاقات وحقل قوى جاذبة ونابذة . (المترجم) .

سادة المجالات وخدام المجالات

تلعب المنشآت « عبر الامم » المرتبطة باحتكارات القلة وبقوى الاقتصاد المختلط ، من خلال الحدود القانونية ـ السياسية للدول وما وراء الحدود لعبة معقدة من السيطرة البنيوية ؛ فهي تدمج ، على طريقتها ، الفسحة او المجال الجغرافي ـ الاقتصادي العالمي ، محددة هذا المجال بدارة مغلقة من السلع والخدمات والمعلومات بين مركز القرار والاجهزة الفرعية في الاطراف .وهذه البنيات ـ التقنية المالية والاقتصادية تتحدانا : كيف نسيطر على قوتها الموجهة بين أمور أخرى نحو الحد الأعظمي للربح من أجل استخدامها لخير مجموعات السكان الواقعية ؟ إن قوانين السلوك الحسن لا تكفي في ذلك بداهة . أفلا يجب القيام بإصلاحات اساسية في بنيات السلطات ؟ فالوجهة يمكن أن تكون وجهة إخضاع هذه الشركات « للفائدة الجمعية لجميع أمم العالم » .

فلنوضح . « انها قد تستوجب تقسيما دوليا للعمل يجري تصوره وينظّم حسب مناطق عالمية وفي مصلحة الانسانية . وحينئذ تعني عبر ـ القومية أحد أساليب الكشف ، بالنسبة للكل ، عن التكاليف المقارنة الممكنة وعن التوزيع الاكثر عقلانية لفوائض الناتج . وتكون البرمجة مناسبة على مستويات عدة ، مع الاخذ بعين الاعتبار للوظائف العالمية ، وتطبيق الحسابات الجمعية وانشاء مؤسسات تضامن في سبيل الخير المشترك للشعوب المعنية . نحن بعيدون عن ذلك ، لكن لا يمكن فهم المطامح الحالية من غير أن نوضحها عن طريق هذه « اليوتوبيا » . وقد تغدو شبكات الشركات عبر القوميات المنظمة على أساس المصالح المشتركة وسيلة مرموقة لاستثمار الكوكب الارضي حسب مناطق كبيرة من العالم . ومن غير أن تبلغ هذه الشركات عبر القومية ذلك فهي ان وافقت على توجيه جزء من استثماراتها وفعالياتها في سبيل تقدم معدومي الحظ فانها ستغدو محركا قويا للتنمية العالمية » .

ثم يدمج ف. بيرو في هذا التفكير فسحات اي مجالات « التخوم »

الجديدة ، ومجالات التوسع الممكن غير المكتشفة ، والمحيطات والمجالات (الفسحات) فوق ـ الجوية ، التي يمكن أن تكون ، هي أيضا ، فرصا ممتازة للاستثمار المشترك . الا انه قد نصطدم بالتعارض بين جشع الدول وبخلها وبين اقتصاد الجنس البشري . « ويشمل هذا التعارض ذلك التعارض الذي يفصل بين فكرة السيادة الوظيفية التي تمارسها منظمة على عمليات معينة وبين السيادة الاقليمية ، ضرب من الاحتكار الجماعي على الارض ، الممتدة الى المياه الاقليمية » . والرهانات ذات قياس ضخم من أجل غزو هذه المجالات في المحيطات ، بقدر ما أن الاستثمارات يجب ان تكون فيها على غاية الاهمية وضروب التكنولوجيا ذات اهلية عالية للغاية : وهذا يصح بالنسبة للموارد النفطية والثروات المعدنية ومنتجات الصيد البحري . فالتحديات التي لا بد من مواجهتها هنا ملحة بقدر ما يكون التنافس والمخاتلة قاسيين . ويمكن هنا أيضا ان يكون المخرج الطوباوي البناء في تكوين منظمة عالمية ذات صفة عامة تناط بها مسؤولية في ادارة الموارد الاقتصادية .

والمسعى ذاته يصح تجاه الفسحات أو المجالات ما فوق الجوية : فهذه المجالات ، التي هي حقل صراع بالنسبة للقوتين العظميين الراغبتين في ممارسة التهديدات الاستراتيجية ، هذه « الماوراء المجالات » تفتح مجموعة من « الممكنات » من أجل مشروعات عملاقة تعمل في اتحاد وثيق بالقطاع العام . « فهذه المشروعات تتحدى ، ببعدها وطبيعة نشاطاتها وقدرتها على التفاوض أو التعامل ، الصور التخطيطية (الاختزال) الرائجة للمنافسة « الليبرالية » . فمداها العالمي الشامل يمنحها في الواقع اسلوب خدمة مصلحة عامة » .

تبقى فسحات (مجالات) التواصل الجديد ، أي « شبكات الرسائل يرسلها عدد صغير من مراكز القرارات وتصل الى جماهير متعددة الجنسيات وغير متجانسة اجتماعيا » . هناك سحب عالمي للصحف يبلغ ، كل يوم ، (٤٠٠) مليون نسخة ؛ وهيمنة خمس وكالات صحفية ؛ ومليار جهاز راديو مستقبل ؛ و (٣٦٦) مليون تلفاز مستقبل : وكثير

من مراكز الاستقبال والبث والتخزين وادارة الاعلام : من اجل اي استخدام ؟ من الذي يسيطر ؟ لصالح من ؟ وما هي الآثار النفسية ـ الاجتماعية لوسائل الاتصال الجماهيري ؟ وبالغرابة سبرنطيقا التواصل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية : على قدر ما يكون الامر امر تناقل اشارات وصور ، فهل هناك تأكد من أن هناك تفاهما ؟ وما القول عن العلاقة بين البلدان ذات الايديولوجيات والانظمة السياسية والاجتماعية المختلفة ؟ وما القول عن حضارة « **الكلي** » « **الانساني** » ، بشرط أن تكون هذه الاخيرة حضارة « الغرب » ، تحمل رايات ومعايير « الغرب » ؟

ويضيف بيرو : في الحقيقة يجب أن يكون المرء واقعيا . ان تحول العقول الذي قد يحول مجالات الاعلام الى مجالات تواصل واع وهادف انما يهدده **تراكز** السلطات والنمو التراكمي للشركات العملاقة والقوى العظمى التي نجري تحليلها بالنسبة لكل من المجالات الجديدة (الفسحات الجديدة) .

لا عبر قومية الامبراطوريات الجديدة ولا التي تتضمنها « التخوم » الجديدة ولا التي تطبق التواصل الجديد لها نصيب أن تتفتح وتزدهر من تلقاء ذاتها في شكل عالمي يجد فيه الجميع بيئة ازدهارهم .

قد يغري ذلك باليأس وبالقرار سواء بالاستسلام امام واحدة من القوى العظمى او بالانطواء المميت في **الخمول** .

الا أن هناك طرقا للخروج ، واستراتيجيات تعاون في السياسة العالمية لهذا الزمن بالنسبة لجميع الامم .

السياسات البديلة بالنسبة للخير الجماعي

هناك تحديات تتقاذفها القوى الكبيرة وتغيرات في لعبة الهيمنات وتقادمات تسببها كتل الاستثمارات التقنية والعلمية المطبقة في الصناعة وتنافس بين الاقاليم الكبيرة في العالم . ومع ذلك يلح ف. بيرو على دور الامة (اليست كل أمة « شعبا يصعد » ؟)

ان مستقبل الطبقة العاملة والاطارات يمر عبر مستقبل الامة في المنافسات الجماعية ، على مستوى العالم . ولم تتحول المجموعات السياسية ذات القوى المتوسطة بتاتا الى درجة العجز .

ذلك بدقة لانها لا تمسك بالادوار الاولى في تنافسات النزعة الاقتصادية وتحالفاتها ولان ثقافاتها مخازن لا نظير لها للقيم السامية ، ويعود لهـا ، في هذه الفوضى الشاملة ، ان ترفع قيمة مراكز الحيوية التامة والكثيفة التي تعلو فيها الابداعية على التسلطية السطحية .

في هذه الشروط ، يمكن أن يوجه الاقتصاد اللامركزي على اساس السوق نحو الخدمة الاجتماعية ، ويمكن أن تلقى السلطات على رؤوس الاموال وعن طريقها اعادة توجه وظيفي مناسب لإضفاء الشرعية عليها في العمـق .

ان كل جزيرة مقاومة للتفكك الاخلاقي والاجتماعي تسهم في التطـور السلمي للعالم . وقد يكون للامة الامينة لهذا البرنامج ، مهما صغـر حجمها ، فرصا واسعة لان تغدو مركز انتشار للتاثيرات الصالحة ،

هل يجب أن نضيف بان امة متوسطة ، عازمة فحسب على الدفاع عن استقلالها الذاتي ، قد لا يمكن ان تهمل اية مشاركة في مجموعات أوسع ، حتى ولو انها لا ترضي مطامحها الخاصة الا على وجه غير كامل ؟

انه احتفاء بالامة ، القادرة ، في ظل شروط نوعية ، أن تكون بوتقة لتعاون مستقبلي على اساس اتحادي بهدف رفع قيمة المجالات الجديدة للانسانية . انه احتفاء باتحادات وظيفية قادرة على أن تصحح وتكمـل الاتحادات الاقليمية : تكون صورة سلطة منظمة على مراكز وظيفية ،تعمل كخدمة عامة دولية ، تدعى بوصفها كذلك ويعترف بها على ماهي عليه .

« بدانا ، بفعل تجربة اليمة ، نقدر تقديرا افضل بطء وتيرة ضروب اعادة تشكيل بنيات العالم من جديد . وهذا الكشف يملي علينا واجبين،

متكاملين ، مابعد تعارض سطحي ، واجب « الطوباوية » وواجب الصبر؛ فأن نعدل عن الطوباوية ، يعني ذلك أننا نرخي نابض التطور ، وأن نهمل الصبر يعني ذلك ان نفسده في ضروب تدمير نهائية . فالبنيات الملائمة لاجل طويل للغاية لاقتصاد عالمي حقيقي في خدمة غائية واحدة سبق ان عرفناها وسميناها ودرسناها .

انهـا لن تتحقق دفعة واحدة . وهي أيضا ، منذ الآن وطيلة فترات متوسطة متعاقبة ، صالحة لان توجه بالاتجاه السليم الإصلاحات الممكن تحقيقها وأن توحي بالروح التي تنعشها » .

انه تحليل لـ « حالة العالم » المعاصر لا تنازل فيه ؛ ونزع القشرة عن اعصاب السلطات وجذور علاقات القوى . بل محاولة نيرة وعلمية في سبيل تنظيم الاصلاحات ، البنيات الجديدة ، بالاحالة الى رؤية انسانية للانسان وابداعه ، ومن أجل وضع سلم رتبوي لها من خلال سلالم قيم أخرى غير سلالم قيم الاشياء القابلة للحساب الاقتصادي بدقة .

والحق ان نفحة النمو التام لا يمكن أن تتجاهل أن الاقتصاد هو أولا « ابداع مخلوقات » وأن هذا الاقتصاد في غائيته العميقة لا يمكن أن يكون الا اقتصاد المورد الانساني ، يسود نظام الاشياء القابلة للحساب من اجل خير الانسانية .

* * *

هذه هي مقاربة التنمية التي حاولت ندوة المائدة المستديرة في ٢٥ نيسان ١٩٨٣ أن تدركها ، في غياب ف. بيرو . انها مخاطرة خارقة أن نريد في امسية واحدة عرض تفكير حول بعض جوانب مميزة لفكر ف. بيرو .

اقتحـام الاستراتيجية

تمسك رينيه ساندريتو أولا بتحديد الطابع الثوري لاعمال ف. بيرو . ذلك ان نتاجه لا يقتصر على تحسين انماط فكر قائمة ؛ بل يهجرها ليصنع

ادوات جديدة ومفاهيم قادرة على أن تفسر الوقائع المعاصرة تفسيرا علميا . ومن وجهة النظر هذه ، ما يعرض فرنسوا بيرو علينا « لا اقل من تصور للعالم ، ونظرة جديدة الى الانسان والمجتمع ، ونظرة جديدة الى العالم الراهن » .

على هذا النحو ، يعتبر ساندريتو أن الاصالة الاساسية لاعمال ف. بيرو هي في انه عرف أن يدخل من جديد في النظرية الاقتصادية وعلى وجه أعم في تحليل العلاقات الاجتماعية البعد التصارعي ، البعد الاستراتيجي لهذه العلاقات .

فالانسان والجماعات البشرية والجماهير البشرية تغدو فاعلين لتاريخهم ، ومزودين بارادة التأثير ببيئتهم وتكييفها والسيطرة على الفاعلين الآخرين في الحركة الاقتصادية والاجتماعية . وبقول آخر (وهذا صحيح بوجه خاص في العلاقات الدولية) ، ان الاهمية العظمى لنتاج ف. بيرو في انه ينظر الى العلاقات الاجتماعية بأنها الى حد ما « مواصلة الحرب بوسائل اخرى وانها حقل مجابهة لعلاقات السلطة والسيطرة بين فاعلين غير متساويين » .

هذا الفكر يحطم جوانب كاملة من التفكير الاقتصادي — حبيس المخططات التقليصية والكمية ، اللاانسانية والميكانيكية — ويطل على مفهوم أعظم ، هو المفهوم الرئيسي للبناء الذي انشأه بيرو : مفهوم التنمية الشاملة ، الداخلية والمتكاملة .

مشروع على مستوى الانسانية

عاد الى دانييل دريفور ان يقدم على وجه التحديد مؤلف بيرو الحديث ، « في سبيل فلسفة التنمية الجديدة » لقد قال « هذا العنوان يعبر عن مشروع رائع يمثل في الاصل ايضا برنامج بحث لاستعمال الاجيال المقبلة التي تريد ان تتبع الطريق التي سار عليها المعلم » . وهو قد الح على ضرورة غمر الديناميكية الاقتصادية ، منذ البداية ،

في تحر فلسفي يهبه معنى ، وترتيبا على سلم القيم الاجتماعية هذا او ذاك . وبيّن أن هذه التنمية الجديدة تكون موجبة ملزمة بقدر ما تندرج ضد التخلف وسوء النمو اللذين يقرضان امما برمتها حاليا . وتمسك بالصفات الراهنة لهذا النمو الضروري ، الذي لا غنى عنه ، عندما تقاس علاقات القوى وضروب الهدر والفوضى التضخمية أو ضروب الخلل والفوضى الناجمة عن الاوضاع المتأزمة . اذا كانت الامة ، كما يذكر ف. بيرو ، « شكلا مميزاً من بعث الدينامية في المجتمع في وجوده ذاته » فان التنمية الجديدة ـ التي توجهها الامة ومن أجل الامة ـ تؤلف سياسة تحرر قومي حقيقية :« ان البلدان النامية قد خضعت الى تشكل بنيوي قرره الاجنبي ولصالحه ، وهذه البلدان تنخرط من الان فصاعدا في النضال السياسي والاقتصادي من اجل اعادة صياغة البنيات من جديد صياغة تريدها حكوماتها ويتم تصورها لفائدة سكانها » .

وعلى هذا النحو ندرك ادراكا افضل لماذا يجب على هذه التنمية الجديدة ان تكون شاملة ، وداخلية (أي تحيل الى تحريك واستثمار قوى الامة ومواردها الداخلية) ، ومتكاملة (أي تؤمن تماسك القطاعات والمناطق والطبقات الاجتماعية تماسكا اقوى) ـ وكذلك ندرك كيف ان التفكير في التنمية الجديدة يشارك في أحدث مكتسبات التحليل المنظومي ونظرية الاعلام والدينامية الحرارية : فالمسألة مسألة تنمية وتكامل من خلال الهدنات الاجتماعية عن طريق سيرورة عملية دينامكية في موازنة الفاعلين . هنا أيضا ، نعثر على أدوار القوى والسلطات في الواقع المشخص ، وفي ضروب أثقاله ، يتوازع الفاعلون غير المتساوين الادوار الاجتماعية حسب تسلسل رتبوي معين . « وهذا التسلسل الرتبوي تعبير مؤقت عن الحصيلة الصافية لضروب الصراع ـ التعاون المميزة لاقتصاد المبادلات السلعية ، الخاضع لتحويلات اكراهية والمنظم عن طريق الهبات » . والكفاح من أجل التنمية يجيز اذن أن نحاول أن نتعالى على هذا النظام السوقي التجاري البضاعي من اجل أن نهدف الى تنمية الفاعلين البشريين الكاملة : انه تحد حقيقي للخط القويم الاقتصادي والسياسي للغرب المادي .

وهي مشكلة سياسية على نحو بارز .

السياسة يجب ان تكون حرية ، والحرية ابداعا

نقوم بعدئذ بتحليل ديناميك السلطات والسياسة في فكر ف.بيرو لقد قلنا انطلاقا من استشهاد واحد ، كم كان مفهوم السلطة في صميم تفكير « المعلم » : « ان التنظيم القومي والمتعدد القومية يستدعي سلطات قوية وذات مدى طويل خاصة او عامة او مختلطة . وتتضح أهمية السلطات الفعلية في العصر الصناعي بالمقارنة بين السلطات على الشركات الكبيرة والسلطات على الاراضي الاقليمية ومجموعات السكان » .

وتقوم ، في نهاية الامر ، قوة السلطة التحكيمية في قدرتها على ان تتحدد كتجديد كبير في التنظيم وأن تلبس شرعيتها بالإحالة الى فائدة جماعية والى مضمون متعدد الصناعة ومتعدد القومية . وهكذا تبرز كخلفية لوحة جدليات السلطات كما تعرض ، في بضعة كلمات محملة بالمعنى ، استراتيجية علاقات القوى داخل المجموعات الاجتماعية الكبرى . فالاقتصاد المعاصر في الواقع محبوك حقا من سلطات طبيعتها غير متساوية تتخللها تحالفات وتناقضات وصراعات ومؤازرات يحاول الفاعلون من خلالها ان يسيطروا لصالحهم على الثروات والمجموعات السكانية . فالسلطة اذن في صميم فكر ف. بيرو : سيطرة وتبعيات ، علاقات لا تناظر أولا تناسق ، ترتيب المجالات الاقتصادية ، كتل التجديد ، ازدياد معدلات تطور الانتاجات، وكثير من الادوات والمفاهيم التي توجه فكر عالم الاقتصاد الذي هو ف. بيرو .

ان السلطة هي كذلك في صميم تفكير بيرو حول ديناميك النظم الاقتصادية ، فهناك مجابهات التعايش السلمي ، وصعود شعوب العالم الثالث ، وضياعات المجتمعات الصناعية ، وبروز اقتصاد معمم ، وكثير من المواضيع الخاصة بتفكير المؤرخ وعالم الاجتماع ، الذي هو ف. بيرو . والسلطة هي أيضا في صميم ابحاث ف . بيرو حول التنمية: ابداع مخلوقات وازدهار المورد البشري ، تقويم واقعي للحاجات الاساسية ، تغطية تكاليف الانسان ،تحرير الجماهير ، التأكيد على

الحاح الحوار بين الناس ، وكثير من المفاتيح لادراك بحث الانساني والفيلسوف الذي هو ف. بيرو .

والحق ، ان السلطة هي في كل مكان عند بيرو ، ذلك أن الاستاذ في كوليج دو فرانس باشر منذ سنوات وسنوات انشاء نظرية شاملة للاقتصاد المعاصر تتوخى تفسير هذا الاقتصاد بتعقده وتعدد أبعاده وترابطاته المتداخلة وأدوار فاعليه العديدين الذين يجدئون لتوسيع هوامش تحركاتهم وتعزيز وسائل قوتهم .

هناك عقدة من الاهواء والارادات ، وجدليات ضروب الضياع والتحرر ، وبحث عن تأثيرات السيطرة والخضوع او التخلص من هذه التأثيرات المرادة وغيرها من ضروب الديناميك التي تشهد على البحث المستمر عن السلطة والتي تتخلل في الواقع الظواهر الاقتصادية . ولكن كذلك هناك وقائع مقبولة لا يشرحها المذهب قد عجزت التحليلات التقليدية للتوازن الداخلي والخارجي ، كما يعرضونها عادة ، عن أن تفيدنا عنها . ومع ذلك ، الا يجب أن نحتاز وعيا بالصراعات والحوارات من أجل حشد فرصنا لازالة الضياع الجماعي ؟

اذن الهدف هو ازالة الضياع ، والوسيلة هي التنظيم . ومن الضروري أن نسيطر على ظواهر القوة ، وان نؤكد بالتالي على اولية السياسي . ان السياسي في رأي بيرو : « ينظم الاقتصاد على صورة انه يمكن أن يتيح التنميةالداخلية والشاملة والمتكاملة .

ويبين أن السوق ، بمرونتها وبشرط أن يكون التحكم بها مناسبا ، تظل مؤسسة لا بديل لها للفعالية الاقتصادية المؤتتة .

ويوصي بأن تغدو الاسواق ، اللامركزية ، والامم ، وسلطات القرارات ، التي هي ذاتها لا مركزية ، مُخَصِّصة للموارد عوضا عن أن تستخدم كركائز فوضوية وغير منظمة للمضاربة الدولية .

ويعتقد ان التنمية يمكن ان تحدث باعادة صياغة بنيات المجـالات الهشة وباقلمة تدفقات الاستثمارات الكبيرة ومؤسسات التعاون الجديدة بين المجتمعات وذلك حول اقطاب التنمية .

ويؤكد ان العملة اداة تحرر ، بشرط أن تدار عن طريق التعـاون والحوار ، لا عن طريق اقتصاد مسيطر او ناد مغلق من الامم الغنية .

ان السياسي وحده يمكن أن يرغب ويولد ما يريده الفيلســوف والاقتصادي . وذلك عن طريق معرفة ضروب الشدة والثقالة والخشونة التي تتصف بها المجتمعات والوقائع الجغرافية الاقتصادية والتقنيــة والبشـر » .

غير أنه في نظر بيرو ، ان السياسي هو كذلك ، وهو أيضا فيما بعد الافق الانساني : لهطبيعة خاصة ، عليه أن يتيح الحياة ، وعليــه أن يحافظ على الحياة ، لان الحياة حرية ولان الحياة ابداع . ان السلطة – بما هي سلطة – لايمكن ان تقتصر لانها سلطة على ازالة الحياة والحرية وهو عمل يهب الشرعية لسلطتها .

ان الحياة هي الخير الاسمى للانسان التاريخي ؛ ان الحريــة هي الخير الاسمى للانسان المتعالي . ولا يمكن اضفاء الشرعية عن طريـق عنف نفعي النزعة وعن طريق احالة نفعية على اهدار قيم الانسان العليا.

« من هنا ينجم أن دور الدولة الاقتصادي الاساسي في الحد الادنى، دور الحكم الاعلى ، انما هو الحفاظ ، في شروط تاريخية ، علـى حياة كل كائن انساني وحريته (...) ان تدمير الطاقات الفعلية أو الكامنة الخاصة بخدمة الحياة والحرية ، ما كان اقتصاديا البتة ، فالاكـراه والعنف على رأي ماكس ويبر لابد ان يقدما على الدوام الدليـل علـى جدواهما الاقتصادية ، « بل ان هذا المضمار واسع جدا الذي يتقيَّم فيه النفع الاقتصادي لمجموع بشري بتقليل الاكراه الحاصل فيه الى الحـد الادنى » .

يا له من انفتاح ! وليكن مسموحا أن نقارب بين هذا الفكر وفكر حنة آراند التي تكون السياسة في نظرها « مجال حرية : ان الحرية (...) ليست مجرد واحدة من المشكلات والظواهر العديدة في الميدان السياسي بالمعنى الدقيق ، مثل العدالة او السلطة أو المساواة ، ان الحرية التي لا تغدو الا نادرا ـ في فترات الازمة او الثورة ـ الهدف المباشر للعمل l'action السياسي ، تكون في الواقع الشرط الذي يجعل البشر يعيشون معا في تنظيم سياسي . بلاها ، تغدو الحياة السياسية بما هي كذلك فاقدة المعنى . اذ أن مبرر وجود السياسة هو الحرية ، وحقل تجاربها هو العمل L'action » .

هي رؤية سياسية للعالم : هل يُرى بقدر كاف الى اية وجهة ينظر الاستاذ بيرو ؟ في نظام الغايات : المورد الانساني ، في ترتيب الوسائل : التنظيم ، وبهذه الوسيلة التي لا يمكن تفاديها : المال ، النقد ، ذو الدور الملتبس .

من العملة العالمية الى النقد من اجل العالم

أوضحت ماري كريستين لوروا دور العملة واهميتها في فكر ف. بيرو . ان النقد ، بما أنه ليس بضاعة ولا مجرد آلية تيسر سير عمل الاقتصاد ، انما يظهر كوسيلة عمل ، وأداة سلطة . ان الموازنات ، ومفاعيل السيطرة والتفاوتات يمكن أن تَضَخَّم أو تَخَفَّف حسب السيطرة الواقعية التي يمتلكها الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون . فالنقد قطعة رئيسية من دارات اعلام أصحاب القرار : انه ينقل الاعلام ويشارك في انشاء دارات الاعلام ، انه يتيح انتشار السلطة ، وادارة السيطرة ، انه يسهل ردات فعل الفاعلين أو يجعلها تبطىء ويسرع قدرتهم على رد الفعل أو يلجمها .

زد على ذلك ، انه يتيح التراكم على يد الفاعل بهدف الرقابة على استراتيجية اقتصادية ما ، انه السلاح المميز الذي يقود الفاعلين الى

اشراف افضل وسيطرة افضل على القوى والسلطات التي تتجلى في اعلى أو أدنى رقعة نفوذها .

غير أن التراكم يشق الدرب الى الاستثمار والى تنمية استراتيجيات القوة : انه من هذه الزاوية الاداة الاولى للسلطة حقا .

يمكن اذن أن يكون لدينا اضطرابات نقدية ومالية ومديونية وافراط في الانفاق على التسلح ؛ ولقد كتب ف. بيرو : « اننا نلقي رداء من الصمت في اغلب الاحيان على احدى المحددات الرئيسية للتضخم المدمر للبشر والثروات واقتصاد السوق » ، أفلا توجد مع ذلك وراء ذلك « ضلالات استراتيجية نقدية » تضرُّ بالولايات المتحدة في وظيفتها القيادية وتفرض عليها أعباء تهدد بأن تغدو لا يمكن تحملها ؟ وغيرها كثير من حالات اللاتناسق واللاتناظر المدانة ، ذلك أنه ، « يبرز في أيامنا التباين على نحو صارخ بين نقد عالمي ونقد من أجل العالم » ، وبقول آخر يبرز التباين بين عملة في خدمة ضروب السيطرة وعملة تديرها سلطة نقدية يجرى تشاطرها وتقييدها « بهدف موازنات مقبولة بين تدفقات السلع الحقيقية وتدفقات وسائل التبادل » .

في سبيل استقبالية قابلة للتطبيق ، ومن أجل مستقبل مدجن

وكان على جيلبير بلاردون أن يأتي بخلاصة (خاطرة مرحلية على ما يحب بيرو أن يقول) هذه التأملات . وكان عليه أن يلتحف على البحث الذي قاده ف. بيرو طيلة حياته : وهو بناء نظرية علمية للفعالية الاقتصادية نزيهة وقابلة للتحقيق تفضي ، بفضل انضاج مفاهيم اجرائية مثل مفاهيم البنية ، قطب النمو ، الى تفسير السيرورات التي تتشكل بنية الاقتصاد من خلالها أو تتفكك أو تعاد صياغتها البنيوية .

وهو قد بيَّن كيف أن تفكير بيرو يطل على رؤية واسعة لعالم الاقتصاد وكيف أنه يجدد راسا على عقب نظرية التوازن الاقتصادي العام . وبهذا يؤلف هذا التفكير نظرية اجرائية جديرة بأن تشرح بخاصة

التطورات الجذرية للبنيات المعاصرة ، الا أنها قادرة ايضا على ان تتيح اختراقة نحو المستقبل . كذلك لا يتردد بيرو في تطبيق أدواته على الريادة الاستقبالية La prospective .

لقد كرس بيرو لها ثلاثة فصول من كتاب « حوار الاحتكارات والامم » أولا فصل في الحرب الاقتصادية ودلالتها في مجابهات هذا العصر : « ان الحرب الاقتصادية الحاضرة على درجات ما بين الامم ، تؤثر في جميع الصراعات – المؤازرات والصراعات – الملونات في العالم من خلال تجابه امبراطوريات اخر القرن . . »

ليست السلم الاقتصادية هي غياب الحرب الاقتصادية . ولا تستنبط من تفضيل ساذج أو مخاتل بالنسبة للسوق أو النظام البضاعي التجاري. إنها ستكون ، إن وجدت يوما ما ، ثمرة تنظيم اصيل للأسواق لا يمضي بدون تجديد للمجتمعات ، ويتضمن هذا التجديد تنظيمات أو ضوابط ضرورية . ويكرس بيرو لمحتوى هذه الضوابط التنظيمية ضمن أفق نظام اقتصادي عالمي جديد الخلاصة العامة لمؤلفه . فالمجتمع في كل أمة وبين الامم لا يتلخص بتحول الدولة أو الدول . إنه يبرز في خطوطه الرئيسية في مبادرات الافراد الثقافية لدى الشعوب التاريخية . وربما سينبثق من هذا المجتمع التنظيم القادر على أن يفرض على سير عمل الاسواق العشوائي تنظيما ضابطا مقبولا في مجالات ثلاثة يقدّر بأنها اساسية : التنظيم ما بعد الربح والضبط ما بعد التمييمية النقدية والتنظيم الضابط ما وراء الجدليات الراسمالية .

خواطر مرحلية : آفاق جديدة في سبيل إبداع جماعي

إن هذه التأملات توضح لماذا ، في البحث العسير عن نظام اقتصادي دولي جديد ، وفي البحث عن اسباب الازمة – التحول الاساسي الحالية ومتضمناتها ، لماذا يحيل الباحثون ومتخذو القرار ، ضمنا أو صراحة ،

الى فكر الاستاذ بيرو ويقبلون تحريك هذا المفهوم أو ذاك الذي يتيح ادراكا افضل لهذا البعد أو ذاك من ضروب صياغة البنيات الجارية من جديد . وهذه الافكار تفسر كذلك لماذا هناك دراسات هامة كبيرة موجهة الى نادي رومة ، ونادي داكار ، ومنظمة الامم المتحدة والجماعة الاوربية والجمعية العالمية للريادة الاستقبالية الاجتماعية تستشهد ايضا ، على نحو مكشوف أو خفي ، بأبحاث ف. بيرو كأدوات قياس افضل للمشكلات وتنسيق منهجي أفضل . وهي كأدوات بأبعاد الوقائع المعاصرة وتحمل نصيبها من الريادية الاستقبالية العلمية .

على هذا النحو كان الامر بالنسبة لـ « مفهوم العدالة الاقتصادية الدولية » وللتفكير في حق الشعوب في تقرير مصيرها . « من المناسب أن نميز بين مظهرين من حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها . للشعوب الحق ، بوصفها مكونة من بشر ، متجمعين إقليميا ، أن تزود نفسها بدول فعالة اقتصاديا وخاضعة طوعا للأخلاق الدولية . غير أن لها الحق كذلك أن تخاطب هذه الدول كي لا تكون مراكز التنمية ، المنشأة على أراضيهم ، متجهة بكاملها الى الخارج وموجهة لصالح مجموعات السكان الخارجية . وطواعية ، قلنا أن هناك حقا للشعوب لتمتلك ، تحت شروط وتحفظات، ثروات أراضيها وحقا للشعوب أن تمتلك أقطاب التنمية فيها » .

وهكذا الامر بالنسبة لـ « مفهوم التنمية ـ معا » **co-développement** الذي يتضمن ، في الواقـــع ، بحوثا عن الفوائد المتبادلة ضمن احترام المتعاقدين المتبادل ، عن طريق عقود طويلة الاجل ، قادرة على أن تنظم ديناميك تعاون بهدف تنمية متعددة الابعاد . وينبغي أن تكون أدواتــه مرنة ولا مركزية متوافقة مع الوقائع ومتناسقة فيما بينها وينبغي أن تحاول تجنب تصرفات السيطرة غير المتناسقة غير المتناظرة وغير **المعكوسة.**

إن ديناميك التنمية ـ معا يتفق مع ديناميك « عقود التضامن » ، المقرة بحرية ، ومع الاسس الممكنة والمبتغاة للتعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الامم وبين الشعوب وبين مختلف الطبقات في مجموعة سكانية واحدة

حسب حدود مؤسسها آلبير تيفوجر ، أعلى مسؤول في « المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية » وفي « مكتب العمل الدولي » في جنيف . ويمكن لهذه العقود أن تتجلى في إطار استراتيجية متجددة للتنمية بين بلدان ــ بصورة ثنائية ــ ولكن أيضا بين مجموعات من البلدان على سبيل المثال خلال البنيات المؤسسية لـ « اتفاقية لومي » التي تربط بين بلدان الجماعة الاوربية والبلدان الافريقية ، والمالغاشية وبلدان المحيط الهادىء والبحر الكاريبي المتشاركة .



وهكذا ، كثير من الافكار تشرف على « حقل ممكنات » فسيح، اثارته ابحاث ف. بيرو وفلسفته في النماء التام للمورد الانساني . وهو من خلال تجديد الفكر الاقتصادي المعاصر الذي يقوده بلا فتور ، يقدم لنا ، اضافة الى التحليلات والافكار الجامعة الثمينة ، هدية قيمة : مبررات نيّرة ومسؤولة في أن نأمل وأن نتدخل تدخلا افضل في مستقبلنا .

ليون ، ٥ تموز ١٩٨٤ .

رأس المال المالي ، الانتاج المديونية

من اسطورة « التوازن » الى واقع الاختلالات

ج. بلاردون

بعد الحرب العالمية الثانية ، سيطرت التصورات الكينزية في التوازن الاقتصادي على السياسات الاقتصادية والنقدية في البلدان ذات اقتصاد السوق . وفي هذا المنظور ، إن مستوى الطلب الاجمالي على الاستهلاك والاستثمار هو الذي يفسر مستوى الدخل والانتاج والعمالة . وبالنتيجة، استخدمت الحكومات ، في سياستها الاقتصادية ، الوسائل الضريبية وميزانية الدولة استخداما واسعا ، وعلى الاخص العجوز ، من أجل ضبط الاقتصاد ومحاولة التحكم بتطور الظرف الاقتصادي .

كما أن ظهور ظاهرة جديدة ، نحو آخر السنوات ١٩٦٠ ، هي التضخم ، المتضافر مع تباطؤ الفعالية الاقتصادية وصعود البطالة (التضخم الركودي) بالموازاة مع مديونية الفاعلين الاقتصاديين السريعة الازدياد ، قد سببت تجددا في الاطروحات النقدية . حينئذ تأكدت من جديد أهمية النقد كسلاح في السياسة الاقتصادية بينما تجدد البحث ثانية في جدوى السياسات الظرفية politiques con oncturelles من النمط الكينزي . واعتبر التضخم من جديد بمثابة ظاهرة نقدية بصورة أساسية . كما اعتبرت التغيرات المحتمل حدوثها في الاحتياطي الاسمي للنقد مسؤولة عن تطور الاسعار ومعدلات الفائدة والدخول والبطالة في نهاية الامر . واقترحوا لتصحيح « التوازنات » المختلة

المضطربة على هذا النحو ان يحل محل العمل الحكومي l'action gouvernementale عن طريق الضريبة والموازنة عمل السلطات النقدية (المصرف المركزي والخزينة) ذلك من أجل تقليل معدل التوسع النقدي الذي قدر بأنه مفرط ، ومصدر التضخم والبطالة . وفي نظر هذه السياسات ، كانت المسألة مسألة تقليص معدل التوسع النقدي الى مستوى يتفق مع نمو اقتصادي بلا تضخم .

١ ـ عالم اقتصادي مجرد

إن السياسات ، الكينيزية او النقدية النزعة ، في الخمسة وثلاثين سنة الاخيرة قد اتصفت بسمتين مميزتين مشتركتين . فهي من جهة قد أرتكزت ارتكازا أساسيا على عمل السلطات العامة أو السلطات النقدية ؛ وافترض أن الفاعلين الاقتصاديين الآخرين (المنشآت الخاصة والعامة ، الأسر ، النظام المصرفي) يكيفون تصرفاتهم آليا الى هذا الحد او ذاك بالاتجاه الذي يتوخاه الحكم . ومن جهة أخرى استندت تلك السياسات الى بعض التدفقات الاقتصادية أو النقدية تقدّر بأنها محدّدة في إصلاح « التوازنات الأساسية » . وبين هذه التدفقات ، حظيت نفقات الدولة وإيراداتها والجماعات المحلية والمؤسسات الاجتماعية وبعض مكونات الكتلة النقدية بانتباه خاص أسدته الحكومات .

وكانت هذه السياسات الاقتصادية ، الكينزية أو النقدية ، بصورة أساسية ، اقتصادية ـ اجمالية ، اي شاملة وحكومية . ولم تدمج ، لا في مجالها النظري ولا في ممارستها ، الفاعلين الحقيقيين في الحياة الاقتصادية ، افرادا أو منظمات ، وكلهم غير متساويين في سلطتهم ومختلفون بعضهم عن بعض في تصرفاتهم المشخصة ؛ ولم تقم بدمج البنيات المميزة للوسط الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي ... التي تكون علاقاتها مصادر إكراهات بالنسبة للفاعلين ؛ ولم تدمج المجالات الواقعية التي تنتشر فيها منافسات الفاعلين الذين لا تنسجم مخططاتهم بالضرورة لا فيما بينها ولا مع خطط السلطة العامة . ولا تتطابق هذه المجالات

الاقتصادية بالضرورة مع الفسحة او المجال الجغرافي ـ السياسي القومي او الاقليمي أو المحلي . إنها تكون متجانسة الى هذا الحد او ذاك ومتماثلة في بنياتها وسلوكات فاعليها الى حد ما . وتكون المجموعات ـ الفرعية التي تشكلها متماسكة الى حد ما فيما بينها بالقدر الذي لا يكون فيه مؤكدا الترابط المتبادل لمختلف المجموعات ـ الفرعية . واخيرا ، يمكن أن تكون الاهداف التي يتابعها كل واحد من هذه المجالات أو برامجها أو خططها مختلفة بعضها عن بعض بله متناقضة . وفي هذه المجالات ، تتشكل البنيات وتتفكك ، ويبرز بعضها قادرا على فرض « سيطرتها » على الاخريات . ونشهد كل يوم هذه الظاهرة في المجال الأوروبي على سبيل المثال . ذلك أن « الجماعة الاقتصادية الأوروبية » هي مجال اقتصادي ليس متجانسا في بنياته وتصرفات فاعليه ، ولا متماسكا في أجزائه ، ولا يحركه هدف واحد ،كل عضو من أعضائها يدرك مصلحته الخاصة ومصلحة الجماعة العامة ادراكا مختلفا ، بما في ذلك الميزات والمحاذير التي ينتظرها من سير عملها . ويكفي ذلك لتفسير صعوبات تحقيق سياسة اقتصادية ومالية مشتركة ، وكذلك لتفسير ضروب تعطل سير العمل الذي تعاني منه « الجماعة » دوريا .

وتتواجد آثار « هيمنة البنيات » كذلك في العلاقات بين المنشآت المتعددة الجنسيات والمنشآت الوطنية . إن المنشآت المتعددة الجنسيات لها بنيات وتصرفات متوافقة مع المجال العالمي . إنها قد تم تصورها وتحقيقها من أجل نشر فعالياتها الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي . فليس من المدهش إذن عندما تندرج في مجال وطني أو إقليمي ، أن تمارس مفعول سيطرة على الفاعلين القوميين ، بما في ذلك الدول . إذ أن التوترات والتناقضات والمعيقات تنشأ بالضرورة من هذا التواجد معا الذي لا يمكن لأي **إوالية سوق** ولا لأي سياسة إجمالية اقتصادية ونقدية أن تقضي عليه آليا .

لقد ادركت ، من جهة اخرى ، الامبراطوريات الصناعية الكبيرة في أيامنا ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واليابان ، ادراكا حقا ضرورة

تنظيم سوقها الداخلية بحيث لو انها فتحت لمنتجات المنشآت المتعددة الجنسيات ، فلن تكون هذه قادرة على أن تمارس سلطتها السياسية والاقتصادية والمالية على الدولة ، ولا أن تبْعِد من السوق المنشآت او أن تسيطر على راس المال الوطني . فليست المسألة مسألة نزعة حمائية . بل مسألة تنظيم علاقات القوى السياسية والتقنية والاقتصادية والمالية ، مع الاخذ بعين الاعتبار للبنيات ومراكز القرار الجديـدة التي تمثلهـا ، على المستوى العالمي ، المنشآت المتعددة الجنسيات منذ عشرين عاما .

إننا امام مشكلات نظرية وعملية جديدة تفترض ، للتحكم بها ، جهودا تنظيمية مبتكرة . وفي هـذه النقطة وبالنسبة لاستراتيجيات المنشآت المتعددة الجنسيات ، يظل تنظيم المجال الأوروبي يتطلب الاعداد على نحو كامل . فما من استراتيجية مشتركة قد تم وضعها في اي مجال يخص مزاحمة المنشآت المتعددة الجنسيات . وكانت نتيجة ذلك تدمير قطاعات كاملة من اقتصادات اوروبا ، بلدا بعد بلد ، وفرعا بعد فرع ، والعجز عن تنمية قطاعـات جديدة تحت ضربات ما يسمونه احتشاما بالمزاحمة الاجنبية ، لا سيما مزاحمـة اليابان والمنشآت المتعـددة الجنسيات الآسيوية .

إن التوازن الاقتصادي ، كما يدركه منظرو الاقتصاد ــ الاجمالي او منظرو النزعة النقدية ، إنما هو نظرة فكر وإنشاء مجرد من اجل عالم اقتصادي واجتماعي مجرد ، عالم نماذج الاقتصاد الرياضي مهما كانت سفسطتها .

وفي رأي فرنسوا بيرو ، لا الكينيزيون ، ولا أصحاب النزعة النقدية ، يدمجون في تحليلهم العناصر الأربعة الأكثر تمييزا لحقبتنا وهي : الدور الأساسي للتقدم التقني (تجديد واختراع) ، صعود السلطة النقابية ونتائجه على توزيع الدخول (إن وجود هذه السلطة يجعل من غير الممكن بعد أن نفكر فحسب في موضوع الأجر في حدود الفرق بين الأجرة الاسمية والأجرة الواقعية) ، الطابع المتزايد التفاوت في سوق عالمية تتألف في

الواقع من « أسواق غير تامة للغاية وتتلاعب بها إضافة لذلك احتكارات كبيرة وزمر مالية قوية تحمل على التفكير ، على مستوى آخر ، في « تحالف السادة الضمني » الذي يندد به آدم سميث بثاقب نظر .

وأخيرا ، لم تؤخذ بالحسبان العلاقات بين التحليل الاقتصادي ـ الاجمالي المحقق انطلاقا من التدفقات الاجمالية والتحليل الاقتصادي الجزئي لقرارات الفاعلين وسلوكاتهم .

إن السياسات الاقتصادية ـ الاجمالية ، أو النقدية النزعة ، في العودة الى التوازن لا يمكن أن تصل الى اهدافها دائما ذلك انها لا تأخذ في الحسبان مجموع قرارات الفاعلين ، أي استراتيجياتهم ، ولا البنيات التي تنمو فيها ، ولا المجالات التي تتجابه من خلالها في « صراعات ـ مباريات » يمكن أن تفضي الى التعاون كما الى السيطرة ، أي الى النزاعات والى « هيمنات البنيات » .

إن ترك هذه الوقائع خارج الحقل المفهومي للتحليل وإن عدم اخذها بالحسبان في السياسات المطبقة يقود الى تفاقم التوترات عوضا عن امتصاصها . وفي الواقع الملموس ، قد تم التأكد من ذلك بوجه أخص منذ ١٩٧٣ في الاقتصادات الصناعية حينما ردت ، من جهة المستهلكين ، استراتيجيات اعمال اقتصادية ـ إجمالية ونقدية المنزع من نمط انكماشي موجهة لتخفيض الطلب ، لا سيما بضغط قوة السكان الشرائية ، ردت على استراتيجيات المنتجين ـ المصدرين للنفط الهادفة ، عن طريق تأثير على الأسعار ، الى قلب اثر السيطرة الذي كان قد نجح المستهلكون بأن اناخوهم تحت وطأتها . فما التوازن هو الذي نتج عنها بل الأزمة ، اي زمرة متسلسلة من ضروب اختلال التوازن الجديدة التي لا تحكم بها .

إن البلدان الصناعية الوحيدة ذات اقتصاد السوق التي نجحت في تذليل هذه الاختلالات او جعلتها يمكن ان تطاق هي البلدان التي طبقت بهذه الصورة أو تلك سياسات تشاورات واسعة بمشاركة جميع الفاعلين الاقتصاديين بالقرارات مباشرة أو غير مباشرة بأشكال مختلفة مثل :

اليابان وسويسرا وجمهورية المانيا الاتحادية على الأخص ... في منظور ديناميكي للتوسع الاقتصادي وتكييف بنيات تكاليف الانتاج مع الضغوط الجديدة للأسعار الخارجية ، لا سيما الضغوط الناجمة عن ارتفاع سعر النفط .

زد على ذلك ، إن هذه البلدان ، مع تشديد ضغطها الاقتصادي والمالي على السوق العالمية ، حمت بأساليب مختلفة مجالها الاقتصادي والمالي الداخلي من الاضطرابات الخارجية . وفي الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية لهذه البلدان ، نهضت شركاتها المتعددة الجنسيات بدور هجومي في المجال العالمي ، باسطة تدريجيا ونظاميا سيطرتها على المجالات الوطنية المفتوحة أمام سلعها ونفوذها عن غفلة ، في حين كان مجالها الوطني الخاص محميا من المزاحمة الاجنبية بجميع أنواع الوسائل (الرسوم الجمركية ، الأنظمة الصحية ، معايير الجودة ، الخ) .

وفي اقتصادات السوق الصناعية ، يمتلك الفاعلون غير المتساويين في سلطاتهم (أفرادا أو منظمات) معلومات وإمكانات كامنة (تقنيات ، مؤسسات ، إواليات ، قواعد لعب ...) معقدة ومتعددة . وتحركهم خطط إبداع وإدارة لمواردهم المختلفة ، ليس من الضروري أن تكون منسجمة بعضها مع بعض . وهم يعملون في بنيات في حالة تطور مستمر بعضها بالنسبة لبعض . ويطورون مشاريعهم فيمجالات اقتصادية ومالية ليس فيها شيء من التجانس تتجابه فيها حقا الطاقة التي يبذلونها في « صراعاتهم ــ مؤازراتهم » الدائمة ... في هذا النمط من الاقتصاد ، تفضي السياسة الاجمالية الاقتصادية الكلية أو المالية إما الى احتداد التوترات أو الى تخفيف بعضها (التضخم ، عجوزات داخلية وخارجية ...) كي تحرض أخرى ؛ انخفاض الاستثمار الانتاجي ولكن ، على التوازي ، سباق على المديونية وعلى التوظيفات في المضاربات ؛ تباطؤ الفعالية الاقتصادية ، لا سيما الانتاج الصناعي ، ولكن تفاقم الأسواق المالية وتنمية طفيلية لبعض الخدمات المرتبطة بإمكانات مكاسب مضاربة ... اما البطالة فهي ترتكس في وقت واحد مع تقلبات الفعالية

الاقتصادية ـ وهذا هو وجهها الظرفي ـ ومع التطور التقني ، وهذا هو وجهها البنيوي ـ من غير أن تكون السياسات الاقتصادية ـ الاجمالية او النقدية قادرة على التأثير بصورة دائمة على هذا الوجه أو ذاك من هذين الوجهين . وهذا ما يضطر الحكومات ، أمام فشل وسائل التأثير الاجمالية على البطالة الحقيقية ، الى العمل على استقرار البطالة الاحصائية .

٢ ـ الركود الاقتصادي ، والحمى النقدية

إن النشاط النقدي المحموم الذي نشاهده في أيامنا في الاقتصادات الصناعية ما هو الا قناعا يحجب تراجع الفعالية الاقتصادية . فكل فاعل (فردا أو منظمة) ، يبحث ، على طريقته ووفق مشاريعه وإمكاناته ، عن تغطية نفسه بمكاسب نقدية من المضاربات ضد المخاطر الاقتصادية التي لا يمكن للاجراءات الاجمالية التي تتخذها السلطة العامة أن تفوّت تسبيبها : انخفاض القدرة الشرائية، انخفاض ريعية رأس المال ، إفلاس، بطالة ، الخ . في مثل هذا الوضع ، ما من أحد يمكن أن يتوقع بأية طريقة سيكون عليه رد فعل الفاعلين على التدابير الحكومية الجديدة ذات الطابع الإجمالي التي عليهم أن يتحملوها . على هذا النحو مثلا في فرنسا ، تكشّف أن السياسات المضادة ـ للتضخم ذات الوحي النقدي الخالص عاجزة عن أن تحول دون أن يرتفع معدل التضخم بعد ١٩٧٣ ، في خمس سنوات ، من ٩٫٥ ٪ الى ١٤ ٪ ! إذ لم يرد الفاعلون الاقتصاديون على الاجراءات الإجمالية في التضييقات النقدية كما كانت تأمل السلطات العامة . وبالعكس ، لو أخذت بالحسبان سيكولوجية الفاعلين الاقتصاديين لسهل توقع ردود فعلهم وقاد الى اتخاذ اجراءات أكثر تنوعا وأكثر واقعية من أجل مكافحة التضخم . ذلك أن الفاعلين يبحثون ، منذ ١٩٧٤ على الاخص ، من جهة عن تعويض خسائرهم بمكاسب نقدية تلك الخسائر الاقتصادية التي تحملوها بسبب السياسة الحكومية (خفض القوة الشرائية للدخول ، انخفاض ريعية رأس المال الإنتاجي ، الخ) ، ويبحثون من جهة أخرى عن إعادة توجيه مدخراتهم من الإنتاج نحو التوظيفات في مضاربات أكثر فائدة في المدى القصير .

في هذا الوضع ، إن القطيعة بين المال والإنتاج لا يمكن إلا أن تتفاقم . فالمال يكون اكثر فأكثر وفرة إلا انه يفضل المضاربة على الإنتاج . هكذا تحقق المصارف ارباحاً ثمينة ، في حين أن المنشآت تسجل خسائر .

في عام ١٩٨٢ ، حصلت المصارف الامريكية على ارباح من ٥ الى ١٠ ٪ اعلى من ارباح ١٩٨١ . وفي انكلترا ، عـام ١٩٨٢ ، تجاوزت المصارف تجاوزا كبيرا مستويات ١٩٨٠ المعتبرة آنذاك « مفرطة » بالنسبة الى نتائج قطاعات الاقتصاد الاخرى .

وفي فرنسا ، عام ١٩٨٢ ، من بين خمسة وعشرين مصرفا الاولى ثلاثا فحسب وقعت في عجز . في حين انه بالنسبة للمئة منشأة صناعية الاولى ، ثلاثون سجلت عجوزا ، مقابل ١٠ في ١٩٧٩ .

في هذا السياق ، اعتبرت المديونية ، إن حقا وإن بطلا ، كالوسيلة الوحيدة لتعويض المخاطر التي تشيعها السياسة الاقتصادية ـ الاجمالية والنقدية لدى كل فاعل ، بما في ذلك الحكومة ذاتها التي ، تكون مكرهة ، من أجل تحقيق مشاريعها والوفاء بوعودها ، أن تقترض اكثر فأكثر في الداخل والخارج ، لعدم قدرتها على أن تجني موارد كافية من فعالية تتدهور أو تركد . في فرنسا ، كانت دعوة الدولة الى الادخار الداخلي بقدر ٣١ مليار فرنك عام ١٩٨٠ وبقدر ٢٥ عام ١٩٨١ وبقدر ٤٠ عام ١٩٨٢ وبقدر ٤٧ عام ١٩٨٣ . ويضاف الى ذلك بشـأن عام ١٩٨٣ مبلغ ١٤! مليار دولار من اقتراضات الدولة والمصارف في الخارج ! وبلغ الدين الخارجي القائم ٤٥٠ مليار فرنك في ١٩٨٣ ، أي ١٤ ٪ من الناتج الاهلي القائم . لقد دخلت فرنسا في منطقة المديونية الحرجة التي يقدرها البنك العالمي والصندوق النقدي الدولي بـ ١٥٪ من الناتج المحلي القائم . حتى لو بقيت فرنسا قادرة على تأمين خدمة دينها (إطفاء وفوائد) التي لا تمثل بعد إلا ٦ ٪ من صادراتها من السلع والخدمات في ١٩٨٣ ، أي ٥٠ مليار فرنك من أجل ٨٦٠ مليار فرنك للتجارة الخارجية فان نزعة المديونية المتزايدة ذات دلالة على السلوك الموصوف فيما سبق .

وفي هذا السياق أيضا يتصور جميع فاعلي الحياة الاقتصادية التضخم لا كشر اجتماعي بل كوسيلة ، لكل فاعل ، كي يتحرر ، باقل تكلفة ، مـن اعباء الدين . وبقدر ما تنزع المديونية الى الشيوع عند السكان ، تفقد مكافحة التضخم شعبيتها . ويكون فيها الفاعلون اقل فأقل تأييدا وقلما اقل فأقل يجعلون منها أولوية عملهم Action . ان معاينة ذلك تعني معاينة الى اية درجة يمكن أن يكون سلوك الفاعلين الاقتصاديين الواقعي مختلفا عـن السلوك الذي تأمل بـه السلطات العامة عندما تتخذ تدابـير إجمالية بهدف ضبط الاقتصاد وتقليل التوترات . وهذا يعني كذلك الى اي درجة توشك سياسة اقتصادية ونقدية إجمالية أن تكون غير مفهومة وغير فعالة تلك التي قد لا تأخذ في الحسبان بقدر كاف هذه السلوكيات .

أو لم يحن الوقت اخيرا لان ندمج في التحليل ، النظري والتطبيقي ، الواقع في تعقده ، في البلدان المصنعة كما في العالم الثالث ؟

إذ لا يرد هذا الواقع الى فاعل واحد ، مهما كان قويا ومجتاحا ، اي الدولة . ان الواقع الملموس مكون من «صراعات — مؤازرات» لجميـع الفاعلين ، افرادا ومنظمات عامة وخاصة ، داخلية وخارجية ، ومـن بنيات ومجالات تنمو فيها ولا تفتأ تتحول .

إن اخذ الفاعلين والبنيات والمجالات كما هي عليه بالحسبان في النظرية والسياسات يعني التحرر من عالم « النماذج» المجرد ؛ ويعني الخروج من عجز الحكومية والبيروقراطية عن السيطرة على الاختلالات انطلاقا من سياسات تخضع فاعلي الحياة الاقتصادية والاجتماعية « الى موازنات خارجية لا يتدخلون فيها » ؛ ويعني أن نحدد موقع السياسات الاقتصادية والنقدية في ما يدعوه فرنسوا بيرو بـ « ديناميك التأطير » ، الذي لا يضم فحسب الناس واختلافاتهم وسلطاتهم غير المتساوية ومشاريعهم المتناقضة في اغلب الاحيان ... بل يدرج أيضا تطور التقنيات والمؤسسات . ويعني بالتالي الالتزام بمنطق لم يعد منطق التوازن الاقتصادي المتعذر المطلوب إصلاحه عن طريقة فضيلة الدولة فحسب بل بالعكس منطق ضروب الاختلال

المطلوب السيطرة عليها من أجل أن نجعلها يمكن أن تطاق او أن نزيلها عن طريق التشاور والتنسيق والابداعية والتجديد لدى جميع فاعلي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ويعني الاخذ بالحسبان للبنيات والمجالات التي يمارسون فيها مبادرتهم وقدرتهم على القرار .

وعلى سبيل المثال على تطبيق منطق الاختلالات هذا المطلوب جعلها ممكنا أن تطاق في السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، سنأخذ في بلد مصنعة مثل فرنسا مشكلة التضخم ؛ وفي البلدان النامية ، مشكلة التمويل واقليمية النظام النقدي الدولي .

٣ ـ التضخم الفرنسي

اظهر تحليل بنية الضغوط التضخمية الفرنسية ، لا سيما منذ عام ١٩٧٤ ، ثلاث مكونات كبيرة : ضغوط ناتجة عن تطور أسعار المواد الاولية والطاقة ، اي عن صنوف التموين من الخارج ؛ ضغوط تسببها شروط تنظيم الاقتصاد الفرنسي ذاتها وسير عمله ؛ توترات عائدة الى موقف الفاعلين الاقتصاديين العام .

وعلى مستوى هذه المكونات الثلاثة ، يمكن جعل ضروب خلل التوازن يمكن تحملها عن طريق أعمال actions تأخذ في الحسبان العناصر موضوع البحث ، المحركين ، مجالات القرارات .

المكونة الاولى : اسعار التموين من الخارج :

إن تطور أسعار المواد الاولية والطاقة لا يتوقف على الشاري الفرنسي، إلا انه على مستوى السياسات التموينية يمكن لهذا المشتري أن ينوع مجالاته الشرائية ليتجنب آثار سيطرة سعر هذا البائع او ذاك وان يمارس سياسة ملائمة لإدارة احتياطياته .

المكونة الثانية : شروط تنظيم الاقتصاد وسير العمل :

سنذكر بين المشكلات العديدة التـي يثيرها تنظيم الاقتصاد الفرنسي وسير عمله أربـع مشكلات هـي مصادر دائمـة للضغوط على الاسعار : تمويـل نظـام الحمايـة الاجتماعية ، فرط الاستثمار وسـوء استخدام التجهيزات ، شروط الشـغل في الصناعـة ، شـروط توزيـع المنتجـات والخدمات . ولنضف ان سير العمل العام للاقتصاد منذ عام ١٩٧٤ المتسم بتباطؤ الفعالية الاقتصادية المنظم عن طريق الضغوط على الدخول وعلى الائتمان البعيد جدا عن أن يخفف الضغوط التضخمية ، قد زادهـا بالتأثير على أسعار التكلفة وعلى الإنتاجية .

ولتبيان منطق الاختلالات المطلوب جعلها ممكنة الاحتمال ، نختار من مشكلات التنظيم الاربعة المشكلات التي يثيرها نظام تمويل الحمايـة الاجتماعية الحالي .

في فرنسا ، بالنسبة لمزاحمينا الصناعيين ، ليست تكاليف الاجـور (أجور مباشرة + أعباء اجتماعية) مرتفعة ارتفاعا مفرطا ، إلا انه تطرح مشكلتان تخصان بنية هذه التكاليف بالنسبة لمنافسينا : من جهة ان عنصر الاجر المباشر ، ضعيف بافراط في حين أن عنصر الاعباء الاجتماعية عال للغاية ؛ ومن جهة أخرى ، إن تمويل الاعباء ، لأنه يرتكز أساسا على الاجور ، إنما يثقل بافراط على مشاريع القائمة على اليد العاملة وبالتالي على الاسعار والعمالة .

هكذا ، بالنسبة للضمان الاجتماعي ، في عام ١٩٧٨ ، ٩٦٫٧٠ ٪ من الايرادات كانت تأتي من الاشتراكات ، التي منها ٢٠٫٨٠ ٪ على كاهل المأجورين و ٧٩٫٢٠ ٪ على كاهل المنشآت . وبالنسبة لنظام البطالة ، انحدر نصيب الدولة في عشر سنوات من ٥٠ الى ٢٥ ٪ وعلى مسـتوى « الجماعة الاقتصادية الاوربية » تتأتى الايرادات الاجتماعية وسـطيا ٣٨٫٥ ٪ من المنشآت ، و ٢١٫٦ ٪ من الاسر و ٣٦٫٧ ٪ من الدولة .

ان فرنسا ، مع ايطاليا ، هي البلد الذي يكون فيه نصيب المنشآت في تمويل الموازنة الاجتماعية للأمة النصيب الاهم : فرنسا ٥٩٪ ، بلجيكا ٤٣٪ ، المانيا الاتحادية ٢٤،٦٪ هولندا ٢٨٪ ، لوكسمبورغ ٢٦٪ ، بريطانيا العظمى ٢٦٪ . أما نصيب الأسر فهو حسب المتوسط الاوروبي ونصيب الدولة الأضعف بكثير في « الجماعة » .

لقد حان الوقت لاقامة نظام تمويل أكثر عقلانية اجتماعيا واقتصاديا بجعل جميع الفاعلين الاقتصاديين يدفعون : منشآت ، أسر ، دولة ، وليكن بالنسبة للمنشآت والاسر حسب دخولها ، وبالنسبة للدولة تبعا لمسؤولياتها تجاه الاكثر غبنا . انه يجب ان يعود الى البرلمان أن يحدد سعة هذه المسؤولية وأن يشخصها بتحمل عبء جزء من تمويل السياسة الاجتماعية . ان الميزانية الاجتماعية للامة تهم الامة كلها ويجب أن يقع عبؤها على كاهل الامة بكاملها . ان تعريض قاعدتها ، بعيدا جدا عن ان يعوق الفعالية الاقتصادية ، هو سيشجعها . حقا سوف يضاف أثره ، بدلا من أن يحسم ، الى اثر الاجور المباشرة والتأثير على الاستخدام لن يكون شيئا بلا أهمية .. ويقدرون « ان تخفيض عشرة نقاط من ٣٤٪ الى ٢٤٪ من الاشتراكات المقامة على الأجر سوف تتيح خلق ١٨٠٠٠٠ عمل اضافي في خمس سنوات » .

من جهة اخرى ، ان النواقص التي نعانيها في تنظيم راس المال في فرنسا واستخدامه تنتج بجزء كبير من تمويل الاعباء الاجتماعية انطلاقا من الاجور . ان أعمال I.N.S.E.E. التحضيرية لاعداد الخطة السابعة معروفة في هذه المسألة .

ان فرط الاستثمار وسوء استخدام التجهيزات قد يكون ، حسب I.N.S.E.E ، « احد عوامل التضخم الفرنسي الاساسية » اذ ان احد أسباب الخيارات الرديئة وتوزيع التجهيزات غير السليم ينتج حقا من التمويل المفرط للاعباء لاجتماعية الذي تؤديه المنشآت . ومن أجل التوفير على حساب التكلفة غير المباشرة لليد العاملة التي تمثلها الاعباء الاجتماعية ، ينزع أصحاب المنشآت للبحث بأي ثمن عن أن يُحِلّوا الآلات محل العمل ، من غير ان يستطيعوا دائما أن يقدروا بالضبط تكاليف الائتمان وتكاليف اهتلاك هذه التجهيزات واحلالها .

وهذه التكلفة تتكشف في اغلب الاحيان ابهظ بالنسبة للمنشأة وأكثر اكراها من تكلفة العمل ، وعلى الاخص عندما تكون السوق ضئيلة النشاط بسبب ضعف الاجور المباشرة ذاته . اذ قد يكون وضع المنشآت مختلفا تماما وتوزيع التجهيزات أكثر عقلانية فيما اذا كانت الاجور المباشرة اعلى والاعباء الاجتماعية افضل توزيعا على مجموع الفاعلين الاقتصاديين .

ذلك التوزيع السيء للتجهيزات والموارد من راس المال يعوق الانتاجية . على هذا النحو ، ان المانيا [الاتحادية] التي كان مستوى تجهيزها للفرد لواحد ادنى من الثلث في السنوات ١٩٧٠ ، عن المستوى الذي بلغته فرنسا ، قد احرزت مستوى انتاجية عمل مماثلا للمستوى الفرنسي . « ربما كانت أسباب ذلك هرم التجهيزات بسرعة ادنى ، ومعدل استخدام أفضل لطاقات الانتاج وتنظيما للمنشآت أفضل ، وخبرة تقنية للعمال والمهندسين أفضل » .

هكذا اذن تسبب اختلالات البنيات التي تعاين في تركيب تكاليف الاجور وفي تمويل الحماية الاجتماعية سلسلة من الضغوط والتوترات المتسلسلة على الاسعار والانتاجية . وعندما نزيل اختلالات البنيات هذه ، او عندما نجعلها على الاقل يمكن ان تحتمل من قبل مختلف الفاعلين ، هذا يعني بالشوط ذاته أن نخفف من هذه الضغوط أو نزيلها .

المكونة الثالثة : سلوك الفاعلين المضارب

ان مكون التضخم الفرنسي الثالث يكمن في موقف الفاعلين المضارب الذين يستبقون على نحو مضطرد ارتفاعات الاسعار وما من ضغط على الطلب او على الائتمان بقادر على ان يغير هذه الحالة العقلية التي تدفع جميع أولئك الذين يملكون تأثيرا على الاسعار ، من المنتج الى التاجر ، تدفعهم لاستباق الارتفاعات وتبديلها دوريا الى اعلى أما المستهلكون فمن جهتهم بالتالي ينساقون الى ان يطلبوا طلبا مشروعا ضمانات للقوة الشرائية مقابل ارتفاعات الاسعار .

ولعل مكافحة هذا الجانب من التضخم الخاص للغاية ، المرتبط بسيكولوجيا السكان ارتباطا وثيقا ، عليها أن تستطيع الاعتماد على وسيلتين : اعلام الجمهور عن الاسعار وشروط المزاحمة ، ثم ضغط منظمات المستهلكين على جميع مراحل التوزيع ونشاطهم المؤثر فيها . فاذا لم يكن للرقابة على الاسعار ، وهي تدبير اجمالي وباهظ للغاية فاعلية بتاتا في مجتمعاتنا بالنظر لكثرة السلع والخدمات المعروضة على الجمهور وبالتالي تعدد الاسعار ، فان الاعلام على جميع المستويات (المحلي والاقليمي والوطني والدولي) وعن طريق جميع الفاعلين المعنيين ، وكذلك ضغط المستهلكين المنظم لابد ان يتيح ازالة هذا المكون الثالث للتضخم بسرعة بتبديل موقف هؤلاء وهؤلاء الاول والآخرين . على هذا النحو ، ان الاخذ بالحسبان في تحليل التضخم الفرنسي لدور نوعي تؤديه بنية هذا التضخم وسيكولوجيا الفاعلين ، ومجالات انتشار الضغوط التضخمية .... انما يقود الى النظر في سياسات مضادة للتضخم ، اي في وسائل عمل وتأثير ، تكون معا اكثر تنوعا من تلك التي تطبقها الحكومة حتى الآن ، لانها أفضل ملاءمة لكل مشكلة ، واكثر تعبئة بالنسبة للفاعلين بحيث في جميع مراحل الفعالية (انتاج انما كذلك توزيع) وفي جميع المستويات (المحلي والاقليمي والوطني والدولي) يتطلب عملهم المباشر ويجب أن يبرز حاسما . وفي هذا السياق ، ان تأثير الدولة الاجمالي على الاستثمار والنقد ـ لا سيما بالتوجيه وتكلفة الائتمان ـ والميزانية ، الخ ، يكون اقدر على التكيف والتنوع . وهكذا عندما يغدو عمل الدولة أقل شمولا ، يوشك ان يعثر من جديد على دروب الفاعلية والجدوى .

٤ ـ العالم الثالث : الاختلالات الماليةواقلمةالنظامالنقدي الدولي

في بلدان العالم الثالث كما هي الحال منذ عام ١٩٦٠ وعلى الاخص في هذه السنوات الاخيرة ، عندما تنصح هيئات مثل الصندوق النقدي الدولي بسياسات اجمالية من نمط كينزي او نقدي من اجل تقليص العجوز الخارجية وتسريع التصنيع ونمو الانتاج كانت النتائج ، هنا ايضا ، قلما هي مرضية .

ان ما يميز هذه الاقتصادات في الواقع ، بدرجات مختلفة وبصورة مختلفة حسب كل بلد ، هو غياب او عدم كفاية الفاعلين والبنيات الاقتصادية (في الانتاج ، والنقل ، والتوزيع والنفقات الخ) أو النقدية (النظام المصرفي) القادرة على ايجاد الترابط فيما بينها ، في المجال الاقتصادي الوطني أو الإقليمي ، وبالتالي على تمثل ، تدفقات عوامل الانتاج ، والمنتجات ، والخدمات أو العملة القادمة من الخارج أو المعبأة في الداخل . في شروط البنية وسير العمل هذه ، تقل فرصة تلاقي راس المال المالي براس المال الانتاجي . فالمال لا يذهب الى الانتاج ، اولا لان الدارات الاقتصادية والمالية ناقصة في هذه البلدان، و «مخلخلة التمفصل» . وتدفقات النقد التي تخلقها او تتلقاها لا تصل ، باستثناء قطاعات التصدير وبشكل ناقص للغاية ـ الى توليد تدفقات في المنتجات، لانه ، في الدارات غير الموجودة او المهزوزة الترابط ، لا تؤخذ سلوكات الفاعلين واكراهات البنيات أو لا تؤخذ بالحسبان بقدر كاف .

ليس دين لعالم الثالث الحالي البالغ ٧٠٠ مليار دولار بالامر الخطير بل عقمه الاقتصادي .

ان دين العالم الثالث ليس ثقيلا للغاية بالنسبة للنظام المالي الدولي حينما يوضع في سياقه ، او بالنسبة لـ ٢٠٠٠ مليار دولار من التدفقات النقدية التي تمثلها المبادلات العالمية منذ عشر سنوات ، او بالنسبة لـ ١٢٠٠٠ مليار دولار من الحركات النقدية التي تولدها هذه التدفقات ، وأن دين العالم الثالث يمكن أن يطيقه النظام ذاته (أو يتحمله) .بالعكس ان دين العالم الثالث يثقل كثيرا من الوجه الاقتصادي والاجتماعي والمالي على البلدان الاكثر مديونية لانه لم يساعد عندها ، في الاولوية الاولى ، على انتاج السلع والخدمات الضرورية لبقاء سكانها ولخدمة دينها (اطفاء + فائدة) .

على هذا النحو ، في العالم الثالث ، اكثر ايضا مما في البلدان المصنعة ان التدفقات المالية تخلق المديونية ، لا تنمية الموارد نتيجةنقص في

الاخذ بالحسبان لسلوكات الفاعلين وضغوط البنيات التي تثقل عليهم وطابع المجالات التي تؤخذ فيها القرارات الطابع المتجانس الى هذا الحد أو ذاك والمتماسك قليلا أو كثيرا والمزود بغائية الى حد ما .

ان انفكاك الترابط بين التدفقات المالية والتدفقات الانتاجية ، الذي يقود بالضرورة الى تعذر تأمين خدمة الدين ، يطرح مشكلة ملائمة التدفقات المالية مع الحاجات الواقعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان المسألة ، بقدر ما يمكن فعله ، مسألة تقليل الاختلال بين التدفقات المالية وتدفقات السلع والخدمــات ، وجعله متحملا ، اي قــادرا رغم كل شــيء على توفير الاســاسي من تغطيــة الحاجات الحيويــة للسكان وخدمة الدين الخارجــي .

ان الجاهزيات النقدية العالمية أوفر من اي وقت مضى ، الا انها نادرا ما تروي بصورة ملائمة وفعالة قطاعات التنمية الرئيسية . من اجل ازالة هذا الخلل ، لا بد ان تكون بعض شروط البنية والسلوك والمجال مجتمعة ، ولابد أن تحل بعض المشكلات ، نذكر منها بوجه خاص خمسة تسترعي انتباهنا ، كلهــا تطــرح علــى بساط البحــث السلوك الحالي للفاعلين ، والبنيات ، ومجالات القرارات .

١ ـ المشكلة الاولى هي مشكلة السيطرة على خلق العملات الدولية انها تخص الفاعلين والبنيات ، وكذلك مجال قرار الخلق النقدي الدولي .

كيما تلحق التدفقات المالية بحاجات النمو الواقعية ، فان الشرط الاول الذي لشد ما الح عليه منذ عام ١٩٥٩ الاستاذ روبير تريفان ، وهو ضرورة انهاء النظام الذي منذ عام ١٩٤٥ ، يجعل من الدولار وهو عملة وطنية يجعل منه عملة تسديد حساب دولية على نحو مميز .

وفي النتيجة ، هذا الوضع يخضع ادارة النقد الدولي ـ الذي هو الدولار في نهاية المطاف ـ الى قرارات السلطات الامريكية وحدها وبالتالي الى المصالح الامريكية وحدها . في سياق من هذا النمط ، قلما تجد

التدفقات المالية التي يمنحها النظام النقدي الدولي ، سواء من أجل مساعدات لموازين المدفوعات أو من أجل الاستثمار ، قلما تجد فرصة لان تتوافق بانتظام مع الحاجات الحقيقية لتنمية البلدان المقترضة . بالعكس ، انها قد تنزع الى التوافق مع مصالح القوة المسيطرة التي يكون نفوذها غالبا على أجهزة القرار في الموضوع المالي (الصندوق النقدي الدولي ، البنك العالمي الخ) . ان انهاء هذا الوضع يكون بالتالي الخطوة الاولى نحو تحكم افضل بالتدفقات المالية ونحو توفيقها مع حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين . وهناك حلول عدة ممكنة للتوصل الى ذلك .

ان احد هذه الحلول يمكن أن يكون اقامة نظام نقدي دولي يتكون من العملات الدولية الاقليمية ، تترابط في ما بينها وتقبل التحويل فيما بينها . والحق ، ليس من الضروري اللجوء الى خلق عملة دولية ذات طابع عالمي وحيدة . المهم هو ان لا تكون وسائل تسديد الحسابات الدولية عملات وطنية خاضعة لجميع احتمالات وطفرات السياسة الداخلية والخارجية لبلد المنشأ وبالتالي الى قرارات الفاعلين السياسيين والماليين الوطنيين (دولة ، مصارف) وحدهم .

ان هذا الشرط الاول لخلق « نظام مالي دولي جديد » يصطدم ، منذ عام ١٩٥٩ ، بعقبة كبرى ، هي رفض الولايات المتحدة ان تنظر في هذا الحل . ولهذا السبب ، يمكن للتجارب الاقليمية الناجحة وحدها أن تسوق الولايات المتحدة الى أن تراجع موقفها .

لقد حققت أوروبا خطوة أولى ، وجلة للغاية ، في هذا السبيل مع « النظام النقدي الاوروبي » (S.M.E.) . في هذه الفترة ، ليس الامر بتاتا أمر نظام نقدي اقليمي أوروبي حقيقي ، ذلك أن مجموع احتياطيات القطع للبلدان الاعضاء لا تشكل صندوقا مشتركا ، وأن « الايكو » [وحده العملة الاوربية] ليس نقدا يستخدم في المبادلات والمدفوعات بين البلدان الاعضاء ، بل نقدا حسابيا على الاخص . وأن تنظيم بنيات «النظام النقدي الاوروبي»

وقواعد سير عمله ، من اجل ان نجعل منه منطقة نقدية اقليمية حقيقية ، تظل بالتالي تتطلب التحقيق تطلبا واسعا .

ان « مجموعة السبعة والسبعين » ، ان شاءت ، قد تستطيع أن تكون منطقة نقدية او اكثر ، وكل منطقة تمتلك عملة تسديد حسابات دولية حقيقية . الا أن «مجموعة السبعة والسبعين » التي تضم معظم بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية هي بالضرورة غير متجانسة ، الامر الذي من أجله قد تكون عملة مشتركة واحدة متعذرة على وجه اليقين ، على الاقل صعبة اقامتها حق الصعوبة .

ولهذا السبب من الفطنة أن نفكر في عدة مناطق نقدية اقليمية تشكل مجالات من المناسب أن ندبر لها على أفضل وجه شروط التجانس والتماسك ، وكذلك بعض تلاقي الاهداف . ويسهل ذلك ، على ما يعتبر الاستاذ تريفين ، فيما اذا حاولت التجربة مجموعة بلدان ذات بنية أكثر تجانسا . على هذا النحو ، مثلا ، أن بلدان الخليج يمكن أن يكون لها عملة دولية مشتركة لتسديد الحساب ، وان بلدان افريقيا السوداء يمكن ان تنظر في اقامة أنظمة اقليمية من هذا النمط ، وكذلك بلدان امريكا اللاتينية ، الخ .

ومن اجل أن تمتلك كل منطقة وسائل العمل المالية ، عليها ان تحقق التشارك في احتياطيات القطع في البلدان الاعضاء . وكل « صندوق نقدي اقليمي » ينشأ هكذا يكون مستعدا أن يمد البلدان الاعضاء بمساعدات الى ميزان المدفوعات قد تحتاجها . وتنشأ عملة حسابية وتسديد حساب مشتركة ، تسدّد فيها جميع أرصدة موازين المدفوعات بين بلدان المجموعة وفيها يحسب مجموع الاحتياطيات .

وقد تكون أدق شيء على التركيز هي قواعد سير عمل النظام في كل منطقة . وفي الواقع ، من غير قواعد لعب دقيقة ، فوائض البعض « تأكلها » بسرعة عجوزات البعض الآخر ، وقد يكف النظام بسرعة

عن أن يكون قادرا أن يسير عمله . ولكي يكون النظام قابلا للحياة على نحو دائم ، يبدو من الضروري تحطيم الخلل وعدم التوازن بين التمويل ونمو انتاج « السلع والخدمات » باقناع كل بلدان تقدم الى « الصندوق الاقليمي المشترك » ترابط خطة التمويل وخطة التنمية تتضمن خصوصا الانتاجات الاساسية الموجهة لتغطية حاجات السكان الحيوية والانتاجات القابلة لتأمين خدمة الدين عن طريق موارد الصادرات . و لايكون تمويل عجوزات ميزان المدفوعات لكل بلد مضمونا ما لم يتوافق مع تحقيق الخطة المقرة او جزءا من الخطة يقبله الصندوق . ولهذا السبب ، يمكن أن تقدر هذه العجوزات سلفا في خطوطها الكبرى ويدرك « الصندوق » ساهي هوامشه الخاصة في التحرك . سوف تضمن هذه الطريقة على نحو سليم لِ « الصندوق » أن تتوصل البلدان التي تمت مساعدتها على هذا النحو من أجل تمويل عجوز التنمية عندها ، في نهاية خطتها ، وتبلغ مستوى نمو ووضع مبادلات خارجية على نحو ان تقلص عجوزها تدريجيا وتزيل عجوز ميزان مدفوعاتها . ويمكن حتى ان تغدو أحد البلدان المقدمة للقطع الى « الصندوق » . وعندما لا يقبل « الصندوق » الخطة ، أو بالنسبة للجزء غير المقبول من الخطة ، فان عبء العجز سيقع على الدول وحدها .

فلنذكر أن نظاما نقديا دوليا اقليميا من هذا القبيل هدفه الاساسي ان يسهل تسديد حسابات موازين المدفوعات . وليس هدفه أن يمول خطط التنمية والاستثمارات .

لذلك ، ان « مجموعة السبعة والسبعين » يمكن كذلك ان تحسن شبكتها المصرفية الاقليمية ، وان تتزود على وجه الاحتمال بمصرف تنمية اقليمية مشترك قد يكمل مصارف التنمية الموجودة . وقد تتمتع هذه الشبكة من المصارف طبعا بامكان الاقتراض من السوق المالية العالمية ، وعلى الاخص لدى المصارف الاوروبية الامريكية ، اليابانية ، من أجل برامج الاستثمار الاقليمية لِ « مجموعة ٧٧ » .

لن يكون هناك اصلاح للنظام النقدي الدولي كما يسير عمله في أيامنا طالما ان التجارب الاقليمية المستقلة عن الدولار (مرتبطة بـه فحسب الا انها قادرة على ان تحيّد آثار تقلباته داخل المجموعة الاقليمية) لم تجر محاولة اقامتها من احد . لهذا السبب من المهم أن يغدو « الصندوق النقدي الاوروبي » بأسرع ما يمكن نظاما اقليميا حقيقيا للمدفوعات بين الاعضاء أولا ، ثم بين « الجماعة الاقتصادية الاوروبية » والبلدان الاخرى بعد ذلك . ومن أجل الوصول الى ذلك لابد له أن يقيم صندوقا نقديا يدير الاحتياطات المشتركة و « ايكو » لا يكون عملة حسابية فحسب ، بل نقد تسديد حسابات فعلا . كما لابد لـه كذلك من ان يرتب المجال الاقتصادي والمجال النقدي الاوروبي ويقيم الترابط بينه وبين بلدان العالم الثالث التي سبق أن ارتبطت به بمبادلات اقتصادية اجتماعية وثقافية كثيفة . لذلك ، يجب على الاقتصاد الاوروبي أن يلاقي من جديد دينامية ويخرج من الركود الحالي .

٢) تكوّن « النظام النقدي الدولي » المقبل من مختلف الانظمة الاقليمية (.S.M.R) ، سيكون لِ « الصندوق النقدي الدولي » الحالي على الاخص دور ضبط ومعاوضة بين الانظمة النقدية الاقليمية . وقد يستطيع خصوصا ان يستخدم كدعم للانظمة الاقليمية الموجودة مؤقتا في صعوبات .

٣) وأيا كانت بنية « النظام النقدي الدولي » المستقبلي (اقليمي او موحد) ، فان موارد « الصندوق النقدي الدولي » و « البنك العالمي » المتجدد يجب أن تستطيع التوسع الى حد يتجاوز الاحتياطيات التي يديرها « الصندوق النقدي الدولي » بفضل الاقتراضات من السوق المالية الخاصة . ويتوجب على « الصندوق النقدي الدولي » و « المصرف العالمي » أن يستطيعا الاقتراض بمعدلات غير مضاربة وأن يمتلكا نوعا من الاولوية على المقترضين الآخرين (دولة أو منشآت خاصة) . في حالة البنية الاقليمية للنظام النقدي الدولي المقبل ، يجب أن يكون للمؤسسات الاقليمية ، كما للمؤسسات المركزية حق الوصول الى مختلف الاسواق المالية . واذا كانت الموارد الكلية للنظام النقدي الدولي ذي البنية

الاقليمية المقبل تستطيع أن تبلغ نصف الاموال الجاهزة (الجاهزية) العالمية ، فان ذلك سيهبه وزنا مماثلا لوزن مجموع المصارف التجارية الخاصة . وهذا ما يجب أن يكون كافيا لأجل « كسر » المضاربات وتنشيط تنمية أكثر انسجاما للموارد المادية والبشرية على الكرة الارضية .

٤) ان ترتيب المجالات النقدية الاقليمية يستلزم أن تحدد الدول الاعضاء بصورة ديموقراطية سياسة النظام الدولي المقبل وسياسة أجهزته الاقليمية والمركزية لا ان تحددها أقلية بينها أو يحددها موظفو هذه المنظمات . ان هذه الطريقة الاجرائية [هذا الاجراء] قد يلزم أجهزة النظام النقدي الدولي الاقليمي أو المركزي على ان تأخذ في الحسبان المشكلات التي تطرحها ضروب خلل توازن البنيات الاقتصاديةوالاجتماعية على المستوى العالمي والمستوى الاقليمي وفي داخل كل بلد ، وكذلك نتائج قواعد اللعبة الدولية الحالية . ولن تعود مؤسسات النظام النقدي الدولي تستطيع ان تقتصر على التوصية بتدابير نقدية بسيطة الى مختلف البلدان او عرقلة نموها مالم تطبق هذه التدابير ، كما يعمل حاليا « الصندوق النقدي الدولي » .

٥) وأخيرا ، وهذه النقطة الاخيرة ليست بالاقل أهمية ، ان الجهد الذي تبذله البلدان المصنعة من جهة ، ومجموع البلدان الدائنة الاخرى من جهة ثانية ، المالكة الرئيسية للاحتياطيات والسيولات في الجزء الاعظم ، لاسيما فيما يخص البلدان المصنعة ، بسبب سعة فعاليتها وقدرتها الاقتصادية ، انما يفترض بالضرورة ضروب تحديد بل ضروب تخل عن السيادة القومية من جانبها ، لصالح ادارة دولية مؤقلمة وديموقراطية لمجموع الاحتياطيات العالمية واحتياطياتهم الخاصة . وبالمقابل ، يكون لهذه البلدان الحق أن تنتظر بأن لا توافق المؤسسات الاقليمية والمركزية للنظام النقدي الدولي أن تمول إلاّ برامج التنمية الجدية ، أي البرامج المبنية بالأولوية على استثمار الموارد المادية والبشرية للبلدان المقترضة من أجل التغطية الاولية للحاجات الاساسية لمجموع السكان . وهذا يفترض ، من جانب البلدان النامية ، قبول رقابة تنهض بها أجهزة

النظام النقدي الاقليمي والدولي على تنفيذ الخطط والبرامج التي تمولها بالتضامن جميع البلدان الاعضاء في هذه الهيئات .

في ايامنا ، كثير من الحكومات تخلط تنمية بلدهم مع اغتناء الطبقات الحضرية القائدة وحدها . ان هذا الموقف لا ينسجم كذلك ، لا مع انشاء نظام اقتصادي دولي جديد مبني على الاخذ بالاعتبار للحاجات الاساسية للشعوب وللمصالح المتبادلة للامم ، ولا مع تحقيق نظام نقدي دولي جديد يرتكز على تضامن مالي للامم ، على الصعيد الاقليمي والوطني ، أي ، في النهاية ، على وضع جزء من العمل المدخر من كل بلد ، تحت تصرف الجميع ، وبصورة رئيسية تحت تصرف البلدان الافقر ما تكون .

ما حظي العالم البتة بمغامرة امامه أضخم على مستوى الكرة الارضية وأبدع على مستوى البشرية ، من هـذه التي تبدؤها ، بالنسبة لآخر القرن العشرين وبالنسبة للقرن الواحد والعشرين ، مغامرة التنمية ، الا أن البشر ما كانوا البته بخلاء وفزعين الى هذا الحد في استخدام مواردهم النقدية الهائلة .

فالعالم الغني يستمر في ايامنا في موقفه المتحفظ والمرتاب الذي اتصف به حينما كان مايزال فقيرا في القرن الاخير . ينبغي بالحاح تحرير المال من أجل تحرير البشر ووضع النظام المالي الدولي برمته في خدمة تنمية الانسانية .

ههنا ايضا ، كما في الموضوع الاقتصادي او الاجتماعي او الديموغرافي، ليست المسألة مسألة تقنية . ذلك اننا نعرف الآن كيف نحقق ذلك وننظم من جديد النظام النقدي الدولي تبعا لمتطلبات التنمية . انها مشكلة ثقافية في العقلية وسياسية في الارادة . أن الامر في جعل الناس يقررون الانتقال من عصر « الامم البخيلة » الى عصر « الامم المتضامنة » . وهذا لا يحدث مالم يؤخذ في الحسبان معا الفاعلون ، جميع فاعلي التنمية ، ثم وضع البنيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية ، ثم مجالات

العمل الممكنة وترابطاتها (المحلية ، والوطنية ، والاقليمية ، والعالمية ، الخ .) ومالم يتحقق الاستناد الى دينلميات التنمية : اي الى تقدم التقنيات ، وحيوية السكان ، ودور المؤسسات .

٥ ـ نحو ترابط بين الاقتصاد الاجمالي والاقتصاد الجزئي

أيا كانت طبيعة المشكلات الاقتصادية المطروحة او حجمها ، أكانت المسألة مسألة ضروب اختلال التوازن في النمو يجب القضاء عليها او جعلها يمكن أن تطاق في البلدان المصنعة او مسألة اختلالات في تنمية الموارد المادية والبشرية في العالم الثالث ، فان البحث عن التوازن عن طريق مقاربة اقتصادية ـ اجمالية او نقدية يصطدم بتعقد الواقع ووجود اختلالات وتناقضات بحيث يبدو التأثير على الكميات الاقتصادية الاجمالية وحدها غير قادر على السيطرة عليها أو حتى على مجرد جعلها متحملة . وفي مجابهة هذه الوقائع ، يلاقي الاقتصاديون ، المنظرون مثل رجال العمل ، عقبة لا يمكن تذليلها : وهي وجود فاعلين في جميع المجتمعات أو مجموعات فاعلين غير متساوين فيما بينهم ،مزودين بسلطات واقعية قادرة أن تتيح لهم على حد سواء أن يؤمنوا نجاح السياسات التي يوافقون عليها وان يفشلوا جميع التدابير التي يشجبونها ؛ وهي وجود بنيات ، مصادر قيود وعراقيل ، امام تطبيق السياسات التي لا تأخذها في الحسبان ؛ وهي واقع مجالات العمل المختلفة الاهداف والتجانس والتماسك التي يتجابه فيها في « صراعات ـ مؤزرات » مستديمة فاعلون راغبون في الوصول الى وضع مسيطر ، وضع مهيمن . في هذا السياق ، الذي عرضته للنور أعمال فرانسوا بيرو ، المكوّن من هذه البنيات وهذه المجالات انما يستند الفاعلون و « الوحدات الفعالة » عندهم أو لا يستندون على ديناميات التنمية : التقدم التقني ، البشر ، المؤسسات ، في سبيل بلوغ أهدافهم في الاجل المتوسط او الاجل الطويل واقامة سلطتهم المسيطرة المهيمنة .

للمرة الاولى ، كما يبدو ، ان مقاربة من هذا النمط تتيح اقامة

الرابطة بين التدفقات الاجمالية الاقتصادية أو النقدية للفعالية (الوجه الاقتصادي الاجمالي) وسلوكات مختلف الفاعلين (الوجه الاقتصادي الجزئي) مـــع الاخذ في الحسبان للبيئة البنيوية أي المجالية التـــي تجري فيها فعالية هؤلاء الفاعلين ، سواء كانت اجمالية او قطاعية ، فعالية جماعية أو فرديـــة ...

ان الامكانات التي يقدمها هذا النمط من التحليل للترابط اخيرا بين الجوانب الاقتصادية الاجمالية والجوانب الجزئية وكذلك الجوانب النقدية انما تبدأ آفاقا جديدة كل الجدة في السياسات الاقتصادية والنقدية ، أي في الكفاح الذي يخوضه الانسان منذ الازل مع الامل بأن يسيطر على نموه وتطوره .

في اللحظة الفورية، ان هذه المقاربة المتعددة الابعاد للوقائع والمشكلات، المستوحاة مباشرة من أعمال فرانسوا بيرو ، قادرة على توجيه العالم الى أن لا يعود يدير « الازمة » بل يخرج منها .

* * *

المديونية ، بنيات التمويل ، بنيات الانتاج

م.ش لـوروا

لقد حللت نظريات عدة العلاقات بين المال والاقتصاد ، من خلال المديونيـة .

ان النظريات الكلاسيكية ـ الجديدة ، لاسيما التيارات التي تعنى بـ « خلل التوازن » والنظريات الكينزية التي تحلل توافقات المدارات ، انها ترتكز على فرضيات لا تأخـذ في الحسـبان الاشـكال البنيوية والمشخصة للفاعلين الاقتصاديين ولمفعول السلطة الذي يتيحه احتياز العملـة .

وهناك تحليلات حديثة تدمج هذين الوجهين ، الا انها قليلة العدد وسنقدم في هذا المقال تحليلا مستوحى من اعمال فرانسوا بيرو . ففي الآفاق المختارة ، لا يمكن ادراك مؤشرات التوتر التي تتمثل في المديونية والنمو الضعيف للاقتصاد والتضخم ... الا أن يؤخذ في الحسـبان عند التحليل « أداة السلطة » التي تكونها العملة .

وسيكون موضوع هذا المقال محاولة لابانة علاقات السلطة التي تقوم في أيامنا بين بنيات المال وبنيات الانتاج بهدف ايضـاح طبيعـة المديونية ودلالتها هذه المديونية التي تنيخ حاليا على عدد من البلدان .

المديونية والاستراتيجيات المالية

ان المديونية هي مؤشر للتوترات (او الضغوط) التي تظهر بين بنيتين : بنية الانتاج وبنية المال . وليست المديونية ، بخلاف ما يتيح التحليل الليبرالي الجديد افتراضه ، دالة على اختلال التوازن في سوق الرساميل ، تربط بين « عرض الادخار » وبين « طلب الاستثمار ».

ان المديونية تعبر عن الصراع المالي الذي ينتج عن تجابه استراتيجيات مجموع الفاعلين و « الوحدات الفعالة » في الانتاج مع استراتيجيات مجموع الفاعلين الماليين و « الوحدات الفعالة » المالية .

ان استراتيجيات بنيات الانتاج ، عندما تطلب « الادخار » من أجل الاستثمار ، فانها تجابه استراتيجيات بنيات الاموال التي تعرض العملة. والمجابهة تدور حول الكميات والاسعار ولكن أيضا حول استخدام « الادخار » . انها تنتج عن الرؤية المختلفة للمستقبل التي يمكن ان يحتازها المنتجون والماليون وعن الخيار الاقتصادي الذي ينجم عنها . على سبيل المثال ، ان البنية المالية ، في الفترة ١٩٧٩ – ١٩٨٠ المتأثرة بـ « الصدمة البترولية الثانية » لا تريد بأية حال أن تراهن على المستقبل؛ وكنتيجة ، يوجد المال بسهولة للمدى القصير ، الا أن الحصول عليه صعب للمدى الطويل . ان المؤسسات المالية تنيخ بكامل ثقلها على المنشآت كي تجعلها تقبل وجهة نظرها ، مهما كانت بالنسبة لها المخاطر والتكاليف . لقد كتبت « الاميكس بنك » : « ان النشاط الائتماني على المدى القصير يعتبر ، تقليديا ، آمن بكثير » . وفي عام ١٩٨٢ ، لكي تعزز « الاميكس بنك » هذا التأكيد تشير الى انه ينبغي ان تعود قروضه مباشرة الى التدفقات التجارية .

ان « الاميكس بنك » ، وحدة فعالة ، تربط بين المال وانماط الانتاج، هذا طبيعي في عام ١٩٨٢ ، لان المخاطرة تتمثل في عدم الوفاء ، اما في عام ١٩٧٩ ، كانت المخاطرة تتمثل في عدم التوظيف .

ان بنية المال ، على المستوى الدولي ، تتكون من فاعلين عديدين

ومن وحدات فعالة عديدة . هذه الوحدات الفعالة والفاعلون هم منظمون وفي تراتب تسلسلي حول شبكات المعلومات عندهم بصورة رئيسية . فالبنوك الوطنية الفرنسية الكبيرة ومصارف الاعمال حاضرة في السوق الدولية . وهي تؤلف فاعلين اذا كانت قراراتها فردية ، وهي تغدو « وحدات فعالة » ان ارتكزت استراتيجياتها على مراكز قرارت عديدة يشكلها فاعلون متناسقون ومنظمون حول اهداف بينها تنسيق وتشاور .

« ان شبكة المصارف الفرنسية في الخارج للعام ١٩٨١ هي الثالثة في العالم بعد شبكة المصارف الامريكية وشبكة المصارف الانكليزية ولها (٣٧) فرعا مستقلا و (٢٢٨) شعبة أو وكالة و (١٢٦) مصرفا ملتحقا بها » .

ان التنظيم والتراتب التسلسلي الداخلي للعناصر التي تؤلف الوحدات الفعالة والفاعلين في بنية المال تتيح لهم أن يكتسبوا ويملكوا « سلطة » اي قدرة تزيد او تنقص شدة على تطوير استراتيجيات وفرضها . هذه السلطة تتيح لهم أن يحدوا من الصراعات الداخلية وبالتالي من تكلفة استراتيجياتهم . وبالنسبة لبلد واحد ، ان دراسة نظرية لسلوكات الشبكات المصرفية التجارية والمصارف المركزية ، على المستوى الدولي ، تبين أن الاستراتيجيات التي يطورها هذان النمطان من الشبكات يمكن ان تمتلك منطق عمل متشابها بقدر ما يكون متعارضا تعارضا كليا .

فاذا كان المنطق متشابها ، يكون هناك بالتأكيد تلاقي قوى هاتين الشبكتين انطلاقا من بلد واحد بهدف احراز الاهداف المنتظرة . ويمكن أن نفترض مسبقاً بأن هناك كذلك صلة بين شبكات المعلومات وهذين النمطين من التنظيم .

ان فرنسا تدير ما بين (٢ر١ ٪) عام ١٩٧٧ و (٥ر١ ٪) عام ١٩٧٩

من الاحتياطيات الدولية من خلال مصرفها المركزي . وهـذا المصرف ينزع لاستخدامها في استراتيجية هدفها الرئيسي هو الحفاظ على « توازن المبادلات الخارجية للبلاد » ، فالهدف بالتالي ، على نحو ممتاز، هو تمويل ميزان المدفوعات بفضل تراكم الاحتياطيات .

أما المؤسسات التجارية فهي تدير من (٦٪) الى (٩٪) من الموجودات وما بين (٧٪) و (٧ر٨٪) من الالتزامات الدولية ، في لفترة ١٩٧٣ – ١٩٧٩ . وكانت استراتيجيتها مستقلة نسبيا عن استراتيجية المصرف المركزي في الفترة ١٩٧٢ – ١٩٧٦ وتابعة لها في الفترة ١٩٧٧ – ١٩٧٩ . ويبين ذلك أن مجموع البنية المالية الفرنسية في السوق الدولية خاضع للتوجهات السياسية للحكومات الفرنسية . وليس هذا الوضع خاليا من نقطة ضعف بالنسبة للشبكات الخارجية المنافسة . فالاستراتيجيات الاجنبية تستهدف غزو الاسواق من خلال المزاحمة بالاولى اكثر مما تستهدف توازن ميزان المدفوعات وتكوين احتياطيات من عملات القطع النادرة . ويمكن أن يجعل هذا الوضع المؤسسات المالية الفرنسية كثيرة الهشاشة في الصراعات الدولية بين الشبكات والوحدات الفعالة المالية . فهذه الوحدات الفعالة المالية تحاول حاليا الحد من المخاطر الناتجة عن المديونية العالية للبلدان السائرة في طريق النمو التي لا تتيح دائما بنية الانتاج فيها خدمة الدين . ويمكن أن تفسر الاستراتيجية التي تمارسها المصارف الفرنسية كذلك ربحيتها الضعيفة بالنسبة لمزاحميها الرئيسيين . ففي عام ١٩٨٠ ، كان ربع أصول موجودات المصارف الفرنسية الرئيسية من رتبة (٥ر٠٪) في حين كان يمثل ربع المصارف الامريكية (٨ر٠٪ الى ١٪) ، وبلغ ربع المصارف الانكليزية (٥ر١٪) .

يمكن تفسير هذه النتائج بالمنافسة التي تسود على «مجالات اعمال» «Les espaces d'actions» الوحدات الفعالة الفرنسية بالنسبة الى البنيات المالية الدولية الكبيرة الاخرى . ذلك ان الوحدات الفعالة التي تؤلف بنية المال تكون منظمة نظريا بهدف تلقي وادراك الحد الاعظم من الرسائل الداخلية أو الخارجية . فكلما توسع « مجال عمل » شبكة ما (وحدات فعالة عديدة وفاعلون عديدون) ، فان ادراكها وتحليلها للرسائل يوشكان أن يغدوا أكثر غموضا وعدم دقة .

لا تبدو بنية المال الفرنسية بالنسبة للبنية الدولية ، الانكلوساكسونية على الاخص ، انها قد نجحت ايضا في تكوين « مجال عمل » يتيح لها خفض تكلفة تنفيذ استراتيجيتها . ولا تبدو بانهاتكيفت بقدر كاف مع ضغوط بنية الانتاج الفرنسية والدولية ، الامر الذي قد يتيح لها ان تنشر « قدرة اكبر » بهدف فرض نظام قرارها من غير تكلفة مرتفعة . ان بنية المال الفرنسية ، توشك ، بلا مجال عمل محدد وبلا امكانية واقعية لفرض استراتيجيتها ، أن تكون تحت رحمة المقترضين ، وانماط الاقتراضات التي يرغبون فيها وقدرتهم على الدفع.

بالعكس ، تبسط « الوحدات الفعالة » الانكليزية والامريكية استراتيجياتها على مجالات تكاد تمثل « صيدا محروسا » . فهي تقلص على هذا النحو تكاليفها التي يمكن ان تنتج من المجابهة مع شبكات مالية اخرى . ومع ذلك ، يمكن أن تتزايد مخاطر عدم الملاءة (عدم القدرة على الدفع) عند المقترضين بسبب تمركز القروض في مجال معين .

ان الشبكات لها اذن أهداف رئيسية لاستراتيجياتها ، اما تعظيم الارباح ، أو تقليص خطر عدم ــ التسديد فالربح يتيح للشبكة أن تزيد من قدرتها على معالجة عدد اكبر من الطلبات . في هذه الحالة ، ترى توسعها ميسرا . وان لم تتقلص مخاطرة عدم قدرة المقترض على الدفع الى الحد الاقصى ، فان الافلاسات الداخلية في الشبكات سوف تتكاثر. وان أصاب الافلاس هذا الفاعل الفردي او ذاك ، فانه لن يضع الشبكة في خطر ، الا انه ان أصاب « الوحدات الفعالة » ، سيكون أخطر بكثير بالنسبة لمجموع الشبكة ، ذلك أنه ، في هذه الحالة ، ستصاب مراكز قرارات متعددة تضع تنظيم الشبكة وبنياتها في خطر وهي ركائز استراتيجيتها الاجمالية الشاملة .

ان الوحدات الفعالة المالية تفاوض في كل عملية ، أو مرة واحدة والى الابد ، مجالات فعالياتها المتسمة بشبكات من العلاقات ، وتشعب عملها ، ونمو القوى والقوى المضادة بهدف التحكم بفاعليتها وجدواها .

وتحدد هذه المفاوضة موقع « المؤثرين ـ والمتأثرين » ، « المسيطرين والخاضعين للسيطرة » لمختلف الوحدات الفعالة داخل بنية المال ذاتها ازاء بنية الانتاج .

ويمكن ان تمتلك بنية المال الفرنسية ، بالنسبة الى مزاحميها ، مجالين ممتازين : منطقة الفرنك ، والنظام النقدي الاوروبي .

بنية المال الدولية والمديونية

إن بنية المال الدولية ، من خلال المجالات والفاعلين المختلفين والوحدات الفعالة التي تكونها ، تتصف بخصوصيات بالنسبة لبنية وطنية معينة .

إذ ان بنية المال الوطنية تشمل ثلاث شبكات كبيرة ، شبكة المصارف التجارية التي تتميز بإمكاناتها في الحصول على ودائع وفي منح الائتمان ؛ شبكة مصارف الاعمال وشبكة الزمر الصناعية والمالية الكبيرة .

وتتجمع شبكة المصارف التجارية حول المصرف المركزي والسوق النقدية .

وترتبط مصارف الاعمال على نحو أوثق بعالم الانتاج وسوق البورصة .

وتمتلك الزمر الصناعية والمالية الكبيرة منظورا آخر : فهي توظف أموالها الجاهزة الناتجة عن فعالياتها الانتاجية في النظام المالي ومن ثم تعيد استثماره من جديد في الانتاج .

هذه الشبكات الثلاث لها استراتيجيات مختلفة ، ومعلومات تجمع وتحلل على وجه مختلف وهي ليست حقا في مزاحمة . وهي تخضع غالبا لسلطات سياسية مختلفة .

على المستوى الدولي ، تضم بنية المال شبكتين إضافيتين ومتزاحمتين: المصارف المركزية والمنظمات النقدية الدولية .

وتحدد الشبكات التي تشكلها المنظمات النقدية الدولية مجالات واستراتيجيات وتعينها . ولا يسبب تطبيقها الا نادرا جدا صراعات مالية داخلية فعالة ؛ وبالتالي ، تكون تكلفة استراتيجيتها قليلة الارتفاع . ولا تتبع هذه الشبكة حولها شبكات مالية اخرى . بالعكس ، فهي عندما تقدم الضمان تجاه البلدان المدينة ، تؤثر على الفعاليات الاقتصادية لهذه البلدان . فيمكن أن يقود ذلك الى إخضاع استراتيجيات الانتاج الوطنية والدولية الى الاستراتيجيات المالية ، وتعطي مديونية المنتجين وسائل ضغط للماليين لا على الصعيد المالي فحسب بل ايضا على الصعيد الاقتصادي . وتسيطر استراتيجيات البنيات المالية عندئذ على استراتيجيات بنيات الانتاج .

إن المديونية ، في هذه الحالة ، هي حقا مؤشر توتر (او ضغط) بين بنية المال وبنية الانتاج . بل انها الأداة التي تفرض بها رتبوية ما نظامها على تسلسل رتبوي هرمي آخر . وبالتالي ليست المديونية مؤشر ضغوط على سوق ، بل مؤشر توترات بين بنيتين ، بين العديد من « الوحدات الفعالة » والفاعلين في علاقات بين « خاضعين للسيطرة » و « مسيطرين ».

حيث أن « الصندوق النقدي الدولي » لا يشكل الا « وحدة فعالة » واحدة تمتلك عدة مراكز قرارات (الصندوق النقدي الدولي ، البنك الدولي لاعادة التعمير والتنمية ، الرابطة الدولية للتنمية ، النظام المالي الدولي ...) .

فهو يحتاز سلطة سيطرة اكيدة على بنيات الانتاج المدينة . وتمتلك شبكة « الصندوق النقدي الدولي » من جهة اخرى ، معلومات مركزية في خدمة اهدافه .

ولا يندرج « الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي » في هذه الشبكة

الدولية . فهو هيئة تضم المصارف المركزية للبلدان الاوروبية . وهـو يمتلك كذلك إمكانية مركزة الإعلام القادم من اعضائه ومعالجته ونشره . فان فعل ذلك حقا ، فانه سيعزز وضعه وفاعلية عمله بالنسبة للصندوق النقدي الدولي .

وتشكل المصارف المركزية هي ايضا شبكة دولية . وهذه الشبكة ، خصوصا الشبكة التي تكونها المصارف المركزية في البلدان المصنعة العشرة الكبرى ، انما تمارس التشاور بين أعضائها . الا انها لا تتبع على المستوى الدولي مصارف تجارية على غرار ما يمكن أن يفعله المصرف المركزي على المستوى الوطني . وقلما تمتلك شبكة المصارف المركزية الدولية وسائل ضغط على شبكة المصارف التجارية ، ذلك أن كتلة القطع التي تديرها اقل اهمية من تلك التي تديرها المصارف التجارية .

وتنتظم شبكة المصارف التجارية كذلك على المستوى الدولي .

فالشبكات التجارية جَمّاعة لضروب الاعتمان وموزعة له . يمارس عملها في أسواق القطع ـ الاوروبي والالتزامات ـ الأوروبية . وتمتلك المصارف التجارية شبكات معلومات تتوقف عليها سلطتها وفاعليتها الى حـد بعيـد .

وليست بنية المال الدولية متجانسة ؛ ذلك ان كل شبكة تؤلفها يمكن أن تكون لها إما أهداف مشتركة أو أهداف مختلفة ، ومع ذلك ، كلما وجدت عدة وحدات فعالة مالية ، يوجد صراع على السلطة ، وتحديد لمجالات الفعاليات والأهداف وبالتالي إعداد لاستراتيجيات مختلفـة . هذا تنظيم له تكلفة تتحملها عموما بنية الانتاج . في الواقع ، كلما قل التجانس داخل الشبكات المالية ، كلما ازدادت الصراعات الداخلية أهمية وتكلفة على مستوى ضروب الائتمان والأسعار والكميات ... بعضها يغنى والاخريات تفتقر . ولقد سهلت مزايدة الشبكات المالية على الصعيد الدولي فرط المديونية لبعض البلدان او بعض الشركات ، الامر الذي زاد

هكذا مخاطر الإفلاسات بالنسبة لبعض المصارف . كانت تلك هي الحال في فترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ التي ازداد فيها الدين الكلي لمختلف البلدان في الأجل القصير بصورة اساسية بمقدار (١٤٫٧ ٪) في العام .

إن نشاط صندوق النقد الدولي ، في سنة ١٩٨٣ ، و « نادي العشرة » ، حاول ان يجعل مختلف استحقاقات التسديد قابلة للحياة ، وبالتالي أن ينسق بين قيود الدول واستراتيجياتها وبنيات الانتاج وبين بنيات المال (النشاط المالي La Finance) . إن تكلفة هذا التناغم هو إخضاع الاقتصادات المدينة الى الشروط التي يحددها « الصندوق النقدي الدولي » ، وهي وحدات فعالة مالية تستخدم ضمانا كفالا في المفاوضات ؛ هـذه هي على الاخص حـال البرازيل والمكسيك والبرتغال والغابون بـين بلدان أخرى عديدة .

والخلاصة ، إن بنية المال الدولية تظهر منظمة ومرتبة ترتيبا تسلسليا هرميا عبر « الصراعات ـ المؤازرات » التي تحدد الاستراتيجيات . ويجر هذا الوضع من التوتر الدائم عدم استقرار اكبر من عدم الاستقرار الذي تصادفه في بنيات المال الوطني الا أن ذلك يضفي عليه ايضا قدرة تكيف كبيرة وفاعلية اكيدة في الرقابة على المعلومات ومعالجتها ، هـذا العنصر الاساسي في نجاح العمليات المالية .

بنية المال ونظام التحويل

إن تلاؤمية بنية ما وقدرتها على التقبل ، وعلى وجه اخص بنية المال، ترتبط بقدرتها على تحويل سلعة الى سلعة أخرى .

إن بنية المال ، على المستوى الدولي ، تحاول ملاءمة المدخلات التي هي « السيولات المالية » مع المخرجات التي تظهر في شكل موجودات مدرة أكثر ما يمكن إدرارا .

في هذه البنية ، ان شبكة المصارف التجارية هي التي عرفت أفضل

معرفة أن توائم بين المدخلات والمخرجات . ذلك أنها هي التي كانت قادرة على التقاط الجزء الأكبر من طاقات التمويل من القطع وملاءمتها مع حاجات التمويـل .

ولم تنجح شبكات المنظمات الدولية حقا في مواجهة المشكلات التي يطرحها العجز الخارجي للبلدان المستوردة للنفط . ومن الملاحظ أن رصيد العمليات الجارية ، بالنسبة للبلدان المصنعة ، أي حاجتها التمويلية تمثل بالنسبة لمجموع الاحتياطات النقدية لشبكات المصارف المركزية (٢ر٢٦ ٪) في عام ١٩٧٤ ، (٧ر٢ ٪) في عام ١٩٧٦ ، (٥ر١٣ ٪) في عام ١٩٧٧ ، و (١ر١٤ ٪) في عام ١٩٧٩ . وبالنسبة الى مخزون العملة الدولية ، الذي يديره مجموع الشبكات المالية ، كان وزن العجز الجاري لعام ١٩٧٩ نحو أقل أهمية بمرتين من عجز عام ١٩٧٤ ، في حين أن عجز عام ١٩٧٤ في القيمة المطلقة يساوي (١٥ر٢٠) مليار دولار وعجز عام ١٩٧٩ (٥ر٢١) مليار دولار .

في الحقبة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ ، سجلت المصارف التجارية المعدل الأعلى في زيادة الالتزامات من القطع :

- معدل نمو سنوي وسطي للالتزامات التي تديره الشبكة المصرفية : + ٢١ ٪ ،
- معدل نمو سنوي وسطي لاحتياطيات النقد التي يديرها مجموع الشبكات : ٣ر١٩ ٪ ؛
- معدل نمو سنوي وسطي للاحتياطيات النقدية الدولية التي تديرها شبكة المصارف المركزية : + ٩ر١١ ٪ .

عندما غدت ، ابتداء من عام ١٩٨٠ ، المشكلات التي طرحتها عدم قدرة بعض البلدان المدينة للغاية على الدفع أمرا مقلقا حاول « الصندوق النقدي الدولي » والمصارف المركزية أن تضع تحت رقابتها فعالية شبكات المصارف التجارية غير الحذرة ففرضت على البلدان المدينة وكذلك أيضا

على المصارف شروطها من اجل ان تقبل ان تخدم كفيلا في اعادة تمويل الديون .

لزم إذن عشر سنوات من الازمة كي تهتم حقا المصارف المركزية والصندوق النقدي الدولي بالتحول الهائل الذي حققه بصورة اساسية القطاع المصرفي التجاري منذ عام ١٩٧٤ ، وهو الذي وصل الحاجات بطاقات التمويلات الدولية . فاذا رغبت المصارف المركزية والصندوق النقدي الدولي أن تنشىء « نظاما نقديا دوليا » جديدا ، لا بد لها اولا أن تكون قادرة على أن تفرض على المصارف التجارية ، من خلال قواعد لعبة دولية جديدة ، الاستراتيجية التي قد تعتبر انها مرغوبة .

في السنوات القادمة ، إنه حول مشكلات المديونية وبالتالي تحويل طاقات التمويل لدى البعض لتغطية حاجات التمويل لدى آخرين إنما سيتبلور الصراع على النفوذ بين بنية « الصندوق النقدي الدولي » المالية، وبنية المصارف المركزية وبنية المصارف التجارية . وسيخرج من هذا التصارع بالضرورة « النظام النقدي الدولي » المقبل .

فإن قصدت بنية الانتاج ان تفلت من « سيطرة » بنية المال في المستقبل ، عليها ان تضع استراتيجية قادرة على تخفيف مديونتها . والحق ، أن سلطة تحويل بنية المال تكون اقوى بكثير كلما كانت حاجة تمويل الانتاج سيئة التحديد في الزمن بالنسبة للموارد الناجمة عن إبداع السلع والخدمات . وتنزع هذه السلطة الى أن تفرض استراتيجيتها الخاصة على كل جهاز الانتاج . أن نقول بأن المال يسيطر على الانتاج ، يعني القول بأنه يفرض عليه توجهاته وضروب إعادة تشكيل بنياته تبعا لمعايير ه المالية الخاصة .

وتعود سلطة تحويل بنية المال في الجزء الأعظم الى استراتيجيات ضروب توزيع السيولات التي تجرى داخل هذه البنية ذاتها ؛ إنها تتوقف بالتالي على علاقات القوى داخل بنية المال الدولية .

« موازنة » ـ تفاوض ـ مديونية

ان بنيات الانتاج وبنيات المال تحدد « موازنات » او تفاوض عليها وتعين هذه « الموازنات » سلالم أسعار . وينتج عن سلالم الاسعار هـذه مستوى وشكل مديونية بنية الانتاج بالنسبة الى بنية المال . وهي تتيح كذلك تحديد المخاطر المختلفة التي تتخذها بنيات المال احداها بالنسبة للاخرى . وليست سلالم الاسعار هذه نتيجة التوازن التلقائي بين العروض والطلبات على الموجودات النقدية والمالية للوحدات ـ الجزئية . انها نتيجة تجابه و تفاوض ستراتيجيات « الوحدات الفعالة » للمال في مواجهة الوحدات الفعالة للانتاج . انها بالتالي لا يحددها توازن كميات الموجودات والاصول المطلوبة أو المعروضة من قبل الوحدات ـ الجزئية بل تحددها ارادات الوحدات الفعالة بعد مداولة وحساب وتراتب فيما بينها . وتخضع هذه الوحدات الى قيود الاسواق الاحتكارية (وضغوطها) .

ومن وجهة نظرنا ، سلالم السعر هذه عددها أربعة :

ـ معدلات الفوائد في المدى القصير ؛

ـ معدلات الفوائد في المدى المتوسط والمدى الطويل ؛

ـ معدلات الصرف ؛

ـ صفات السندات موضع التفاوض ونفهم بالصفة المردود ، والتقييس والمنشأ النقدي ، واطفاء لسند، الخ. لنأخذ مستعيدين مجموع هذه الاسعار ولنحاول ان نرى « اية اشارة » يمكن ان تمثل بالنسبة لبنية الانتاج والمال .

الفائدة في المدى القصير

ان الفائدة في المدى القصير هي السعر المتوسط للسيولات المالية (الاموال النقدية) المقرَضة الى عناصر الوحدات الفعالة المالية والى فاعلي الوحدات الفعالة الانتاجية في مجموع الاسواق الدولية .

وتنتج الفائدة في الاجل القصير من التكيف التي تقوم به بنية المال في المدخل: «ودائع من القطع الدولاري الاوروبي» مع المخرج OUT PUT الذي تمثله اقتراضات في المدى القصير يستخدمهـا المقترض غالبا في ضروب تمويل على المدى المتوسط أو على المدى الطويل .

والمودعون هم فاعلون (عناصر) في بنية الانتاج كما هم فاعلون (عناصر) في بنية المال . على سبيل المثال ، « المصرف المركزي اليباني » هو فاعل هام في هذه الاسواق . والمقترضون هم شركات صناعية او دول .

وبالتالي يكون موقع المصارف التجـارية موقعا متوسـطا بين المقرضين والمقترضين . وبطبيعة هذه الوظيفة ذاتها ينساق المصرفيون (رجال البنوك) الى اتخاذ مخاطرات هائلة : بين هذه اثنتان خطرتان بخاصتي : مخاطرة التحويل ومحاطرة عدم القدرة على الدفع .

وتمثل المخاطرة كلفة الاستراتيجية التي تنخرط فيها بنية المال فكلما كانت المخاطرة شديدة ، كلما توجب ان يكون معدل الفائدة في الاجل القصير أعلى . ومنذ ١٩٧٤ ، يتراءى لنا أن هذا المعدل يتبع بصورة رئيسية طلب الدول والشركات الصناعية ، اي ، وحدات فعالة ، عناصر في بنية الانتاج وقد يكون اذن من المنطقي ان نفكر في ان هذا المعدل مرتبط باستراتيجية الوحدات الفعالة في الانتاج . في الواقع ان استراتيجية بنية المال هي التي تفرض وتيرة التحول وتحدد على هذا النحو معدلات الفائدة في الاجل القصير .

ان هذه المعدلات تكون ناجمة اساسا من التفاوض الداخلي لبنية المال . وهي ترتبط بالمعلومات الملتقطة وتحليلها . ويقوم هذا التحليل على خلق علاقات بين مختلف المعلومات المحرزة . ويتحقق هذا التحليل للاعلام داخل بنية المال ذاتها . والعناصر الرئيسية التي تؤلف هذا الاعلام هـي :

ـ ألحاجات من ألاموال السائلة (النقدية) تماما والمتاحة مباشرة،
ـ اسعار المنتجات الدولية ؛
ـ آثار « المزاحمة الناجعة » بين الفاعلين الماليين .

ان آثار « المزاحمة الناجعة » تتيح تحديد ارباح كل وحدة فعالة وهو ينتج من مجابهة القرارات في الاجل القصير ، مجابهة داخلية في بنية المال .

نلاحظ هكذا أن الاسعار التي تمثلها الفوائد في المدى القصير ابعد من أن تكون النتيجة الوحيدة لـ « توازن العرض والطلب » . انها تتوقف على أنظمة اعلام بنية المال وعلى نتائج انظمة تحويل بنية الانتاج . كما تتوقف على الاتفاقات الداخلية في بنية المال التي تتيح توزيع السيولات ووصل المقترضين بالمقرضين وهذا الثمن الذي هو الفائدة في الاجل القصير ، يدخل طبعا في مزاحمة مع اثمان اخرى ، أي مع انظمة تحويل اخرى داخل بنية المال .

الفوائد في الاجل المتوسط

ان الفوائد في الاجل المتوسط والاجل الطويل هي نتيجة تحليل معلومات تقوم على :

ـ طلب الاستثمار ؛
ـ انتاجية الاستثمارات ؛
ـ مدة الاستثمارات .

وتتوقف هذه المعدلات هي ايضا على استراتيجيات بنية المال التي ترغب في أن توجه الى هذا الحد او ذاك مخاطراتها نحو هذه الخيارات او تلك من خيارات الانتاج او التنمية . وقد تكون هـذه المعدلات الثمن الحقيقي لـ « ائتمان بنية الانتاج » .

ولا بد ان ينتج منطقيا عن هذه المعدلات المتوسطة الاجل مبلغ المديونية الاجمالي الناتج عن النمو الاقتصادي لبنية الانتاج . في حين انه لا بد أن ينتج عن معدل الفائدة في الاجل القصير مبلغ المديونية الاجمالي الناتج عن حاجات التمويل الجاري للفاعلين او للوحدات الفعالة .

في عام ١٩٨٣ ، نحن بعيدون جدا عن هذا الواقع . ان بنية الانتاج لا تتردد عن الاقتراض القصير الاجل من اجل تمويل عملياتها في الاجل المتوسط والاجل الطويل . بالعكس ، تقترض في الاجل المتوسط والاجل الطويل من اجل تمويل حاجاتها الجارية . ينتج عن ذلك ، منذ عام ١٩٧٣ خصوصا ، مديونية فوضوية لا يعود لها بتاتا علاقة بقدرات المقترضين الحقيقية على التسديد .

معدلات الصرف

لا تنقص التفسيرات النظرية لذلك ف « النظرية الحديثة للاصول » ترى في سعر الصرف الثمن النسبي لعملتين وطنيتين او ، على الاعم ، لمختلف الموجودات المالية . ان تأثير حركات القطع المرتبطة بالتدفقات التجارية الاممية معدوم بالنسبة لتطور أسعار الصرف ، على الاقل في الاجل القصير . ومع ذلك ، في الاجل المتوسط والطويل ، يكون ل « **توازن** » الشروط في اسواق السلع اهمية كبيرة جدا من اجل تفسير أسعار الصرف .

في هذا التحليل يمكن ان نعتبر كذلك ان سعر الصرف يمثل ثمنا ينتج عن أثر « اللاتناظر ــ عدم التناظر » « اللاتناسق ــ عدم التناسق » الموجود بين مختلف الوحدات الفعالة لبنية المال .

ان معدل الصرف ، في هذا المنظور ، قبل كل شيء هو الثمن الذي يكشف الموقف « المسيطر » او « الخاضع للسيطرة » لعملة بالنسبة

لاخرى . وهذا الثمن هو نتيجة استراتيجيات الوحدات الفعالة التي تفاوض المخاطرة التي تقبل أن تخاطر بها في عمليات صرف .

ان معدل الصرف هو ، بطبيعة الحال ، ثمن يتقدّر الى اجل او نقدا. ومع ذلك ، ايا كان شكله ، ان المخاطرة المحسوبة هي التي ستحدد قيمته . والرهن او الضمان الى اجل لا يكون هو ذاته كالرهن المطلوب نقدا . والرهن بحد ذاته يمكن ان يصل الى حد الزوال اذا استلزمت استراتيجية الوحدة الفعالة حيازة عملة بالاولى من اخرى .

ان يكون معدل الصرف مرتبطا او غير مرتبط برهن (تابعا مباشرة أم غير تابع مباشرة لاستراتيجية الوحدات الفعالة) بجعله هشا غير مستقر . ويمكن الحد من عدم الاستقرار بفضل وجود عوامل صلابة (قوانين ، قواعد ، اتفاقات) تكبح الاستراتيجيات التوسعية او الدفاعية للوحدات الجزئية ، ومنه ، على سبيل المثال ،انشاء « النظام النقدي الاوروبي » بالنسبة لـ « النظام النقدي الدولي » .

في عام ١٩٨٤ ، كافحت الوحدات الفعالة المالية الدولية مخاطرة عدم تغطية « خدمة » ديونها من قبل بلدان عديدة ، من اجل ذلك ، يمكن ان تساق الى تضييق « مجال عملها » وقصرها على اقليم امين وقادر على الدفع .

توجد ثلاثة مجالات مالية **من هذا النمط** : الولايات المتحدة الامريكية واوروبا واليابان .

المجال الياباني مجد من الناحية الاقتصادية . وحاليا ، تراكم الوحدات الفعالة المالية اليابانية من عملة « الين » ما أن يزداد « الين » بالنسبة للدولار ، ثم تستثمر في الخارج . والمصارف اليابانية فعالة جدا في سياستها في الالتزام في الخارج ، وهذا ما ينزع الى تصحيح التكافؤ ين ـ دولار .

ان الوحدات الفعالة المالية اليابانية لها استراتيجيات تدعم استراتيجيات الانتاج عند الشركات . وهذا ما يلزمها بأن تتوجه نحو التمويل الداخلي عندما يكون الين هابطا بالنسبة للدولار ونحو التمويل الخارجي حينما يكون الين مرتفعا بالنسبة للدولار .

وتشهد المنطقة الاوروبية مجمل عملاتها تهبط حاليا بالنسبة للدولار . وبالتالي « الايكو » . ويمكن ان يفسر هذا الهبوط بأن أوروبا المأزومة تتعرض لمخاطر عدم التسديد أكثر من الولايات المتحدة التي تحظى بامتياز قدرة وفاء ديونها بعملتها الوطنية : الدولار . أن يقرض الفاعل الولايات المتحدة الامريكية يعني معا انه يستطيع ان يأمل جني ارباح ، وأن لا يتعرض لمخاطرة عدم التسديد .

في المستقبل ، ستظل العلاقات بين المجالات الثلاث : أوروبا والولايات المتحدة واليابان خاضعة خضوعا واسعا لسيطرة « الموازنات » «Equilibrages» التي سيجري التفاوض عليها أو ستحددها بنيات المال وبنيات الانتاج حسب علاقات السيطرة المتبادلة بينها .

مفاوضات مميزات السندات :

ان الوحدات الفعالة المالية ، بفضل نظام تحويلها ، تعرض سندات تحددها أصولها النقدية ، وضروب ربطها بعملة أو وحدة حسابية ، وأشكال تسديدها ومددها .

وينتج الخيار بين هذه السندات من « الموازنة » بين استراتيجيات الانتاج التي تتوخى بعض انماط التمويل واستراتيجيات المال التي تستهدف بعض الاهداف (الارباح ، القدرة على الدفع ، اكتساب موقع مسيطر ، الخ) . وهذه « الموازنة » يجب أن تنتج عادة عن مفاوضات بين هذه الاستراتيجيات المختلفة . ويبدو مع ذلك ليست تلك هي الحال في الواقع تماما . فالسندات المقترحة ، عموما ، يتم التفاوض عليها داخل بنية المال ذاته وتفرض على بنية الانتاج .

ويمكن ان يتأتى ذلك من مبلغ التمويل المطلوب أو من الصعوبة امام وحدات الانتـاج كي تدرك الاواليات mécanismes التـي تؤثر في القرارات النهائية . ذلك أن الوحدت لفعالة الانتاجية لها هدف بسيط أن تغطي حاجاتها من التمويل التي سبق ان حسبت فيه جميع المميزات الاقتصادية .

في مواجهـة هـذا الهدف البسيط ، توجـد استراتيجة المؤسسات المالية ، أي مجموعة من الاهداف التي يكون تعقدها أبعد عن ان يكـون واضحا لبنية الانتاج . هناك تفاوت في الاعلام الذي تلتقطه بنية الانتاج وهو غائم جدا والاعلام الذي تلتقطه بنية المال وهو اعلام أدق وأوضح . فالمفاوضة التي يجب أن تحدد « الموازنة » وتتيح على هذا النحو خيارات هذا السند بالاولى من الآخر لا يمكن ان تحدث الا بـين الوحدات الفعالة المعنية . والمطلوب بكل ثمن تجنب وجود وحدة فعالة خارجية تلعـب ، مثلا ، دور الوسيط . في الواقع ، في هذه الحالة ، يدخلون في المفاوضة استراتيجية جديدة يمكن أن تفسد الاستراتيجيات الاخرى . عندمـا تتدخل وحدة فعالة ، تمثل دولة على سبيل المثال ، داخل مجابهة بين منتجين وماليين انما تصدر وتدافع عن استراتيجية خاصة ، وبالتالي تنشىء حاجزا (ستارة) بين استراتيجية الانتاج والاستراتيجية المالية.

وكيما توجد المفاوضة ، وكي لا يكون هناك فرض لسند بأولى من سند آخر على بنية الانتاج ، ينبغي على هذه الاخيرة أن تحدد الاصول المالية التي تبحث عنها تبعا لنمط الاستثمار الذي ترغب بتحقيقه .

ان سعر السندات أكثر تبعية أيضا لانتشار الاعلام من الاسـعار الاخرى ، التي حللناها فيما تقدم . ان تفوق البنية المالية الدولية الحالي على بنية الانتاج نسبي . فهو يرتكز على قدرة المال على تدوين الاعـلام وتحليله . ومن جهة أخرى ، وبالاسف ، يكاد يصنع الاعلام الاقتصادي دائما في حد الاسعار ؛ انه يمر بالضرورة اذن بالشبكات المالية ويخضـع اذن لسياسة نشرها .

إن الاعلام النقدي والاعلام الاقتصادي لا يتطابقان بالضرورة . اذ تبدو بنية المال ، من هذه الزاوية ، أفضل تسليحا من بنية الانتاج في الوقت الحاضر كي تجمع الاعلام وتسيطر عليه . أو ليست مؤشرا على هذا الواقع عدم القدرة المتعاظمة على الدفع للبلدان وللشركات المتزايدة العـدد ؟

* * *

تبدو لنا فكرتان لابد أن تستخلصا من التحليل السابق :

١) ان استراتيجيات التمويل التي تتبناها الشبكات المصرفية الوطنية والدولية ، عبر تحويل الاصول النقدية ، مسؤولة مسؤولية واسعة عن الديونية المسرفة لبعض البلدان وبعض الشركات منذ عام ١٩٧٤ .

ولقد فرضت في النهاية سياسات « التحويل » هذه على بنيـات الانتاج لان هذه البنيات لم تتوصل الى السيطرة على المعلومات الضرورية سواء الاقتصادية أو المالية ، أو حتى السياسية المتعلقة خصوصا بمستقبل استراتيجياتها في عالم اقتصادي ومالي غير مؤكد أكثر فأكثر وبالتالي لا يمكن توقعه . ولهذا السبب ، انها لم تنجح في ايجاد « موازنات » جرى التفاوض عليها وخصوصا في موضوع السعر وشرط التسديد أي في موضوع خدمة الدين .

هكذا عندما تتحرك فرنسا في اطار « النظام النقدي الدولي » وتـرد على تغييرات الدولار بعمل على معدلات الفوائد ، فان ذلك يعني أن الشبكة المالية الفرنسية تتصارع مع الشبكات المالية الدولية من أجل ضروب اعادة موازنات من جديد غير متفاوض عليها . بالعكس ، عندما يعدل الفرنك من جديد بالنسبة الى المارك الالماني وفي اطار « النظام النقدي الاوروبي » ، فانه توجد اعادة موازنة بالتفاوض .

وفي الأجل الطويل ، ان تنسيق علاقات السيطرة ، الكفيل وحده بجعل ضروب اختلال التوازنات بين الاستراتيجيات المالية واستراتيجيات الانتاج يمكن أن تحتمل ، انما يمر بالضرورة عبر « اعادة موازنات متفاوض عليها » .

٢) تعتبر المديونية في أيامنا مسرفة تبعا لمعايير مالية. بعض المقترضين: دول أو شركات ، لم يعودوا قادرين على الدفع لان استراتيجية الانتاج عندهم المتحققة لم تتطابق مع استراتيجيتهم التوقعية . لم يعودوا بالتالي قادرين على ان يؤمنوا ، حسب الشروط المتوقعة ، خدمة ديونهم (اطفاءات + فوائد) . ومن هنا تنشأ سياسات اعادة التمويل التي يقترحها الماليون .

ذلك لا يعني البتة ان المديونية مسرفة بالنسبة لمجموع الاصول النقدية السائلة أو شبه ـ السائلة التي تديرها مختلف الشبكات المالية .

ومن جهة أخرى ، كان يمكن تجنب وضع عدم القدرة على الدفع الحالي لبعض الفاعلين والوحدات الفعالة فيما لو عولجت جملة المعلومات المتاحة بالمشاركة وعالجتها معا بنيات المال وبنيات الانتاج المهتمة بالتوصل الى « موازنات » تتيح تجنب اختلالات التوازن التي لا يمكن أن تحتمل .

في طريقة « الموازنات » هذه التي اقترحها فرانسوا بيرو منذ سنوات من غير نجاح وباللاسف ربما يبزغ الامل أن نرى أخيرا أنه يبنى « نظام نقدي دولي » لا تتحول بفضله اختلالات التوازن المحتومة من خلال تجابه الاستراتيجيات الى أزمة ، أي الا ضروب اختلال التوازن لا تحتمل على مدى طويل .

ليون ، في ١٢ نيسان ١٩٨٤

توضيح بعض المفاهيم :

ان مفاهيم بنية المال ، والفاعلين ، والوحدات الفعالة قد اقتبست عن فرانسوا بيرو .

ان بنية المال : Structure de Finance هي مجموعة فاعلين ماليين، تكوّن فيها « وحدات فعالة » مالية مراكز قرارات نقدية ومالية

متناسقة ومنظمة حول أهداف في الاجل المتوسط والاجل الطويل بعد تشاور . وينطبق هذا التعريف كذلك على بنيات الانتاج .

الفاعل : Agent (العنصر) : الفاعل Agent هو منظمة وفردية ؛ يعيش في مجتمع ويقرر ؛ أي يوفق بين متغيرات وسائله ومتغيرات أهدافه حسب اعلامه وامكاناته ، باللجوء الى ذاكرته لتكوين مشروعه » .... « وكل فاعل يختلف عن فاعل آخر . ضف الى ذلك ، انه بالنسبة لسلسلة عمليات محددة وخلال فترة محددة أيضا ، يكون الفاعلون متفاوتين فيما بينهم ... (غير متساوين) » .

« ان الطاقة التي يبذلها الفاعل تنطبق على وحدته ، أي على السلع والخدمات التي يمتلكها مباشرة والتي ينظمها .... وهو عندما يقرر في مجال قراره على مجموع السلع والخدمات التي يمتلكها مباشرة ، انه يولد مجالاته الاقتصادية لعمليات البيوع والاستثمارات والمعلومات . على سبيل المثال ، يمكن أن يكون « مجال قرار » الفاعل وحدة الانتاج عنده (منشأة ، شركة) ؛ ويمكن أن يتألف « مجال عمليات » الفاعل من مجالات زبنه ، ومجالات استثماراته ، ومجالات ، معلوماته .... ونصنفها باستخدام منطق المجموعات وتنشأ كمجالات متجهة تتحور تحت شروط الطوبولوجيا الاولية ... ان توسع الفاعل الذي يترجمه توسع مجالات عملياته انما يكف اما عن طريق بلوغ الهدف الذي حدده الفاعل لنفسه (اكتفاء) أو عن طريق مصادفة عائق مادي أو اقتصادي (حد مطلق القدرة ، على سبيل المثال ، تخمة مؤقتة في السوق) . أو اخيرا عن طريق معارضة شريك (صراعات ، تقاطع مجالات التوسع) .

ان هذا النوع من التحليل يستعيد نماذج الاحتكار ، واحتكار القلة والمواقع المهيمنة ، ويغنيها ويمزج بينها ويأتي بوسيلة وصف تطورها في الزمن الذي لا يقبل العكس ... ان الاقحام الصريح للفاعل وفعاليته يهب دينامية الى النماذج البسيطة للسكون المقارن » .

الوحدات الفعالـة :

يقال عن الوحدة انها فعالة اذا كانت قـادرة ، بعملهـا الخـاص ولمصلحتها الخاصة ، على ان تغير بيئتها او وسطها ، أي مجموعـات الاشياء وسلوك الوحدات التي تكون على علاقة بها .... انها تكيف اذن بيئتها مع برنامجها عوضا عن أن تكيف برنامجها مع وسطها .

ويعزى للوحـدات الفعالة الاعمال اللامتناظرة اللامتناسقة العديدة التي يجب أن تميز دائما بعناية فيما يخص درجتها : اثارة جد ، ممارسة قيادة او السيطرة الجزئية أو السيطرة الواسعة ... وكـل واحد من هذه الافاعيل بالنسبة لمزيج محدد من كثرة من بينها لهو مفيد او ضار اقتصاديا بالنسبة للبيئة أو بالنسبة لجزء من أجزائها . نستهدف هنا مفاعيل الاستجرار أو مفاعيل التوقف أو مفاعيل التدريب الايجابيـة أو مفاعيل التدريب السلبية التي تولدها الوحدة الفعالـة في المجـال الجغرافي أو في مجـال اقتصادي . وان نظرنـا في التوازن العـام ، فـان فرانسوا بيرو يقدر بأن « المجموع الاقتصادي يمكن ان يبنى منطقيـا كما لو انه مشكل فحسب من « وحدات فعالة » ، أو كما لو أنه مكـون من وحدات فعالة (نسبيا) ووحدات منفعلة (نسبيا) .

ان « الوحـدة » الاكيدة والتي مـن خلالها يمارس متخـذ القـرار الفردي أو الجماعي قدرته هي ، اما بسـيطة (منشأة) ، او معقـدة (منشأة ومصانعيها الفرعيين) ، وحدة عليا والوحدات التي تؤلـف معها زمرة اقتصادية أو مالية . وتقوم بنية الوحدة المعقدة للوحـدة ـ الاجمالية في أن وحدة عليا وناظمة تحـدد قيـم جزء مـن متغيرات الوحدات الخاضعة .

ان المجالات الاقتصاديـة ، للعمليـات ، للزبـن ، للاسـتثمارات للمعلومات ، يمكن ان تطبق في مجـال اقليمي . انها تتضمن الميزة المزدوجة بأن تقدم اقتصادا وطنيا كاقتصاد مؤلف من مجالات اقتصادية متمايزة وأن تقدم تصورا يدخل مباشرة الى التحليل استثمارا مباشرا ومنشآت عبر قومية في أمة ...

التمويل غير المستقر والتجديدات الكبيرة

فرانسوا بيرو

حديث البداية : موضوعنا

ان ملاحظة (الواقع) التي نشير اليها بلا اهتمام كبير بالدقة والتجانس مستخدمين الحد ازمة تظهر طلاقا بين الواقع والنظرية العامة لسير عمل الاقتصاد . بالرغم من انتقادات علماء الاقتصاد المقنعة ، على نزعاتهم المذهبية المختلفة وأحيانا المتعارضة ،يبقى توازن الترابط العام هو المرجع الاساسي أقيل صراحة أم أخفي . فمن النموذج الفالراسي ، نستخلص ، من غير أن يعطينا المنطق اقل حق في ذلك ، سواء نزعة واقعية الى اقامة التوازن او اعادة اقامته : أو ، علىالمستوى الاكثر ما يكون ابتذالا ، نستخلص ضرورة « اعادة اقامة التوازنات الكبيرة » ، الامر الذي لا يلزم بشيء ، لغياب التعريفات وتصور واضح للعلاقات بين هذه التوازنات الكبيرة .

أكانت النماذج ، اقتصادية ــ جزئية مبنية على المزاحمة التامة أم اقتصادية ــ اجمالية بالاحالة الى النمو المتوازن ، فان النماذج الاكثر ذيوعا منها هي غريبة عن واقع القطاعات ، أجزاء من اقتصاد معطى ، وعن واقع **صياغة البنية** تقوم به الرساميل الثابتة وتنظيم فرقالشغل التي لا تحدث تغيراتها الهامة بسرعة ، ولا من غير نفقة ، ولا من غير خسائر بشرية ، بطالةوأضرار تنتج عنها بالنسبة لصحة الشغيل الجسدية والعقلية .

لابد لنا ان ندرك ذلك بملاحظة حالــة العالم وحالــة بلدنا منــذ عشرات السنين .

ولا تتهيأ لنا فرصة فهــم الصعوبات الاقتصادية التي نعانيها ولا فرصة تخطيها بتصحيحات تفصيلية على النظرية الذائعة وبكمية حساب على فرضيات تم تجاوزها ، بل يتهيأ لنا ذلك عندما نعد بتشدد تفسيرا متجددا لســير العمــل العام للكل الاقتصادي . ولا يمكن ان يجرى ذلــك الا تدريجيا ، فلقد انطلقنا .

وما هو من كبير الدلالة ان رغب اقتصاديون شبان اكفاء وشجعان، كل واحد في الخط الذي اختاره بحرية مؤكدا أصالته الشخصية ، أن يثبتوا ، في هذه المجموعة التي بين أيدينا ، خصب تجديــد التفسيرات الذائعــة .

من جهتي ، أحاول ، في هذه الدراســة ، الجهــد ذاته ، مركــزا تحليلاتي على موضوع يمكن أن نسمه ايجازا بأنــه : لقــاء التجديدات الكبيرة مع وسط تمويل غير مستقر .

وكل حركة من هذه الحركات سأخضعها الى فحص دقيق وسينير تقاربها وجها من الازمة ، بين الاكثر حسما والاقل ما يكون دراسة ، ذلك أنها تنتشر في الفترة المتوسطة والفترة الطويلة كواقع دائم تحت ركض أحداث الحياة اليومية الراهنة ، وأنها لا تكتفي بالتميز عــن المفاهيم المستقاة من الدورة Cycle ، وأنها توحي باستراتيجية عميقة ومديدة من اجل « الخروج من الازمة » .

١ ــ عدم استقرار نظام التمويل

كل اقتصاد صناعي يسير عملــه وينمو بفضــل نظــام تمويــل . فالمديونية ، بالنسبة لفترة محددة ، يمكن ان تعتبر بأنها حالتهالطبيعية السوية ، بشرط أن لا تسبب توترا ولا توقفا . وهذا التمويل يكــون

مصلفا في بنية ، ذا بنية ، ويقوم في مزيج من العوامل والفاعلين في المنشأة ، وفي وحدة الاستهلاك ، الاسرة ، وفي المنشآت الكبيرة والزمر الاقتصادية والمالية .

ان المنشأة هي كل (أو مجموع) من الوسائل المادية ومن الفاعلين كل متراتب وله غائية ، وللمنشأة ، في الواقع ، حكامها (ف. بلوخ لينيه) ومحكوموها ، انها ليست البتة تجمعا من العوامل ، بكميات لامتناهية في الصغر ، يجمعها او يفرقها سعر « حيادي » قد يقرر ، في المزاحمة التامة ، مضمونها وبعدها والحد الامثل لسلوكها . انها مجموعة من الفرق المنظمة ابتغاء هدف هو ، في النظرية القائمة ، تعاون الفاعلين لبلوغ الحد الاعظم من الربح الصافي للمنشأة .

ان الاسرة هي فئة من الكائنات البشرية منظمة ومتراتبة . عندما لا يحصل رئيس الاسرة على جميع الموارد ولا يدير جميع الانفاق ، وعندما تتشتت أسرة التقاليد الضيقة ، يبقى أن الانفاق لا يكون نتيجة العمل بالتساوي لكل عضو ، أيا كان ، اذ يمكن أن يفوض بهذا الانفاق أو يحتج عليه أو يتخصص ، ولا يكون ، ولا في اية حالة ، أمر «جزيئات» متجمعة أو متفرقة عن يد نظام سعر حيادي ، انه مؤسسة تطورية ، حقا ، الا انه ليس البتة نتاج الصدفة . وحينما يدير أحد الاعضاء مجموع النفقات ، فهو لا يشترى السلع واحدة واحدة كما تريد ذلك نماذج « نصوص الكتب » ، بل يشتري مجموعات من السلع ذات الدلالة . بالنسبة للاسرة ومن وجهة نظر المجتمع المنظور فيه (او.مورجينستيرن) فالمخطط : شيء ، فاعل (صاحب قرار) ، انفاق هو مخطط يمكن الاحتجاج عليه حتى من مستوى أصغر وحدة استهلاك يعني بها الاحصائي .

ان المنشأة الكبيرة ، وهو أمر معروف ، هي بنية تراتبية متسلسلة من الوظائف والخدمات (المالية ، الاقتصادية ، مركز بحث ـ تطوير ادارة أشخاص) . وهذه البنية ، لاجل أن يسير عملها من غير عقبات ،

يجب ان تتمتع ، في الوقت ذاته ببعض الاستقرار وبقدرة تطورية كي تتلاءم مع بيئتها المتغيرة ، وتتمثل التقنيات الجديدة وتبدع وسطها الخاص ومجال توسعها ، ضمن شروط وبين حدود معينة .

وهناك متطلبات متماثلة تفرض على الزمر الاقتصادية ، والزمر المالية أو الزمر التي تتصف معا بهاتين الصفتين (الاقتصادية والمالية)

ان اقتصاد القرن العشرين المشرف على نهايته ، وحسب كل احتمال اقتصاد القرن الآتي ، هو اقتصاد زمر أو مجموعات ، عناصرها اما المنشآت ، واما صناعات كاملة . ان تنظيم المجموع (الكل) المكون من هذه المجموعات ـ الفرعية هو تنظيم تراتبي ، على الاقل بالنسبة للميادين المختلفة للفعالية ، اما فيما يخص المجموع ، فان السلطات الناتجة عن الانتاج والسلطات الناجمة عن المال هي دائما في نظام نموذجي من التعاون ـ الصراع (التعاون التصارعي التنازعي) ، بعضها يظفر بالاخريات حسب الظرف La conjoncture أو بسبب عدم المساواة الدائمة . ويمكن ملاحظة الوحدات البسيطة أو المعقدة المصاغة بنيويا الى حد ما دائما ، بقدر ما يلاحظ التطلع الى التسيير الذاتي l'autogestion ، ان نمو هذا الاخير ينشأ بوضوح من اختيار الوعي بالتراتبات الاقتصادية التي يشملها تراتب تسلسلي اجتماعي ، وهندسة للمجتمع يتم الاحتجاج عليها في كل مناسبة بحدة تتوقف على العادات الوطنية والفاعلية الدائمة للسلطة المركزية .

ويكون الانجاز الاقتصادي للمجموع (الكل) الذي يدعى (امة) في علاقة مباشرة يتمفصل مجموعاتها الفرعية ، على سبيل المثال الزمر الاقتصادية والمالية . ان الصلات بين هذه الزمر وبين الوحدات الكبيرة تتسم بضروب تعاون ونزاعات لا يمكن ان تستخلص من التوازن الفالراسي . انها تتخطى المبادلات البضاعية من الاسلوب الكلاسيكي ، المتسمة بالاسعار والكميات كليا . انها تشمل تواصلات اعلامية ، وتأثيرات وسيطرات بين الاجزاء المعتبرة . وترتبط هذه العلاقات

اللاتناظرية بين شركاء مختلفين وغير متساوين ارتباطا وثيقا بتطور كل مجموع اقتصادي كبير ، منذ بدايات التصنيع الاوروبي في بريطانيا العظمى في الربع الاخير من القرن الثامن عشر . فالامة التي ينظر اليها من خلال مضمونها الاقتصادي الحالي لم تعد مجرد مزيج من أسواق ، انها ، هي ذاتها ، بنية تطورية بسبب تغيرات الاهمية والتأثيرات بين زمر الفعالية الاقتصادية ، حتى قبل تدخل « الدولة » و « السلطات » العامة .

ان العلاقات اللاتماثلية (اللاتناظرية) التي تفيض عن توافق الاسعار والكميات في السوق كما يتصورها العالم الكلاسيكي الجديد هي أدوات تحليل لا تتضمن أي حكم قيمة : انها في أصل مفاعيل الاستجرار effets d'entrainement ، وهذه مفيدة عندما تحقق زيادة في الناتج والانتاجية والدخل المتاح ، الا انها كذلك نتاج الاحتكارات الكبيرة الملتبسة دائما والتي تقوم ، من جهة ، بدور بارز في التجديد الذي يحصل على الناتج الجديد وينشره عن طريق تكاليف البحث والاعلان ، وتمارس من جهة اخرى ، جميع انواع السياسات التي ترفع الربح ، الغريب غالبا عن استثمار جديد منجز من الناحية الاقتصادية .

وبمجرد أن فهمنا ما هي البنية ، اذ يظهر ان هذا التنظيم الاقتصادي agencement. لا يمكن ان يصَنَّف بالضبط الا بالتحليل المنظومي ، نستطيع أن نعطي معنى محددا لبنية تدفقات التمويل وعلى نحو اكثر ايجازا لبنية التمويل وبنية تدفقات الانتاج .

فكل وحدة اقتصادية ، وكل تجمع وحدات ، يخضع الى مطلب تمويل لا يتحدد فحسب باستحقاق (ائتمان في الاجل القصير ، في الاجل المتوسط ، في الاجل الطويل) ، بل بالاحالة الى الفاعلين الاقتصاديين ، وعملياتهم وأدوارهم .

أ ـ تمويل الخزانة . بما أن النفقات والايرادات ليست متزامنة ، كل فاعل يجب أن يمتلك مؤونة عملة او ائتمان لاجـل قصير ليسـدد مدفوعاته نظاميـا .

ب ـ تمويل التوسع . وهو يفرض حينما يكون هناك ، لسبب ما ، زيادة في الافراد المعالين بالنسبة للاسرة مثلا ، أو ازدياد الطلب غـير المتوقع تماما بالنسبة للمنشأة ، فالوحدة الاقتصادية ، لمواجهة هـذا التوسع ، لابد لها أن تمتلك احتياطيات أو ائتمانا في شكل مناسب .

ج ـ تمويل اعادة تشكيل البنيات . ان الفرد الذي ، لاسباب مهنية يكون ملزما بزيادة مستوى رفاهه ، أو مضطرا ، بفعل العجز او سـن التقاعد ، على الحد منه ، يشهد تغييرا في بنية انفاقه ويمكن أن يساق الى اللجوء الى الائتمان لهذا الغرض .

انه طبعا بالنسبة للمنشأة الكبيرة او لزمرة منشآت انما يتخـذ ائتمان تمويل اعادة صياغة البنية بعدا نوعيا واصالة نوعية . ونـدرك ذلك عندما ننظر في وحدة الانتاج ـ البسيطة او المعقدة ـ التي ، من أجل مواجهة مزاحمة شديدة تمارسها ضدها وحدة انتاج اجنبيـة ، مسلحة بتقنيات جديدة ، تخضع لهجوم يقودها لان تغير بنيتها ذاتها ، وأن تعيد تشكيل بنيتها من جديد لتجنب وقف الدفع أو لتحاشـي تقادم خطير يحكم عليها الى اجل . ان « حركية رأس المال ميدانيا » ، أي قدرته على الحصول على منتجـات متنوعـة ، له حـد على الدوام ، لا اقله قدرة فرق الانتاج على الحصول على منتجات جديدة . فوحـدة الانتاج تعيد صياغة بنيتها من أجل البقاء ومـن أجـل أن تمضي الى الهجوم ، عندما تستطيع ذلك . ويرين الالزام ذاته على الامة التي تكون فيها جوانب كاملة من الصناعة مهددة بالزوال على يد المنافسة الاجنبية التي تمارس بالاسعار أو بالاساليب غير السعرية . وبالتذرع بحجـة التبسيط يمكن حقا ، من الناحية التربوية ، ان نعالج الائتمان في الاجل القصير وفي الاجل المتوسط وفي الاجل الطويل ، لكن بمراعاة تخصيصات

أضافية من أجل بحث مفصل ومن أجل تحديد استراتيجيات مشخصة كذلك ، من اليسير ، على سبيل الفوضيــة البسيطة ، أن ننطلق من **معدل فائدة تمثيلي** ، الا اننا ننخدع بالنموذج الاقتصادي ـ الاجمالي للنمو المتوازن .

ويكاد هــذا النموذج ان يوهم عــن طريق الايحــاء بالاستقرار شبــه الميكانيكي لتصحيح اختلال التوازن بــين الادخار والاستثمار في المستوى الاجمالي . يكفي أن نذكر بأن الاقتصاد الصناعي المعاصر مصاغ بنيويا لتسليط الانتباه على أن الهام ، في الاوقات التي لا تقبل العكس ، بالنسبة لاقتصاد ينمو ، هو مجموع الموازنات بين المجموعات الفرعية ذات التشكيل البنيوي والمتمفصلة بصورة معينة . حتى على المستوى الاقتصادي ـ الاجمالي ، لا تكون الفائدة مُثَبّتاً من غير مأخذ ما ان تكون المزاحمة بين طالبي التمويل وعارضي التمويل على هيئة احتكار قلة ، في الجزء الاعظم من الاقتصاد أو في جزء من اجزائه الاستراتيجية . في مثل هذه الحالات ، يكون معدل الفائدة عامل عدد كبير من المتغيرات يجر مزجها نتائج مختلفة تبعا لمناطق الاقتصاد . إن التوافق بين عروض التمويل القطاعية وطلبات التمويل القطاعية يمكن لها وحدها أن تقرب النظرية الاقتصادية من الواقع . وقلما يكون محتملا في مجموع تكون المجموعات الفرعية فيه مختلفة فيمــا بينها وغــير متساوية فيمــا يخص القدرة الاعلامية وسرعة التوافق وسلطة المفاوضة . وتكون عروض التمويل وطلباته في اقتصاد ذي حجم متوسط مثل اقتصادنا مغمورة في العروض والطلبات العالمية ، وعلى الاخص في عروض وطلبات كبريات الاقتصادات مثل عروض وطلبات اقتصاد الولايات المتحــدة التي تمارس تأثيرات وضروب هيمنة علــى الاقتصادات الاكثر « هشاشة » (ر. تريفان) . ويشاهد ذلك عن طريق تقلب الودائع والعمليات في الدولار ـ الاوروبي ، ولا أقل مــن ذلك ، عــن طريق حركات المضاربة في رؤوس الاموال المالية التي ، في النظام النقدي الفوضوي ، بلا قانون يطبق على الجميع ، من أجل الحفاظ على النظام ومن خــلال التفاوتات الصارخــة (حجم وطبيعــة) بين المستوردات والصادرات ، انما تشجع ضروب عدم انتظام القطع الرئيسي ، القطع

المهيمن ، الدولار ، في اتجاه الارتفاع ، بالنسبة لهذه اللحظة . يضاف الى ذلك ارتفاع الفائدة التي تحرضها المعدلات المسرفة في الارتفاع في الولايات المتحدة .

وعلى صعيد أكثر عمومية بكثير ، تكون عروض التمويل والطلبات عليه ، في فترة معينة ، جميعهـا تابعا لاستباقات الاحداث والتغيرات البنيوية في المستقبل . وتجرى هذه الاستباقات بصورة غير متساوية حسب قدرة الاعلام عند الفاعلين والوحدات ، انما في عدم التأكد ، لدى كل حالة .

ان التوقعات الاقتصادية ، العاجزة في أغلب الاحيان ، تكون كذلك في شروط نوعية عندما تكون المسألة مسألة استباق توافقات عروض التمويل والطلبات عليه وعدم توافقاتها . إذ أن الطلبات على الودائع في الحساب الجاري أو المجاوزات تكون معرضة طبعا لاندفاعات ضغوط المودعين . وان الطلبات على ضروب الائتمان في الاجل الطويل التي يتطلبها طول الفترات الحديثة لنضج الاستثمار إنما تتصف ، على الاغلب ، بالنسبة للعمليات الكبيرة للغاية ، بصفات الرهان ، الا أن مخاطرها لا يمكن أن تكون مضمونة . وبالتالي إن عدم التأكد يطبع بصمته على عمليات الانشاء الكبيرة للراسمال الثابت الاجتماعي الجديد (طرقات نقل مادية وفكرية ، اشغال كبيرة ذات منفعة متعددة الجنسيات) . وبما أن التغيرات في معدل الفائدة تكون من قبيل الاستباق وبما انها تنطبق على مناطق اقتصادية مختلفة فانه يتم تسجيل ظواهر عدة متناقضة في الظاهر : تكون البورصة مزدهرة في اللحظة التي يكون فيها الاقتصاد راكدا ؛ ومن جهة اخرى ، عندما يتنبأ المضاربون بارتفاع دائم في اصول رأس المال ، يستطيعون زيادة طلبهم على رأس المال المالي في حين أن معدل الفائدة يرتفع

- قد يقال أن الضبط الذي يقوم به المصرف المركزي والسلطات العامة يردم الثغرات ويتدارك نواقص المثبتات في مضمار التمويل . إلا أن الخزينة لها هامش مناورة فيما يخص تحقيق القرارات الحكومية والبرلمانية .

أما فيما يخص المصرف المركزي فهو يمارس حقا تأثيرا مثبتا عن طريق وضع سقوف للائتمان ومراقبة معدل نمو الكتلة النقدية . الا انه ، مهما كانت سلطاته كفؤة ووثائقه الاحصائية صالحة ، فهو لا يكون سيد تفاصيل تداول تدفقات النقد والائتمان المعقدة على نحو خارق والمتحركة .

لقد قلنا ما يكفي كي نظهر ضروب عدم الاستقرار الولادي لانظمة التمويل حتى الاكثر كمالا . إن ك. فيكسيل ، عندما درس ، كما هو معروف ، النتائج التراكمية لتغيرات معدل الفائدة حتى الوضع الافتراضي الذي يساوي فيه «معدل التوازن» بين الادخار والاستثمار، قد قدم لنا مخططا ربما شاخ قليلا بسبب تجاوز النموذج الليبرالي ، السائد في اللحظة التي كان يكتب فيها ، الا أن فكرته المركزية يمكن أن تنطبق على التدفقات في أيامنا . إذ في غياب إواليات مثبتة حساسة كفاية وسريعة ومنجزة ، تولد المديونية المديونية ويولد الطلب غير القادر على الدفع الطلب غير القادر على الدفع ، غير المليء ، وهذه الاختلالات في التوازن تضخمها الآثار السيكولوجية التي تفجرها في ذهن المضاربين والجمهور .

إن الاقتصادات الوطنية والاقتصاد « العالمي » التي سبق أن كانت مدينة ، لاسباب خارجة عن تحليلنا ، تتلقى الصدمة العنيفة والدائمة للتجديدات الكبيرة التي حققتها الامم الاقوى ، التي يعود للولايات المتحدة ، في الغرب ، محل الخيار فيما بينها .

التجديدات الكبيرة : عملها الهادم للبنيات والصائغ للبنيات

إن العالم الاقتصادي الكبير الوحيد الذي عزا دورا حاسما للتجديد هو جوزيف شومبيتر بموازاته المتباينة بين سكونية عبرت عنها الدارة المستقرة وديناميكية تحيل ، في الدارة ، الى اقتحامة الجدتين المؤسسيتين : المصرف والمنشأة كفاعل تجديدات .

إن التجديدات ، التي صنفها مؤلفنا في فئات واسعة أعاد التحليل

الحديث التفكير فيها من جديد وأخضعها الى تقليصية ما أعطت النيـة الحسنة فيها الا نتائج خالية .

والتجديد ، في الفكر الاقتصادي الباحث عن الترييض ، يعبر عن نفسه في حدود التابع ، الانتاج ؛ إن التابع ، على ما نعلم ، هو الذي يربط بالنسبة لمنتج ، لنقل في منشأة ما ، كميات العوامل المستخدمة في حدود طبيعية (على سبيل المثال رأسمال وشـغل) الى المنتج الحاصـل من امتزاجهما . فمن تابع (او دالة) كوب دوغلاس التي تترجم المردودات الثابتة ، ننتقل الى دالات أخرى تدمج التقدم التقني وثابتات (بارامتر) أخرى يتيح حضورها تفسير المردودات المتزايدة التي تسود ، لا شك في ذلك ، في بعض المناطق على الاقل من الاقتصاد الصناعي ، وتوضح اوجه هامة من ديناميته . إن هذه الصيغة ، الأوسع والأكثر نفعاً على نحو مشخص ، أقل ابتعاداً من الصيغة التي استخدمها جوزيف شومبيتروالتي يوحي بها مفهوم ادخال الجدة في الاقتصاد السكوني سواء فيما يخص الانتاج ، أو ما يخص التنظيم (تجديدات في الانتاج وتجديدات في التنظيم). إنها محركات للاقتصاد المعتبر أولا افتراضيا كاقتصاد ساكن ، عن طريق ادخال «الائتمان» و «المنشأة». أن هذه الفكرة المرموقة ثمينة من أجل فهم تاريخ الاقتصاد الغربي والمشكلات المعاصرة ، بالرغم من الانتقادات التي يمكن أن توجه الى مؤلف « النظريـة العامة للتطـور » و « الدورات الاقتصادية » .

فهـو لم يتوصـل الى تفسير بروز المستحدث (entrepreneur) الدينامكي ولا الظهور « العنقودي » لتقاليده .

لقـد احتفظ طوال حياته العلميـة ، في خلفية تحريلته ، بالنظرية الفالراسية في التوازن العام ، من غـير ان يمضي الى ادخـال المزاحمة الاحتكارية لـ ج. هـ شامبرلن ، التي يذكرها من غير أن ينضوي اليها ، في حاشية « الدورات الاقتصادية » وهـذا يعني بقـدر كاف ان التجديد والمستحدث والائتمان ما زالت عنده انعكاسا للجو الاقتصادى للقرن التاسع عشر .

على الجملة ، إنه لم ينخدع مع ذلك . انـه توقع التمركز المتزايد ونتائجه المدمرة للتوازن الكلاسيكي أو الكلاسيكي الجديد وتكهن بتقدم الاشتراكية الذي لا يقاوم وكان معاديا له جذريا .

إن التجديد ، بالمعنى الاوسع ، يثار لنفسه على المستوى النظري ، إذ يجد فيه سيمون كوزنيتس ، بعد حياة مهنية خصبة ، الدافع الرئيسي للتطور الاقتصادي ، ويكرس جون هيكس درسا طويلا ليوحي بأن التجديد كان حاضرا ضمنيا في مؤلفاته الاولى . الا أن مفهوم التجديد يفـرض نفسـه على القـرن العشرين في الوقائع نفسها ، أكثر مما فرضه انضواء الاحصائيين المتأخر وعلماء الاقتصاد الكبار . فالتجديد غدا في مركز السياسات المعاصرة الخاصة او العامة ؛ ويمكن القول بأنه آية اقتصاد الزمن الحاضر بامتياز . لقـد تغلغل في جميع المناطـق الاقتصادية : صناعات ، منشآت ، زمر صناعية ومالية ، عن طريق التجديدات اليومية التي لا تحصى . وتسود على هذه « التجديدات الصغيرة » التجديدات الكبيرة التي كان يدعوها شومبيتر بالتجديدات الاستراتيجية والتي سماها المؤرخ الامريكي روندو كاميرون ، ربما على نحو أصح ، تجديدات العصر ، ذلك أنها تهم ، مباشرة أو غير مباشرة ، بسرعة غير مألوفة ، كلية اقتصاد نام كبير يمكن أن يحاول الاستئثار بها الا انه لا يستطيع أن يحول دون انتشارها الذي يخضع في البدايات لهيمنتها ثم يتم تمثلها ببطء وعلى نحو غير متساو ويكون مبدعا في العالم أجمع .

وتجديدات الحقبة أو العصر هذه تقاوم اربع صفات تبعدها عـن التجديدات في الوسط الفردي الذي كانت تكونه المجتمعات الصناعيـة في القرن السابق .

ونتحقق من ذلك في حالتين عظميين: « المجموعة النووية» و«المجموعة الاعلامية » .

ويقال مجموعة للدلالة على تجمعات ذات دلالـة من الصناعات ، المترابطة المتفصلة بعضهمامع بعض في نظام مرن ، مناسب للتحولات

التقنية والتغيرات في ضروب المزاحمة وضروب التعاون في الصناعات الوطنية والصناعات الاجنبية . والمفردات تكشف وجها جماعيا لترابطات زمر صغيرة (صناعات) في فئة كبيرة (مجموعة) داخل الراسماليات المعاصرة .

وهي تنمو عن طريق تجمعات صناعات مرموقة ب : ١) عوامل الحجم ؛ ٢) تعقدها ؛ ٣) طابعها المختلط (خاص وعام) ؛ ٤) التأثيرات التي تمارسها أو التي تخضع لها في كل المجال الاقتصادي المعتبر ، الامة بأجمعها كي نذكر أبسط حالات البحث .

١ ـ عوامل الحجم

ان انفاق المجموعة المعلوماتية مركز جدا . في ١٩٨٠ ، في فرنسا ، ألف منشأة كبيرة حققت ٨٠ ٪ من المجموع ؛ وحققت الثلاثمائة وعشرون منشأة التي تشغل اكثر من (٢٠٠٠) عامل بالأجرة ، ٥٠ ٪ .

وفيما يخص الطاقة النووية ، ان فرنسا هي البلد الوحيد الذي يسيطر على كلية الدورة ، بدءا من التنقيب عن اليورانيوم ؛ والطاقة النووية تمثل ، بالاحالة الى الطاقة الكامنة العالمية ، حتى الكهرباء النووية، ٥٠٪ ؛ وبالنسبة لاعادة المعالجة المدنية للمحروقات المشعة ، ٢٥٪ ؛ وبالنسبة للطاقة الكامنة النووية ، ٢٥ ٪ .

٢ ـ التعقيد

نظرا لعوامل الحجم وضروب التخصص العالية جدا ، يكون التعقد بالغا أقصاه بالنسبة للمجموعة النووية . اذ أن الصلات بين الزمر الاربعة الاساسية (C.E.A., gr. empain. schneider, C.G.E, E.D.F) تكون مترابطة متمفصلة في شبكات وظيفية وحقوقية تقتضي ، في أحسن الاوصاف ، خمسة صور بيانية على الاقل ، اما المعلوماتية ، فهي تنمو أسيا ، على نحو غير متسلو حسب المناطق الاقتصادية ، بمنشآت كبيرة

مثل بول BULL وتتشعب في جملة من الصناعات المتخصصة ، الديواني والانتاجي والآلي الروبوتي ، إن بنية بول BULL ، الشركة الفرنسية الاولى ، هي وحدها ، شبكة معقدة من الوظائف ومن الإجرائيين المتخصصين على أرفع المستويات .

٣ ـ الاقتصاد المختلط

ان كل مجموعة معتبرة تكون مختلطة بمعنيين متميزين :بطبيعة فعالياتها ، فهي تهم النظام العام وتتعاون مع هيئات عامة واسعة ذات مستوى تقني رفيع جدا مثل (.E.D.F) ، وفضلا عن ذلك ، بعوامل الحجم والتأثيرات والسيطرات التقنية التي تمارسها ، وهي تهم الامة كلها ، انها مجموعة مصلحة شاملة قبل ان تكون كذلك مجموعة مصلحة عامة (حكومية) .

ومن هنا الخطورة القصوى للسمة المميزة الاخيرة :

٤ ـ الاعمال التي تمارس او التي تتم معاناتها

في مجال اقتصادي ليس الامة والذي هو ، على الشفا ، العالم اجمع. ويكفي مثال واحد . ان شركات الولايات المتحدة تسيطر على ثلثي الانتاج العالمي من المعلومات ، الثلث لجبار واحد وهو .I.B.M والبناة السبعة الاوائل هم امريكيون . وشركتنا الفرنسية بول BULL ، كانت في المرتبة العاشرة عام ١٩٨١ ولا تأخذ مكانها الا في الثانية عشر عام ١٩٨٤ .

وبايجاز بالغ يتألف الاقتصاد الصناعي في آخر القرن هذا من وحدات كبيرة ومن زمر في مجموعات اقتصادية ومالية في المجال الوطني ، هي « احتكار قلة » كبير تعاوني وتنازعي . كذلك أيضا ، ان صناعات الحقبة، على المستوى العالمي ، هي في نظام احتكارات القلة ذاته المتمايزة بتعاون مع السلطات العامة . ان احتكار القلة هو نظام الاسعار الاقتصادي يصعب

الى الحد الاقصى أن ينشأ توازن نظري بالنسبة له . اذ تبين التجربة والملاحظة ان استراتيجيات الانفصال وردود الانفصال ، الصراعات والتعاونات بين السلطات لا تكون معقولة حينذاك ، في اطار النظرية الذائعة لسوق الوحدات الصغيرة التي يحكم بينها وينظمها نظام الاسعار الحيادي . ان اقامة الموازنات من فترة لفترة ، والتلمسات الواقعية للغاية لهي ثمرة الموازنات ، أي الافعال من اجل موازنة تكاليف الوحدات الكبيرة واسعارها بهدف الحد الاعلى من الربح والسلطة . وفي حدود مبسطة جدا ، ان الربح يزيد السلطة والسلطة تزيد الربح .

لهذا التطور الخطر ، ما من حل بسيط وموحد . فالازمة تقع على تلاقي التجديدات الحالية لملايين التجديدات المرتبطة بعديد الهيئات التكتلية . ان عدم الاستقرار الاقتصادي في الانتاج يواكب عدم الاستقرار المالي لاجهزة التمويل الخاصة والعامة .

ذلك هو ، على ما نعتقد ، مكون الازمة الذي يستدعي تغيرا عميقا في التحليل وفي الاستراتيجية المضادة للازمة . فما هي اذن الازمة التي يتحدثون عنها في اغلب الاحيان من غير تحديد مضمونها الدقيق ؟

٣ ـ الازمة على مستويين والاستراتيجية المناسبة

ان الدورة Le cycle اوحت بدراسات لا تحصى من غير ان يتوصل الفكر الاقتصادي بتاتا الى ان يصوغ نظرية الدورة . وما نختار التذكير به هنا ، هو أن جهد الاقتصاديين كله في القرن التاسع عشر تمثل ، نوعا ما ، في انساء واخفاء ظواهر الازمة باعداد مفهوم دورة ـ معياري ضمنيا ـ مفرغ منه أي طابع ازمة . والدورة المفهومية الحاصلة هكذا ، تتذكرها :

آ ـ داخلية المنشأ : تفسرها متغيرات اقتصادية بالمعنى الدقيق تتعلق بالاسعار والكميات والتدفقات ؛

ب ـ ذاتية المنشأ : التوسع يولد الانكماش ، والعكس صحيح ؛

ج ـ دورية : على الرغم من الدراسات الاحصائية التي لا تقدم الا دورية لينة جدا (سنتان او ثلاثة ، اثنتا عشرة سنة) ، فان الاقتصاد لم يجرؤ على الكلام عن المعاودة (أو التواتر) .

ان هذا الخيار الثلاثي يحول الدورة الى ايقاع فيزيولوجي بلا مضمون مَرَضَي . لقد كتب السير دونيس روبرتسون ان الانكماش هو « الثمن الذي يجب دفعه للحصول على التوسع » . عندما يميزون ، في اعمال « المكتب الوطني للبحث الاقتصادي » في الولايات المتحدة ، اربعة مراحل بدلا من اثنتين ، انتعاش ، توسع ، انحسار ، انكماش ، لا يدعون فحسب الى تخطي الدورة ذات المرحلتين ، بل يشقون الطريق الى تمييز مفيد للتحليل ، والتشخيص والسياسة . وقلما يسترعي هذا التمييز ، خلا الاستثناء » ، انتباه المؤلفين الفرنسيي التعبير .

ان عادة التفكير في حدود الدورات لا تساعد على ادراك الازمة : ان الازمة شيء آخر غير الانكماش المتطاول واكثر منه : انها انما يحددها تلاقي التغيرات الاقتصادية (التجديدات) مع البنيات المالية والاقتصادية المتسمة كلتاهما ، الاوليات اكثر من الثانيات ، ببطء نسبي في التكيف. ما من عالم اقتصاد ، على ما نعتقد ، يرغب بأن يؤيد ان التجديد وتوزيع الائتمان ليسا بظواهر اقتصادية ، داخلية المنشأ في نظر كل فكر واقعي واجرائي عملياتي ينتشر بالضرورة في الزمان الذي لا يقبل العكس . ان هذا التطور في حركة العلوم ، لا ينسجم مع سكونية اسلوب فالراس « مفاهيم وترابطات » لهو ، بالعكس ، منسجم مع نظرية الوحدات الفعالة وعلى الاخص مع الدينامك الذي يقود اليها .

ان الازمة هي انحراف ، قطيعة (بيير ماسيه) تتسم بتحول بطيء في البنيات التي تكشف بعد ، ان وصلت الى نقطة حرجة ، عدم توافقها في امة او على مستوى العالم .

والتفجر يجد أصله في حدث خارجي المنشأ ، على سبيل المثال أزمتا

النفط (١٩٧٤، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠) ، التي يمكن أن توضع نتائجها في قاعدةفي بعضالحدود ، غير ان اصولها ودوافعها ونموها ترجع الى التاريخ المدروس (ج . شومبيتر) ، ولا يمكن ادراكها بأي نموذج اقتصادي متصيغ . والحالة المماثلة هي حالة حرب او حالة كارثة طبيعية .

وهناك تبدلات فظة تصيب مجموعة كلية لا تكون بنياتها حساسة وقوية ومرنة بقدر كاف كي تولد ، في الوقت المفيد ، رد الفعل المنقذ .

حقا ، ان الصدمة الفظة للتجديدات الكبيرة القادمة من الخارج الى وسط هرم ومصاب بالتصلب او الى بلد محروم من الوسائل الاقتصادية والمالية للاقتصاد الحديث لا يمكن أن تقارن بالاحداث التي جئنا على ذكرها بهدف التفهيم . الا ان هذه الصدمة تولد قطيعة حقا أو بالاحرى ، قطيعات (انقطاعات) متسلسلة ، ان المنحنيات الكلاسيكية لاتجاهات الاسعار والانتاج والفائدة هي علامات ، اشارات ، وليست بعد علم دلالات . وبما انها قابلة بأن تُربَط بمجموعات ظواهر متنوعة وحسب امتزاجات مختلفة ، فهي تستدعي ، من اجل التفسير ، نظرة عامة للتطور الاقتصادي . اننا نقترح هذه النظرة العامة بتقديم قدرة القطيعة للتجديدات الكبيرة محددة كما في ما تقدم تجاه « نظام التمويل غير المستقر » بالطبيعة ، سواء في البلدان الصناعية المتطورة ، او تجاه البلدان السائرة في طريق النمو المفتقدة لانظمة تمويل مستقلة ذاتيا قد تتيح امتصاص هزات التجديدات الكبيرة او تمثل بعض نتائجها لصالح الامة الماضية في طريق التكوين .

ان العلاقة بين التجديدات الكبيرة وبنيات التمويل لا تفسر كل الازمة التي نحن ضحاياها ؛ لكنها تشرح وجها من وجوهها التي يمكن لعلم الاقتصاد ذي القصد العلمي ان يدركها ماوراء أحداث التاريخ ووقائع الحياة اليومية . ان تفسير الازمة بأنها قطيعة يسببها تلاقي التجديدات الكبيرة والبنيات التي لا تتكيف ولا تتم ملاءمتها الا ببطء وبشق الانفس، انه يساعد على الاحاطة بعدد من الصعوبات العسيرة الحل بالنسبة لنظرية سير العمل العام الدارجة .

١) ان اخطر الازمات وأشملها ، كأزمة ١٩٢٩ ـــ ١٩٣٣ والازمة الحاضرة لا يمكن أن تؤرخ بدقة لا من حيث بدايتها ولا من حيث نهايتها . وهذا سبب من الاسباب العديدة التي من شأنها أن تكون مقارنتها عقيمة. لقد عانت بنيات التمويل والانتاج تغيرات عميقة من احداها الى الاخرى . فالبنيات تتطور ولو أنها تتطور تطورا أبطأ وأقل بروزا من الاسعار والدخول . ان اولئك ذاتهم الذين لم يحذفوها في اوصافهم ما تمكنوا من سبر أغوارها ، ذلك أن المادة الاحصائية قد جمعت بالتوافق الوثيق الى هذا الحد او ذاك مع التعليمات المستخلصة من نظرية عامة لا تقدم تماسكها السطحي والظاهري الا بعد حذف المؤسسات والتحديد في قطاعات والتغيرات الكمية والكيفية في السكان .

٢) لا يبدو صحيحا أن نوحي بمماثلة بين ضروب التوسع وضروب الانكماش التي تتعاقب في اوروبا منذ قرن او نصف قرن . ان ويسلي ك. ميتشيل الذي يمثل عالم الاقتصاد الذي عالج بصرامة أكثر ما تكون دقة الكتلة الهائلة من المعطيات الاحصائية ، كان محقا أن يلح على نقطة اخفتها النظرية السائدة ؛ ان الدورة تتكرر انما « بفارق » ، وهذا الفرق يغدو اكثر بروزا بقدر ما نملك من معطيات احصائية اكثر وقد جمعت بجدية وأعدت عن ظواهر انتشار الحركات الدورية ، بالانطلاق من اقتصادات مسيطرة على التتالي نحو البلدان الاقل تطورا ، أكانت واقعة في مجال تبعيتها ام غير واقعة .

٣) ان التفاوت بين بلدان في طريق النمو فيما يخص قدراتها على تلقي وامتصاص التجديدات الكبيرة وبصورة اعم جميع التغيرات الاقتصادية التي تنشأ في البلدان المصنعة، يبين لاعقلانية استراتيجية الهيئات الدولية حينما تفرض ، بالتذرع بمبدأ المساواة في المعاملة ، على بلدان ذات بنيات مختلفة اختلافا جذريا ودائما القواعد ذاتها من أجل اقامة التوازنات او من أجل اعادة تصحيحها .

٤) مما يسر أنه في فرنسا ، قد بدأنا ، بعد صنوف تردد طويلة ،

نحتاز وعيا بصنوف تفكك البنيات التي فرضتها حركة التقنيات وبمطلب اعادة تشكيل البنيات مـن جديد ، اي خيارات لبنية مثلى ـ محـددة تحديدا مشخصا ـ بالنسبة لمجموع الفعاليات الاقتصادية . وليس من المدهش أن تكون النظرية الاقتصادية ـ الاجمالية غير ملائمة لتوجيـه هذه الخيارات ، وأقل من ذلك ايضا أن تكون اقطاب التحويل من جديد تؤخذ بعين الاعتبار ، ذلك انه لا التزايد ولا التناقص ، لا التطـور ولا التقهقر ، لا تجري في مجال متجانس .

٥) ان اعادة تشكيل البنيات في بلد متوسط مثل فرنسا له جزيل الفائدة أن يستكشف حقل الممكنات وأن يتشاور مع شركائه في أوروبا O.C.D.E فأوربا ليست وربما لن تتكون البتة كأمة كبيرة متحدة او اتحادية . الا انها ، سواء نزعت الى ذلك أم لم تنزع ، هي مجال تشاورات لا بديل له من أجل ضروب اعادة تشكيل البنيات القومية المتعلونة وليس التنافسية فحسب . انها تتفق مع استراتيجية عالمية في زمن فيه العالم محل مجابهة القوى العظمى . ومفاد القول ، في هذا المجال كما في غيره ، ان قانون السوق لا يمكن قبوله الا من خلال تنظيم للاسواق حسب أهداف مشتركة وعلى وجه أفضل في خدمة غائية مقبولة من الجميع . ولنصف ان تحليل الاسواق واسبقية التغيرات في سوق بالمقارنة مع اخرى او أخريات عدة ، لا علاقة مباشرة له بضروب التفلوتات البنيوية وضروب سيطرة البنيات الناتجة عن الرساميل الثابتة المقامة في منطقة اقتصادية والمنخرطة بها ولا بتأهيل الفنيين وأركاناتهم حسب خط قويم مستورد .

الخلاصة : خواطر مرحلية

في وسط صناعي متطور في اوروبا يسود فيه ، ملوراء ضروب جمود الاجر والاسعار ، هرم البنيات ذاتها وتصلبها ، ان صدمة التجديدات الكبيرة ، التجديدات المسماة بالاستراتيجية انما تزيد أيضـا بقسوة من حدة مديونية مورست منذ زمن بعيد .

والامر على هذا النحو لان البلدان الاوربية ، كل بلد حسبشروط

اصيلة ، عليه ان يمول في الوقت ذاته مفاعيل تفكك البنيات وأن يطلق صناعات مجموعها سيعيد تشكيل بنيات اقتصاد الامة من جديد .

منذ سنوات عدة ، لقد اظهرنا التعارض بين التحليل الكلاسيكي وديناميك الوحدات الفعالة التي تبدل بئيتها عوضا عن ان تخضع لها ، في تطور لا يمكن ، من جهتها ولا من جهة السلطات العامة ، بكل دقة ، ان يحسب ؛ ان المسألة مسألة مراهنات ورهان وطني في موضوع البنيات الجديدة ؛ انها علامة الازمنة أن يتغلغل هذا التعبير ، أي الرهان، الفرنسي أو الاوروبي ، في اللغة الادارية .

ان السوق وحدها ، في اشكالها الدارجة ، لا يمكن أن تكفي لتنشيط تغيرات البنيات الصناعية والتمفصلات والترابطات الجديدة فيما بينها . ان هذه التغيرات ، بين الوحدات الكبيرة والزمر الكبيرة ، قد تم التفاوض عليها والتشاور حولها في القطاعات الخاصة للانتاج التي تنزع ، بصورة متزايدة ، لان تتخذ صفات اقتصاد مختلط . في هذا الشكل أو الآخر ، تتدخل السلطات العامة اذن في التشاور داخل أمة ، أو ، على الافضل ، في مجموعة من الامم ، اوروبا O.C.D.E على سبيل المثال .

ان هذا الاقتصاد ، الموجه نحو قرار جماعي ومتشاور عليه تحت بصر وبمشاركة ادارات وحكومات ، لا ينزع حتما الى تخطيط استبدادي سلطوي لا يفكر أي بلد في الغرب الاوربي بأنه مناسب . وهناك ايضا مجال انتقاء من أجل هذا التخطيط الفعال (بيير ماسيه) الذي يحاول، بالاعلام والضريبة والحوافز واللواجم أن ينسق بين جهود الوحدات الكبيرة ، الفعالة من خلال استراتجياتها ، وأن يجعل سلوكاتها متفقة مع توزيع توجهه سياسة دخول تتعلق بالاجور والارباح .

ويتساءلون أما العملة ؟ . ان التحليل البنيوي يؤكد الرأي الذي يرى في النقد أداة سلطة عوضا عن أن يوكل اليه خلسة الدور ذاته الذي يتوجب على الحكومة ، وبحجة نظرية كمية مجددة او عن طريق وسواس الطلب الفعال والتشغيل التام بأي ثمن .

ان « الحكم عن طريق العملة » ما كان محايدا البتة ، ولا الحكم عن طريق السوق ونظام الاسعار المعصوم من الخطأ .

ان خطأ من هــذا العيار يواكب وهم المجال الاقتصادي المتجانس المأهول بالاناس الآليين المطيعين اطاعة كلية برؤوس الاموال المطواعةتماما.

هذه صيغة اخرى للقول بانه ما من احد يستطيع الى النهاية ان يجعل الناس يقبلون نظرية سير عمل عام تدمر الواقع عوضا عن أن تختزله لتجعله معقولا مفهوما .

باريس ، ايار ١٩٨٤



المال ، الانتاج ، المديونية
سياسات الاصلاح

عامل توقيف إواليات التقاص المتعدد الجوانب لتسديد الحسابات

د. دوفور

١ ـ مدخل

ارتكزت دينامكية الاقتصاد العالمي ، أثناء السنوات من ١٩٤٥ الى ١٩٦٥ ، على تفاعل ثلاثة عناصر كبرى :

وجود لا تناسق (لا تماثل) وظيفي بين مجموعات من الامم حدده هـ فوولي بصورة ارتباط رتبوي تسلسلي بين بلدان المراكز وبلدان الفروع وحلله ف. بيرو في حدود هيمنة بنية تمارسها الاقتصادات المسيطرة من خلال وحداتها الفعالة ؛

ـ الاقامة التدريجية لتنظيم فعاليات يكون المجال العالمي حقل تطبيق له ويتسم بتشكيل بنيات نوعي لشبكات المبادلات الدوليةللسلعوالخدمات ورؤوس الاموال والتحويلات الوحيدة الجانب في أصل درجة مرتفعة من تعددية الجوانب في المبادلات والمدفوعات ؛

ـ النزعة الى النمو السريع والتراكمي للصادرا تغير الكلاسيكية ، مساعدة عامة ، بيع أسلحة ، استثمارات خارجية مباشرة يبعثها في

الاصل اللاتناسق الوظيفي المذكور غير انها في الحال مصدر ضروب خلل توازن بنيوية .

ان هذا الدينامك قد أعيد وضعه موضع بحث بعنف تحت تأثير حركة ثلاثية ، ضخمت نتائجها خيارات خاطئة في السياسة الاقتصادية او مجازفة :

ـ إضعاف الاقتصادات المسيطرة تحت تأثير الصراعات ـ الموازرات التي تمارسها الوحدات الكبيرة المتعددة لجنسيات (شركات او مصارف متعددة لجنسيات) ، وظهور تكتلات من الامم بصيغة الكارتل (مثل O.P.E.P.) . ردا على تطور هذه الوحدات الكبيرة ، او ظهور مجموعات من البلدان المراكز والبلدان الفروع (مثل اليابان والبلدان المصنعة الجديدة في آسيا) ؛

ـ عودة بقوة للثنائية الجانب ، المحسوسة سواء على مستوى العلاقات التجارية (نمو اتفاقات المعاوضة) او على مستوى العلاقات النقدية والمالية (حالات تردد البلدان المتطورة الكبيرة امام توسيع مصادر التمويل المتعدد الجوانب ، تستطيع أن تصل الى ايقاف مبادرات المؤسسات المالية الدولية وبالدرجة الاولى مبادرات الصندوق النقدي الدولي) ؛

ـ ظهور ضروب لا تماثل وظيفية جديدة ، في اصل ظواهر ردود الفعل الزائدة التي تحكم بالعجز على السياسات الاقتصادية التقليدية . في هذا السياق الاجمالي ، من المناسب ان نحدد هوية وتراتب العقبات امام ازدهار دائم للفعالية الاقتصادية على المستوى العالمي قائم على الاخذ في الحسبان لمطامح مجموعات السكان . وبعد دراسة اثر احلال ثنائية الجانب محل تعددية الجوانب على نشوء الازمة ودينامكيها وذكر اهمية ضروب اللا تماثل الوظيفية الجديدة ودلالتها ، سنبين أن سياسات الاصلاح ، التي نادى بها الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي على مضض انها تؤلف العامل الرئيسي لتفاقم الازمة الحالية .

٢ ـ من تعددية الجوانب الى ثنائية الجانب او وقف النمو

كما أشار الى ذلك بييرماير بكثير من الموهبة : « ان مد تعددية الجوانب بعد حرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ كان يرتبط بارهاق الدول ـ الامم الذي تكشف بانه مؤقت عابر والـذي ولد ، في فترة نمـو شـديد ، عالمية نشـطة للاقتصادات . غير ان تجدد نشاط ثنائية الجانب الحديث يظهر انتعاش فعالية الدول ـ الامم ناهيك عن عدم قابليتها للاندماج تلك التي يتأكد دورها الضابط الناظم ، في وضع نمو بطيء أو معدوم ، لغياب رقابـة جماعية لـ « النظام الدولي » الذي يظل وهما صرفا » . فما هي آثار الازمة على إواليات المعاوضة (التقاص) الثنائيـة الجانب والمتعددة الجوانب في المبادلات ، وماهي التأثيرات الراجعة على دينامك ازمـة تعميم انظمة الاتفاقات الثنائية الجانب ؟ يمكن تقديم عناصر اجابة عن هذه الاسئلة بالبحث عن كيف تطور في مجموع المبادلات الدولية للبضائع نصيب هذه المبادلات الذي لا يمكن معاوضته (مقاصته) على نحو ثنائي الجانب أو متعدد الجوانب والذي يلزم تسديده بتعبئة وسـائل دفـع اخرى غير تلك التي يستدعيها حكما نظام المبادلات . يبـدو ان نظام الاقتصاد العالمي في مجرى الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ قد شهد تطورا مزدوجا من هذه الزاوية : في مرحلة أولى تالية لازمة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، افضت اعادة تنظيم علاقات التبادل بين مناطق جغرافية ـ سياسية الى زيادة حجم المبادلات القابلة للمقاصة (او المعاوضة) على نحو ثنائي الجانب او متعدد الجوانب ، وقد تم الحصول على هذه النتيجة بزيادة ٣٢ ٪ من حجم التدفق موضوع التقاص المتعدد الجوانب . والمرحلة الثانية تترجم تعمق أزمة علاقات المبادلات الدولية الذي يتجلى في ارتفاع قدره ١٢٫٣ ٪ الى ١٥ ٪ (بنسبة مئوية من التجارة العالمية) في حصة المبادلات الدولية التي لا يمكن جعلها موضوع مقاصة (معاوضة) ثنائية او متعددة الجوانب. وعلى نحو ادق ، يبدو ان بلدان الشرق وبلدان استراليا وزيلاندة الجديدة وجنوب افريقيا ، بعد أن كانت ، على حسابها ، فطة ازدياد المقاصة المتعددة الجوانب في علاقات التبادل ، غدت لصالحها في أعوام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ . وبكلام آخر ، ان بلدان الشرق وبلدان استراليا وزيلاندة

الجديدة وجنوب افريقيا ، بعد أن كانت مستوردة صافية وبعد أن امنت عن طريق البنية الجغرافية لعجوزها الثنائية الجانب تزايد تعدديةالجوانب في المبادلات أثناء السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ ، انها تستفيد من بنية مكون التوازن الدائري الذي يتيح لها أن تقلص تقليصا هائلا حساباتها الصافيـــة .

على هذا النحو ، ان العجز الصافي لبلدان الشرق ينتقل من ١٤٨٣٠ مليون دولار الى ٢٧٦٠ ، بينما يحل فائض ٢٩١٠ مليون دولار محل العجز الصافي لبلدان استراليا ونيوزيلاندا وافريقيا الجنوبية البالـغ ٤٢٤٠ مليون دولار . ومما له دلالة من جهة أخرى أن نعايـن الدور المتـاز في مكونات التوازن **الدائري** الذي تشغله العجوز التجارية لبلدان الشرق بالنسبة لامريكا اللاتينية ، والعجوز التجارية لليابان بالنســبة لبلدان استراليا ونيوزيلاندا وجنوب افريقيا ، وعجوز هذه الاخيرة بالنسبـــة لاوروبا .

ان دراسة دقيقة لبنيــة مكونات اختلال التوازن في نظــام علاقات المبادلات الدولية تبين أن هناك عجزين تجاريين يرتديان طابعــا بنيويا يشكلان عقبة أمام تقدم محسوس في حجم التجارة العالمية الذي يمكن أن يعاوض او يقاص على نحو متعدد الجوانب . ان الامر أمر عجز أوروبا الغربية بالنسبة لليابان وعجز امريكا اللاتينية بالنسبة للبلدان الناميـــة المصدرة للبترول . ففي الفرضية التي قد توازن فيها اليابان والبلدان النامية المصدرة للبترول مبادلاتها مع أوروبا وأمريكا اللاتينية علىالتوالي عن طريق زيادة مناسبة لمستورداتها الآتية من هذه المناطق ، فان ذلـــك قد يقود الى مقاصة أو معاوضة متعددة الجوانب للمبادلات حســـب الدارات التالية :

١ ـ اليابان ← أوروبا ← امريـكا الشمالية ← أفريقيـــا ← اليابان (قيمة هذه الدارة تقوم بالنسبة للسنوات الثلاث ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ على نحو ٣٠ مليار دولار ، أي ١/١٠ من مجموع الحسابات الصافية لمجموعة المناطق) .

٢ ـ البلدان النامية المصدرة للترول ← امريكا اللاتينيــة ← آسيا الجنوبية والشرقية ←ـــ استراليا ونيوزيلاندة وجنوب افريقيا ←ـــ البلدان النامية المصدرة للنفط (قيمة هذه الدارة تستقر بالنسبة للسنوات الثلاث ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ على نحو (٩) مليارات دولار، أي ١٠/١٪ من الحسابات الصافية للبلدان النامية .

هكذا يبدو أن وجود عجوز بنيوية بين مناطق محددة يؤلف قاعدة نحو اتفاقات ثنائية الجانب التي تشكل ، بدورها ، عائقا أمام تقــدم التجارة العالمية ومن هذا الجانب أمام انتعاش الفعاليات .

٣ ـ لا تناسقات وظيفية جديدة

ان ديناميك العلاقات بين المال والانتاج والمديونية يحــدد ظهــور ثلاثة انماط من اللاتناسقات الوظيفية أولا بأول مع البدء بتنفيذالقرارات الهادفة الى تصحيح ضروب اختلال توازن المدفوعات الجارية .

١ ـ **في ميدان المال** : غلاء مصادر التمويل المتعددة الجوانب وندرتها في الفترة التي تكون فيها سيرورة اعادة التوازن الى ميزان العمليــات الجارية لبلدان O.C.D.E قد وجب عليها ان تبدي تحسنا في قــدرة التمويل لهذه البلدان . هكذا ، في عام ١٩٨١ ، انخفض عجز ميــزان العمليات الجارية للبلدان المتطورة ذات اقتصاد السوق بـ (٤٥) مليار دولار . في هذا السياق ، ساهم ارتفاع سعر الدولار وسرعــة ارتفاع معدلات الفائدة بجعل مصادر التمويل نادرة بالنسبة للبلدان الناميةالتي سبق وأن نفذت سياسات تباطؤ الفعالية بهدف اصلاح وضع حساباتها الخارجية . وكما ترى سكرتارية .C.N.U.C.E.D

« ان ائتكال الاطار التجاري المتعدد الجوانب ربما يترافق بائتكال انظمة التمويل المتعدد الجوانب للتنمية والمدفوعات . هنا كذلك ، ان البلدان النامية هي التي ستتحمل نتائج ذلك على وجه الخصوص » .

٢ ـ **في ميدان الانتاج** ، اننا نلاحظ جزءا متزايدا من الشركات المتعددة الجنسيات في الانتاج والمبادلات ، سواء في البلدان النامية أو في البلدان المتطورة ذات اقتصاد السوق في الفترة التي قاد فيها الاتكال الخيالي للارباح في بلدان O.C.D.E الكبيرة الى تخفيض الاستثمارات المباشرة في الخارج ، الامر الذي لم يحل مع ذلك دون هبوط الاستثمارات الداخلية بسبب وجود طاقات فائضة .

٣ ـ **في ميدان المديونية** : نشاهد نمو مديونية البلدان النامية المستوردة للنفط في الفترة التي كان عليها أن تشعر بنتائج التدابير الانكماشية المتخذة سابقا على وضع حساباتها الخارجية فمن جهة ، ثقلت للغاية خدمة الدين بسبب أثر ارتفاع معدلات الفائدة الامريكية على معدلات الدولار الاوروبي في السوق ما بين المصرفية في لندن. والحال اننا نعرف أن تكلفة الدين بمعدل متغير تابع على وجه التحديد لتطور هذه النسبة ومن جهة أخرى ان تدهور أسعار التبادل ، المحسوس منذ ما قبل الصدمة البترولية الثانية، قد تسارع في عام ١٩٨١ و ١٩٨٢. ان تدهور حدود التبادل ، مضافا الى انخفاض محسوس في معدل نمو حجم صادرات البلدان النامية المستوردة للبترول ، يولد مديونية متزايدة في الفترة التي تباطأت فيها الفعالية الاقتصادية . على هذا النحو ، تضاعف دين البلدان النامية بين ١٩٧٨ و ١٩٨٢ اذ انتقل من ٣٤٥ الى ٦٢٦ مليار دولار ، في حين أن معدل نمو دخلها الوطني القائم قد انخفض .

تظهر اللاتناسقات (ضروب اللاتناسق) الوظيفية هذه في الفترة ذاتها التي تزول فيها العناصر المثبتة للوضع العالمي الظرفي la conjoncture . ذلك أن اعادة تنظيم علاقات المبادلات على اثر الصدمة البترولية الاولى كانت قد قادت بلدان .O.C.D.E الى تعويض عجزها التجاري بالنسبة للبلدان المصدرة للبترول عن طريق فائض مشابه بالنسبة للبلدان النامية المستوردة البحتة للنفط . وهذه البلدان التي سجلت أثناء الحقبة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ نمو ناتجها المحلي القائم بوتيرة أسرع من قبل على نحو واضح ، قد مولت عجزها عن طريق

زيادة معدل ادخارها وعن طريق تدفق الرساميل الاجنبية القادمة جزئيا من البلدان المصدرة للبترول . وفي الوقت ذاته ، توصلت هذه البلدان الى أن تربط بين زيادة معدل تزايد حجم استثماراتها الداخلية وزيادة معدل حجم مستورداتها الوسطي السنوي . ولكي يستمر هذا النظام ، قد استلزم الحفاظ على فوائض مرتفعة ، وعن هذه الطريق ، الحفاظ على طاقة تمويل لبلدان .O.P.E.P ومديونية على البلدان النامية المستوردة للنفط التي تتطور بموازاة تزايد الناتج المحلي القائم عندها ، والحفاظ في بلدان .O.C.D.E على معدل استثمار ذي مستوى مرتفع يؤهله لازالة هبوط مستوى الفعالية ونتائجه على حجم مصادر الادخار وتكلفتها . وبتعبير آخر ، لقد استخدمت عناصر أساسية ثلاثة كمثبتات للوضع الظرفي العالمي : طاقة التمويل عند بلدان .O.P.E.P المستوى المرتفع للطلب على المستوردات عند البلدان النامية المستوردة للنفط ، وتيرة تقدم الصناعة التحويلية وبوجه خاص ، صناعات سلع التجهيز في بلدان O.C.D.E والحال ، ان هذه العناصر الثلاثة قد انهارت بسبب السياسات الاقتصادية الموضوعة في التنفيذ .

٤ ـ **سياسات الاصلاح** : نتاج فرعي للرقابة التي تمارس على مؤسسات الائتمان المتعددة الاطراف .

في حين أن الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي قد انشأا مصادر تمويل متعددة الاطراف (مثل ، اوالية التمويل التعويضية ، الاوالية البترولية ، الاوالية الموسعة للائتمان ، أوالية التمويل الاضافي والمال الائتماني الورقي المتعلق بالصندوق النقدي الدولي والقروض على التعديل البنيوي المتعلقة بالبنك العالمي) ، يبدو أن البلدان النامية ما رغبت أو ما استطاعت أن تستخلص استخلاصا تاما نفعا من هذه التسهيلات بسبب الشروط التي وضعتها هذه المؤسسات على منح تلك القروض . على هذا النحو ، ان المتداول الصافي من ضروب الائتمان التي منحها الصندوق النقدي الدولي الى البلدان النامية .P.E.D المستوردة للبترول قد بلغ، في عام١٩٨١، ٦ر٤ مليار دولار، لا بد منمقارنتهابعجز فيالحساب

الجاري لهذه البلدان قدره ٩٢ مليار دولار . هذا الوضع مقلق في الحد « الذي تصادف فيه تزايد عدد التسويات المعقودة مع « الصندوق » التي وضع لها نهاية مع الضغوط التي تنزع الى الغاء التعديلات المحدثة منذ ١٩٧٩ على سياسة « الصندوق » في موضوع القروض ، بل حتى الى جعل الشروط المناسبة أكثر دقة تلك المرتبطة باستخدام موارد « الصندوق » على سبيل اوالية تمويل تعويضية » .

غير أنه ليس ههنا العنصر الاخطر ، ولو أنه يشهد على شلل المؤسسات التي من واجبها أن تمد بمصادر تمويل ذات طابع متعدد الاطراف . ومن وجهة نظر ديناميك الازمة ، ان توصيات الصندوق النقدي الدولي بشأن السياسة الاقتصادية هي التي تبعث على صنوف القلق الشديد . وفي الواقع ، ان الصندوق النقدي الدولي ، بانيا تشخيصه على التفسير النقدي والمالي لعجوز موازين المدفوعات ، انه يوصي بسياسة انكماش تنطوي على رقابة دقيقة على عجز الميزانية العامة وعلى تطور الكتلة النقدية ، وعلى ضغط كتلة الاجور ، وعلى تحرير الرقابة على الصرف وتعديل معدل الصرف . ان هذه السياسة قد تكون مبررة كما بين ذلك ج . تنبرغن ضمن شرطين :

ــ ان سياسة الانكماش يجب أن ترافقها ، في البلدان النامية المعنية زيادة في انتاج البضائع الدولية كي لا تسبب انخفاضا في الدخل القومي اعلى من العجز الاصلي على هائل ؛

ــ ويجب أن تقابل هذه الزيادة في انتاج البضائع الدولية زيادة في المنافذ في البلدان النامية بصورة افتتاح أسواق تصدير جديدة . والحال كما لاحظ المؤلف ، اذا كان عنق الاختناق لا يشكله انتاج البضائع العالمية في البلدان السائرة في طريق النمو ، انما يشكله استيراد هذه البضائع تقوم به البلدان المتطورة ، فان سياسة الانكماش تتكشف ايضا بأنها غير مؤاتية بالقدر الذي يتطلب فيه تصحيح العجوزات الخارجية تخفيضا في الدخل القومي أعلى بكثير من الحالة الاولى .

وبدقة ، بل علينا أن نأسف لذلك ، ان الواقع الحالي يطابق اسوأ التنبؤات شؤما : فالبلدان النامية المستوردة للبترول يرغمها المجتمع الدولي أن تنفذ سياسات انكماش تساهم ، عن طريق نتائجها على البلدان الاخرى ، في نشر تخفيض مستوى الفعالية في الفترة ذاتها التي تتكاثر فيها العوائق أمام تغلغل المنتجات المصنعة القادمة من البلدان النامية الى البلدان المتطورة . وبتعبير آخر ، ان المجتمع الدولي يقع فريسة تناقض مزدوج يذكر بتناقض التعويضات الالمانية ودفع ديون الحرب ما بين الحلفاء : « أن نتطلب تسديد الحسابات مع اغلاق الاسواق أمام صادرات المدين ، وأن نطالب بمبالغ لا يستطيع المدين دفعها الا اذا زاد انتاجه وفي الوقت ذاته أن نسرق زبائنه بانتهاز العجز الذي تفرضه عليه المديونية » . ان هذا الوضع ليس مجهولا من حكومات مختلف البلدان : ان التراتبات الهرمية في علاقات السلطة هي التي تحول دون وضع سياسات موجهة نحو اصلاح حقيقي للوضع الاقتصادي العالمي .

٥ ـ الخلاصة

ان سياسات الاصلاح التي ينادي بها الصندوق النقدي الدولي ، بما تقود اليه من تقليص الطلب على المستوردات من البلدان النامية ، سوف تنضب دارات المبادلات العديدة التي كانت تتوصل بفضلها البلدان الاكثر افتقارا الى احتياطيات القطع الى تمويل مستورداتها الاساسية على أساس تقاص واسع متعدد الاطراف . وتوشك ان تقود الاجراءات المقترحة الى عدم قدرة على الدفع معممة في النهاية ، ذلك أن الطريقة الوحيدة لتسديد الدين السابق تمر بتحقيق فائض تجاري متزايد للبلدان الواقعة في عجوز في أيامنا . والحال ، أن البلدان المتطورة ذات اقتصاد السوق تتعنت في البحث عن اعادة موازنة لفعالياتها من خلال انكماش يتضمن بالضبط تخفيضا لطلبها على المستوردات القادمة من البلدان النامية .

أزمة النظام النقدي الدولي

جذورها ورهاناتها

ر. ساندريتو

ان فهم ازمة النظام النقدي الدولي هي بالتأكيد احدى المسائل الاكثر ما تكون موضع مجادلة بين المسائل التي نجابهها . ذلك أن تشابك وحركة القوى التي ولدتها على درجة قصوى من التعقيد الذي يجعل كل محاولة تفسير أمرا دقيقا للغاية .

وليس غرضنا هنا أن نعطي جوابا على هذه المسألة . انه مجرد عرض لبعض التوجهات الناجمة عن تفكير بسطناه في مكان آخر في أصول ازمة النظام النقدي الدولي ، بالتالي ، في طبيعة النقد ذاته .

ان « قراءة » الازمة التي نقترحها تقوم على التقاط عدد صغير من النزعات الاساسية يمكن ان يتم توضيح تأثيرها بالتمحيص النبيه لسيرورة تفكك النظام النقدي لبريتون وودز البطيئة .

انه حينئذ ، بالبحث لفهم دلالة كل من هذه النزعات وبتحليل ارتباطاتها المتبادلة ورتبها المتسلسلة الهرمية ، انما يمكن ادراك محركات ورهانات ازمة النظام النقدي الدولي .

١ ـ النزعات الستة الاساسية

يمكن أن تلخص تحولات النظام النقدي الدولي في مجرى الربع الاخير من القرن في ست اتجاهات كبيرة مميزة .

١ ـ ١ ـ التطور نحو مرونة الصرف

ان هذا الاتجاه يشمل عدة نقاط انعطاف هي ضرورب توسيع هوامش التذبذب (أو التقلب) (١٩٦٠ و ١٩٧٠) وإزالتها بكل بساطة (١٩٧٣).

فلنلاحظ فحسب أن « تعويم » العملات لا يقابل خيارا متعمدا للمجتمع الدولي ، إلا أنه بالعكس يقر بعجز السلطات المالية عن أن تؤمن ، الآن ، استقرار الصرف ، مع الاخذ بالحسبان لأهمية ضروب خلل التوازن البنيوي لميزان مدفوعات بعض البلدان التي يكون انضواؤها ضروريا لكل تحديد لقواعد اللعبة النقدية الدولية . وهذه النزعة الأولى لا تقوم الا بالتعبير عن صفة النظام النقدي الدولي القديم غير القابلة للتطبيق اكثر فاكثر .

١ ـ ٢ ـ عدم استقرار متزايد لمعدلات الصرف وتعزيز حركات الرساميل المضاربة

إن الانتقال الى مرونة الصرف بعيد عن أن يؤمن استعادة توازن موازين المدفوعات وتثبيت معدلات الصرف قد قاد على العكس الى زيادة شدة عدم استقرار أسعار العملات وعلى الأخص الدولار ، الذي ليس نادرا ، في أيامنا ، بالنسبة اليه أن نلاحظ تعاقبا مشوشا من التغيرات اليومية في الارتفاع والانخفاض تتجاوز سعتها تجاوزا واسعا ، من تثبيت لآخر ، الهوامش التي أقامتها في الماضي اتفاقات بريتون وودز !

ان سعة عدم انتظام هذه التغيرات يفسره ، الى حد كبير ، التقاء مرونة الصرف وتقوية حركات الرساميل المضاربة ، هي ذاتها ترتبط بتزايد الكتل المالية في ساحة التنفيذ ، وكذلك بالتغير في الطبيعة ذاتها للمضاربة التي ترتدي منذ الآن طابعا هجوميا لا ينكر . ويمكن أن تتوطن القوى الثاوية وراء هذه التبدلات الكمية والكيفية في المضاربة على مستوى التغيرات في البنية (« الاحتكارية ») لسوق الصرف تحرضها حركة التمركز الصناعي والمالي على مستوى العالم .

١ ـ ٣ ـ اقامة النظام النقدي الدولي (او على الافضل : تجزئته) المرتبطة بتفاوت ممارسات الصرافة في مختلف الدول .

ان هجر قاعدة استقرار الصرف قاد الى فصم وحدة النظام وعجل بتقطيع المجال النقدي العالمي . ذلك أن تعويم العملات ليس تقنيا . من ثم ، إن تنوع واختلاف ممارسات الارتباط في الصرف يرسم حدود مناطق الصرف ، الناتجة المتحركة ، حسب سيرورة يمكن مقارنتها بالسيرورة التي تلت ، خلال السنوات الثلاثينات ، إلغاء قابلية تحويل الجنيه الاسترليني الى ذهب .

ان اقامة النظام النقدي الاوروبي تسهم ، الى حد ما كذلك ، بهذا الاتجاه ذاته ، مع انه يعمل بالتزامن ضد المرونة وضد قوى تفجر النظام وتفككه .

١ ـ ٤ ـ « انفجار » السيولات

إن احد أوجه التطور النقدي الحديث الاكثر ما تكون بروزا علينا هو بلا شك تزايد الاحتياطيات الدولية التي تضاعف حجمها إحدى عشر ضعفا في غضون سنوات السبعينيات ، إذ انتقل من ٧٧ر٤ مليار دولار في آخر ١٩٦٩ الى اكثر من ٨٥٢ مليار دولار في آخر عام ١٩٨١ .

الا أن هذا الوجه الكمي الاجمالي لا يكون البتة ذا دلالة بالاستقلال عن تطور التجارة العالمية وعن اتساع ضروب خلل توازن موازين المدفوعات التي تحدد الحاجات الى السيولات . وبالعكس تأخذ فكرة « انفجار » السيولات معناها كله عندما ننظر في التشتت ، التناثر ، اللا تجانس ، المتزايد للاحتياطيات العالمية ، الامر الذي يرجع الى إبراز عيوب الاجراءات والإواليات الناظمة لاصدار هذه المكونات المختلفة للسيولات الدولية .

إن هذه المعاينة المتعلقة بالاحتياطيات الرسمية تنطبق ايضا انطباقا اكبر على الاموال التي يمتلكها الفاعلون الخاصون .

١ ـ ٥ ـ عبر قومية السيولات .

في مجرى الفترة الحديثة ، سجلت النقود القطع الاوروبية توسعا متسارعا ، أسرع من توسع الاحتياطيات الرسمية : لقد تضاعف حجم الودائع بالدولار الاوروبي ثمانية عشر مرة بين ١٩٧٠ ، ١٩٨٢ اذ انتقل من ١١٠ الى ٢٠٠٠ مليار دولار . إن أسباب هذا التوسع « المذهل » في سوق القطع الاوروبي معروفة للغاية في أيامنا . نقتصر هنا على أن نلاحظ أن هذا النهوض يبدو لنا أنه يشهد على خاصة التنظيم ـ الذاتي للنظام النقدي الدولي ، بما أنه يؤلف منظومة مفتوحة . يمكن حينئذ أن يتم تحليل ظهور القطع ـ الاوروبي بمثابة تكيف النظام مع بعض ضروب الإنتزاع الوظيفي (قلة السيولات) وتحليل نمو النظام اللاحق كنتاج ووسيلة توفيق داخلي لهذا النظام مع تبدلات بيئته ومع تحولات بنياته الانتاجية بوجه خاص . على هذا النحو ـ قد تكون النقود ـ القطع الاوروبية الانعكاس النقدي والأداة النقديـة لسيرورة « التحولات عبر القومية » للأنظمة الانتاجية ولا سيما لنهوض الشركات عبر القوميات وللزمر الماليـة عبر القوميات .

غير أن اعادة التنظيم التلاؤمية هذه للنظام النقدي الدولي قد ولدت تبدلا عميقا الا وهو بروز شكل جديد من النقد عبر القومي .

بخلاف العملات الدولية التي تستخدم في المعاملات بين الامم ، نقترح أن نعرف النقد عبر القومي بأنه عملة تستخدم كوسيلة تسوية (تسديد حساب) داخل مجالات قومية أخرى غير مجال إصدارها . إن التاريخ غني بالامثلة على ضروب تداول معدنية عبر قومية (امبريالات روسية ، بيكو مكسيكي ، قطع اسبانية ...) .

إن انطلاقة الصفقات في النقود القطع الاوروبية ، وبالدرجة الاولى في الدولارات الاوروبية ، يعيد الى الواقع الراهن على مستوى آخر ذلك النمط من التداول النقدي ، باقامة سوق نقدية حقيقية عبر قومية يحدد على أساسها معدل فائدة عبر قومي ، هناك حيث لم يكن يوجد الى ذلك الحين سوى أسواق نقدية وطنية ومعدلات فائدة وطنية .

الا انه ، اذا كانت للدولار الاوروبي سوق عالمية حقا، وإن لم يكن قد توطن بدقة في اي مكان ، فهو مع ذلك ليس ، كما يؤكدون احيانا ، عملة « لا وطن لها » و « وحشية » ، تفلت من أي شكل للتدخل الحكومي . صحيح أن أسواق النقود القطع الاوروبية ، مغفلة ، غير ذات موطن ، غير منظمة ، تزيد من تبادل التأثير بين الاسواق النقدية القوميـة وتقلل ، ولهذا السبب ، من نجوع (او جدوى) السياسات النقدية الوطنية ، غير أن هذا الاكراه النقدي الخارجي ، الذي انتجه صعود الترابطات ، لا ينطبق تماما علـى جميع الاقتصادات الوطنيـة . ان سوق الدولار الاوروبي ، بالقدر الذي تكون فيه قابلـة للتأثر بقوة بنفوذ السياسـة الامريكية التي تنقل اندفاعها دوليا ، انما تظهر بأنها ملحقا خارج الارض الوطنية للسوق النقدية الامريكية أكثر مما تبدو سوقا فوق قومية .

ينتج عن ذلك تحويل للسلطة النقدية لصالح السلطات الاتحاديـة الامريكية . بالمقابل ، لا تعود تستطيع هذه السلطات الامريكية ان تتدخل من غير أن تدخل ردود فعل سوق الدولار ــ الاوروبي في إعداد سياستها. ان الاقتصاد المسيطر ، شاء أم أبى ، يجد نفسه موكلا برسالة (أو على الاصح بمسؤوليات) خدمة عامة دولية .

ومع ذلك في نهاية المطاف ، إن إحدى نتائج النمو شبه الاسي للنقد عبر القومي الأكثر ما تكون اهميـة تتمثل في أن تغذية الاقتصاد العالمي بوسائل دفع تفلت أكثر فأكثر من أيدي السلطات السياسية الوطنية وما بين الحكومية بما ان هذه التغذية تتوقف منذ الآن توقفا كبيرا على الدينامية الخاص بالشبكة الخاصة للبنوك الاوروبية .

١ ــ ٦ ــ تحول النظام النقدي الدولي الى شان خاص

منذ بدايـة عقد السبعينيات وعلى الاخص منذ الصدمة النفطيـة الاولى ، تمركزت الانظمة المصرفية الوطنية تمركزا شديدا وتكاملت على المستوى الدولي . لقـد مركزت بلـدان O.P.E.P. على سبيل المثال ،

مجموع ودائعها تقريبا في عشرين مصرفا ، بل يمكن القول في أيامنا أن بضع عشرات المصارف التجارية تسيطر على ما بقي من النظام النقدي الدولي عن طريق مساهمتها في أسواق الصرف والنقود القطع ــ الاوروبي. منذ ذلك الوقت ، ألا نشهد شرخا حقيقيا في النظام النقدي الدولي ؟ اولم يحل محل النظام الرسمي في وظائفه الاساسية نظام نقدي أممي خاص ، ما يزال يسمى « سوقا متاخما » أو « غير رسمي » تؤلفه شبكة هذه المصارف عبر القومية الكبيرة الخاصة ؟

إن هذه النزعات الستة ، وعلى الاخص النزعتين الاخيرتين ، انما تثير اضافة لذلك مسألتين اخريين اساسيتين :

الاولى تخص طبيعة أزمة النظام النقدي الدولي وجذورها ؛ والثانية هي مسألة رهانات هذه الازمة ونتائجها في الاجل المتوسط .

٢ ــ الأصول الحقيقية لأزمة النظام النقدي الدولي

إن ازمة النظام النقدي الدولي ، مفهومة على هذا النحو ، تبدو بأنها محصلة تشابك قوى وضغوط توترات وتحولات كانت نتيجتها تبدل ترتيب النظام ، واتصاليته (العناصر التي تكونه وتفاعلاتها) ، تضر على هذا النحو ، بسير العمل ذاته للنظام .

إن تطور الأزمة يمكن أن يتم تحليله عندئذ بتفكيك حزمة علاقات الرتب والارتباط داخل هــذه الشبكة . والحال إن العــرض البسيط للنزعات الستة يكفي لتحديد طبيعة الصلات التي تجمعها ، وهي :

ــ **علاقات سببية** ، وهي عكوسة على وجه الاحتمال ، على سبيل المثال بين تعويم النقود (العملات) ، والمضاربة وعدم استقرار الصرف أو أيضا بين عبر قومية النظام النقدي الدولي وتحوله الى شأن خاص ؛

ــ **علاقات تضمن** . هكذا مثلا تكوين النظام النقدي الأوروبي هو

متضمن في أقلمة النظام النقدي الدولي وهذه تنتمي الى حركة اعم من تعددية أقطاب النظام الاقتصادي على المستوى العالمي، كلها مثل الاعتراض على دور الدولار ، والوضع موضع بحث لسيطرة مركز الاقتصاد الامريكي بلا منازع ، واتحاد البلدان النفطية في كتلة وتصنيع البلدان الأطراف .

إلا أن تحليلا اكثر إرهافا للرتب داخل « الصورة البيانية لأزمة النظام النقدي الدولي » يكشف الدور الراجح لقوتين (نواتي الرسم البياني) هما عبر قومية الاقتصاد العالمي وتعددية أقطابه .

١ ــ **إن عبر القومية** . يمكن أن يتم تمييزها بايجاز بأنها متابعة حركة التمركز الصناعي والمالي ، على المستوى العالمي الذي يضفي ، على الشركات عبر القومية وعلى الزمر المالية عبر القومية التي تندمج فيها هذه الشركات في معظم الاحيان ، سلطة نقدية هائلة على الاخص . فالامر هنا إذن أمر قوة تجمع السلطات وتمركزها .

٢ ــ **إن تعددية الاقطاب** هي ، بالعكس ، قوة تفتت ، وتناثر السلطات وانقسامها . يعبر عنها انتقال الاقتصاد العالمي الوحيد القطب الى اقتصاد متعدد الاقطاب ، الذي شارك فيه ويشارك فيه أيضا نمو أوروبا واليابان (أو نمو N.P.I.) . ويعبر عن ذلك أيضا النمو اللازم للمنافسة الدولية وكذلك أشكال جديدة من « الصراعات ــ المؤازرات » على المستوى الدولي (ظاهرة « الامم المتكتلة » على سبيل المثال) .

٣ ــ والحال من الممكن أن نبين أن هاتين السيرورتين تتعززان على نحو متبادل وأن التقاءهما يولد تضخما في ضروب اختلال التوازن وعدم الاستقرار ، بمضاعف التضخم الذي قد ينتج من مجرد جمع آثار كل من هاتين القوتين على انفراد .

هذا التشخيص ، الذي يفسر عدم استقرار الصرف بفعل دينامية « احتكار القلة » **l'oligopole** ، إنما يعرض ، في رأينا ، صفة عامة جدا .

ويمكن تطبيقه لا على سوق الصرف فحسب بل على جملة الاسواق الدولية (المواد الاولية بخاصة) .

وبالتالي ، حاشا أن نذكر « القوة القادرة » للمضاربة ، من أجل تبرير قضيتنا ، نقترح ، بالعكس ، أن ندمج المضاربة في مخطط عام للتفسير يمكن أن نلخصه في ثلاثة مبادىء :

١) إن تمركز العرض لبضاعة أو لمال واحتكارها أو / والطلب عليها يولد عدم استقرار سعرها ؛

٢) بيد أن الاحتكار الناجز يزيل عدم الاستقرار ؛

٣) على وجه التناظر ، إن إعادة البحث في وضع الاحتكار (أو احتكار القلة المتناسق) يحرض انبثاق صراعات احتكارات القلة وحركات الأسعار الفوضوية .

والحال ، ان تطور العلاقات النقديـة الملاحظة أثناء العشرين سنة الاخيرة قد تميزت على وجه التحديد بتضافر السيرورتين (١ و ٣) المولدتين لعدم الاستقرار ، وهو تضافر غريب في الظاهر :

ــ حركة تمركز وعبر قومية لراس المال أبرز فأبرز ، على الاخص منذ بداية السنوات السبعينيات ، تتسم بتوسع .G.F.T .

ــ تعددية أقطاب الاقتصاد العالمي والانظمة الفرعية النقدية الدولية ، التي يعبر عنها تمزق التنظيم الوحيد القطب وضروب التفاوت البنيوي المميز للمجال الاقتصادي والنقدي غداة الحرب العالمية الثانية . هـذه السيرورة مماثلة ، من جهات عدة ، الى انحطاط الاقتصاد والنقد المسيطرين في القرن التاسع عشر الذين عملا أثناء ما بين الحربين [العالميتين] .

إن الرجوع الى « هيمنة الصرف » (بورغينيا) وعـدم استقراره المتزايد منذ آخر الستينيات يبدو لنا اذن انه النتيجة المنطقية والمحتومة لنماذج هاتين الحركتين الاساسيتين .

يمكن استنتاج عدة مقترحات من هذا التشخيص للازمة .

٢ ـ ١ ـ إن التفسير الاول المباشر والواضح هو ان أزمة النظام النقدي الدولي ليست حصرا ولا حتى أساسا من أصل نقدي . إذ ينتج ، من « القراءة » التي أتينا على عرضها لـ « الازمة النقدية » ، ان الجذور العميقة لهذه الأزمـة هي أساسا من طبيعـة واقعية . وتكمن أسبابها الاساسية في تحولات الاقتصاد العالمي بجملته وبصورة اولية على مستوى:

ـ البنيات الانتاجية ، بما فيها التقسيم الدولي للعمل ، وبنيات الاسواق الدولية وأشكال التنافس الجديدة التي تنتج عنها ؛

ـ البنيات الاجتماعية والسياسية : زوال الاستعمار ، علاقات سلطة جديدة بين القوى الكبيرة ، تكتل منتجي النفط . . .

إن وجهة النظر هذه تتعارض تعارضا نهائيا مع التفسيرات الليبرالية للازمة ، المتمحورة حصرا للغاية حـول « الاضطرابات » النقدية ـ النفطية ، التي تعتبر الأزمة الاقتصادية والنقدية بأنها نتيجة « ديناميكية منحرفة » للتدخلية الحكومية ، والمطالبات الاجتماعية المسرفة او / و تكاثر سيولات حرضتها « تسامحية » السلطات النقدية الوطنية والدولية .

مما لا ينكر ان « الاضطرابات » النقدية (المرونة ، نمو السيولات السرطاني ، ارتفاع معدلات الفائدة ، المديونية . . .) هي عوامل فعالة تزيد من حدة الأزمة الاقتصادية والنقدية زيادة هائلة . لا يمكن تجاهل دورها من غير التعرض الى خطر أخطاء تقدير فادحة .

غير ان « الاختلالات » المتهمة قلما تشكل أسبابا للازمة بل مظاهر .

والحاصل ، ولو حددنا موقعنا ضمن المنطق ذاته للتفسير الليبرالي ، فمن غير الممكن أن نفسر الازمة ، الا بصورة سطحية للغاية ، ما لم نخرج بسرعة من دائرة الظواهر النقدية .

ــ ان « انفجار » السيولات الدولية وعبر القومية ، معتبراً المسؤول الاول عن الازمة ، يبقى غير قابل للفهم إن استندنا ، عبر عجز ميزان المدفوعات الامريكي ، على تطور علاقات السلطة التجارية والصناعية بين القوى الكبيرة وعلى عبر قومية الأنظمة الإنتاجية .

ــ كما أن ضروب « صخب » أسواق المواد الاولية « لا ينزل من السماء » ولا يمكن تفسيره الا بالاحالة الى تطور شروط انتاج هذه البضائع وتبادلها والى مقاربة تصارعية للتقسيم الدولي للعمل .

٢/٢ ــ إن الأزمة الاقتصادية والأزمة النقدية لا يجب فحسب بحثهما من زاوية علاقات التحديد المتبادلة بينهما . فهذا النمط من التحليل لا بديل له طبعا من أجل فهم إواليات سيرهما وترابطاتهما المتسلسلة ، غير انه لا يفيدنا بتاتا عن طبيعتهما لهذا ، يجب كذلك أن تعتبر الأزمة الاقتصادية والأزمة النقدية بأنهما وجهان لأزمة « شاملة ومتعددة » واحدة . إن النزعات ذاتها في الواقع أو التحولات ذاتها هي التي تستجر في الأزمة ، بحركة واحدة ، النظام المعقد للاقتصاد العالمي والنظام ــ الفرعي النقدي الذي يتضمنه .

٣/٢ ــ ان هذه الازمة الشاملة يجب أن يجري ادراكها عن طريق مقاربة منظومية للاقتصاد العالمي وعلى الاخص بتطوير تحليل يدمج التغيرات البنيوية واستراتيجيات الفاعلين ويتيح على هذا النحو توضيح المحددات البنيوية لعلاقات السلطة .

٤/٢ ــ تفترض هذه المقاربة إغناء تصورات النقد أو تجديدها . اذ لا يمكن ادراك الازمة الحالية ، في بعدها النقدي ، الا اذا ، اعترفنا بوظيفة النقد السياسية فيما وراء وظائفه التقنية المعتبرة تقليديا (عملة ،

وسيلة دفع ، احتياطي قيمة) : وهي وظيفة النقد كأداة سلطة لا مجرد قوة شرائية ، قوة ابرائية أو قوة خيار ، بل كذلك قوة اكراه يمتلكها من يقبض على إصدارها أو اكثر من ذلك من له الرقابة عليها .

إن هذا الاعتراف بصميمية السلطة والنقد ، من حيث أنه يحكم وينظم العلاقات بين البضائع بل كذلك بين الناس وبين المجتمعات ، يبدو لنا بأنه المفتاح الذي يتيح تفسير العلاقات بين تحولات الانظمة الإنتاجية وتنظيم العلاقات النقدية الدولية .

فالرهان النظري والعملي لهذه الصياغة المفهومية الجديدة هامة بقدر ما أن الادبيات الاقتصادية ، ولو أنها تعترف بالترابط بين الظواهر النقدية والظواهر الواقعية ، لا تبحث بتاتا سوى أثر الأوليات في الثانيات ، من غير أن تهتم بالعلاقة العكسية . والحال ، أن هذه العلاقة هي ثمينة بوجه خاص من أجل فهم التغيرات الملاحظة في تنظيم الانظمة النقدية . وحول هذه المسألة ، كانت إذن ضروب صمت النظرية الاقتصادية حتى الآن ضارة بمعقولية أزمة النظام النقدي الدولي ، وبطبيعته ومحدداته ورهاناته .

٣ ـ رهانات الازمة : تصدع النظام النقدي الدولي واعادة بنائه :

إن النزعات (الاتجاهات) الكبيرة التي أتاحت لنا تلخيص التاريخ النقدي المعاصر تعطي ، للوهلة الاولى ، جميع مظاهر تصدع النظام النقدي الدولي أو ، على الاصح ، مظاهر شرخ يبين :

ـ من جهة ، نظام رسمي ، في طريق التفكك ، مفرغ من جوهره تدريجيا .

ـ ومن جهة اخرى ، نظام نقدي أممي خاص يتناوب أو حتى يحل أكثر فأكثر محل الاول .

ويتشاطر عدد لا بأس به من الخبراء في عداد الاكثر تنبها وجهة النظر هذه . وحسب روبير تريفان ، « ان اضفاء الدولية على اسواق رؤوس الاموال ، مع نمو الشركات المتعددة الجنسيات بخاصة جعل يغدً من الاصعب فالأصعب على الحكومات والمؤسسات الدولية ان تحكم الاقتصاد العالمي . فالقطاع الخاص قد تكيف مع الترابط المتزايد في الاقتصاد العالمي، لكن لا القطاع العام » .

ــ ذلك ان الاضطرابات التي شهدناها منذ منتصف السنوات الستينات قد صدعت تصديعا شبه تام نظام بريتون وودز النقدي ، القائم على ثبات الصرف وتحويلية الدولار الى ذهب .

وصحيح ، من جهة اخرى ، أن الوظيفتين الاساسيتين اللتين على كل نظام نقدي حقيقي أن يضطلع بهما ، واللتين يؤلف التنسيق بينهما مبدأ ضبطه وتنظيمه ، يؤديان في أيامنا بصورة متناقضة نوعا ما ، بحيث أن :

ــ إن وظيفة التغذية بالسيولات تضطلع بها من الآن فصاعدا بصورة رئيسية المصارف ــ الاوروبية على نحو مستقل ذاتيا نسبيا بالنسبة الى المصارف المركزية ، على الاقل في تقريب أول .

ــ ان وظيفة المعايرة Ajustement ، اي فرض معايير مخصصة للقضاء على اختلالات موازين المدفوعات إنما تنتج ، في سياق تحول النظام الى شأن خاص ،من تغيرات معدل الدولار ــ الاوروبي ، الذي يتوقف هو ذاته في قسم كبير على المعدل الامريكي ، كما على القيود التي يجلسها الصندوق النقدي الدولي مع ضروب السحب التي يمنحها الى البلدان المدينة .

وبالتالي تبدو هاتان الوظيفتان كما لو انهما منفصلتان اكثر فأكثر وغير متصلتين .

ـ إذ تتوقف التغذية بالسيولات على المزاحمة بين المصارف ، وعلى ريع القروض (المتوقع) وتقييم المخاطر المرتبطة لكل عملية . إنها اذن من صنع النظام (أو النظام الفرعي) الخاص بالنسبة للاساسي .

وتتوقف المعايرة على الظرف الاقتصادي والسياسة النقدية والميزانية الامريكية وسياسة « الصندوق النقدي الدولي » .

ويظهر « انفجار » السيولات وعلى الاخص صعود المديونية المذهل ، عند الدول كما عند المنشآت ، في الشمال كما في الجنوب ، في الشرق كما في الغرب ، كانه النتائج الوضحى لعدم الاتصال هذا ولغياب الضبط الذي ينجم عنه . يمكن ان نجد هنا الكثير من الادلة الإضافية على سند قضية الثنائية والانقطاع : نظام خاص (تغذية) ـ نظام رسمي (معايرة) .

إلا أن تمحيصاً اكثر تنبها يبين ان نظرية الثنائية لا تتفق تماما مع الملاحظات الاحدث ماتكون .

حقا ، يغدو النظام النقدي الدولي نظاما مصرفيا خاصا الا انه يكفله الصندوق النقدي الدولي والمصارف المركزية للبلدان الرئيسية وبين مراكز القرارات هذه ، والمقرات الكبيرة للسلطة التي هي الصندوق النقدي الدولي والمصارف المركزية للبلدان الاقوى والمصارف الخاصة عبر القومية ، ينزع الامر نحو قيام مشاركة ، وتكاملية ادوار وثيقة للغاية .

ولا تملك في الواقع المصارف الخاصة التي تنشىء حاليا الاساسي من وسائل الدفع صلاحية لتفرض سياسات الاصلاح المالي على البلدان المدينة . والحال ان هذه السياسات ، بالنسبة للمصارف ، ضرورية من اجل متابعة فعالياتها .

من هنا تنتج تكاملية الادوار النسبية هذه التي ، في رأينا ، تتأكد على نحو اوضح فالوضح .

حقا تكون لتحويلات رؤوس الاموال العامة (نمط ضروب « ائتمان ») الصندوق النقدي الدولي وظيفة تقديم دعم مالي مباشر لكن ايضا وعلى الاخص ان تؤمن تنفيذ معايير السياسة الاقتصادية والنقدية والمالية المخصصة للابقاء على قدرة المقترضين على الدفع أو ترميمها .

على هذا النحو تنزع الى التكون تدريجيا بنية تقنية مالية عبر قومية تتصف بتشابك السلطات النقدية لهذه الفئات الثلاث من الفاعلين ويمكن اختبار صلاح هذه الفرضية اختباريا بالدراسة احصائيا للتلازم بين التوزيع الجغرافي لضروب الائتمان التي توزعها المؤسسات المالية الدولية من جهة وضروب الائتمان المصرفية من جهة أخرى والنظام الذي تتدخل فيه .

مذ ذاك ، بخلاف المظاهر ، لن يكون هناك اذن انشراخ للنظام النقدي الدولي بين قسمين مستقلين او حتى متزاحمين بالعكس نشاهد حاليا ديناميكية ، قد بينا انها ليست اساسا من طبيعة نقدية تصيب النظام النقدي الدولي بشموليته وتبعث الاضطراب في تنظيمه وطبيعته : اذ ان « التحول الى شأن خاص » Privatisation لا يجري على حساب ولا بالاستقلال عن السلطات الوطنية والدولية بل معها ، ومستندا الى هذه المراجع . ان المنطق الذي يقود الى اقامة « تسهيلات مصرفية دولية » «International Banking Facilities» في إطار سياسة فك التقييد الامريكية (في منظور خارجي في النهاية) لهي بيان صالح على ذلك مثلما الطريقة التي حلت فيها « القضية » المكسيكية .

ان الأزمة الاقتصادية والنقدية الحالية ، مثل جميع الازمات الكبرى التي سبقتها ، تستحق اذن تمام الاستحقاق معناها الاشتقاقي معنى الخيار ، القرار في اللحظة الفاصلة . اننا الآن على مفترق الطرق . والازمة برهة في تحول مضني وطويل انها مولدة لتنظيم اقتصادي ونقدي جديد على المستوى العالمي الا اننا لا نستشف منه بعد سوى بضعة عناصر متفرقة . وأحد هذه العناصر يمثل في تكوين بنية تقنية مالية عبر قومية .

فمن خلال تصدع نظام بريتون وودز النقدي القديم ، حسب سير الازمة حتى في مراحلها الاكثر حدة تبرز بداية ما قد يمكن أن يكون حقا نظام الغد النقدي المبني على تقارب السطات الخاصة عبر القومية مع السلطات الوطنية والدولية وربما في المستقبل على اندماجها .

٤ ـ الخلاصة

ذهابا الى الاساسي ، نقترح أن نعتبر على وجه التزامن والتلازم أن الازمة المعاصرة :

ـ نتيجة ، على صعيد علاقات السلطة ، للتغيرات الحادثة في الرتب بين القوى الكبيرة وبالتالي ، نتيجة أزمة سلطة او سيادة ، يكون النقد فيها ، وهو وسيلة قهر بنيوي مؤسسي ، اداة ممتازة .

ـ سيرورة متناقضة من الهدم واعادة البناء ، من التصدع واعادة التنظيم .

في الواقع ان عدة تحولات طرأت على العلاقات النقدية الدولية ، تشهد ، كما رأينا ، على قدرة النظام النقدي الدولي على التنظيم ـ الذاتي ، أي قدرته على ملاءمة بنياته وسير عمله مع تبدلات بيئته . هذه على سبيل المثال ، حال التوالد « العفوي » في الظاهر للنقد القطع ـ الاوروبي . فالبناء التدريجي لبنية ـ تقنية مالية عبر قومية هو سيرورة من الطبيعة ذاتها . لهذا ، لا تكون اقامته مخططة ولا بأية صورة . ولن يكون النتيجة ، المقرة مرة والى الابد ، لمؤتمر دولي ومخيلة خبراء أو بناة مشاريع اصلاح ، بل النتاج الثانوي لضروب انتزاع سير العمل او على الاصح النتاج الثانوي لازمة النظام النقدي .

هل تدهش هذه الفكرة ! فما تعبر مع ذلك عنه ليس بالجديد حقا لو لم يكن نظام بريتون وودز النقدي « وليد » فوضى سنوات الثلاثينات ؟

الفهرس

الاقتصاد والتنمية والمجتمع	٥
فرانسوا بيرو ، الاقتصادي والسلطة : أولية التنمية	٧
رأس المال المالي ، الانتاج ، المديونية	٢٥
المديونية ، بنيات التمويل ، بنيات الإنتاج	٤٩
التمويل غير المستقر والتجديدات الكبيرة	٧١
المال ، الانتاج ، المديونية ، سياسات الاصلاح	٩١
أزمة النظام النقدي الدولي : جذورها ورهاناتها	١٠١
الفهرس	**١١٧**

٢٠٠٠ ط١/١٢/١٩٨٨

ان اختلال التوازن في الاقتصاد العالمي هو الرحم الذي تتكون فيه الازمات الاقتصادية . ويبدو أنه صار في نهاية هذا القرن أمرا مزمنا . مما يدل على أن خللا ما يعطل حركة عرض رؤوس الاموال وطلبها في الاسواق العالمية ، ومعها عملية التنمية ، كما أنه يراكم الديون لدى الامم المتخلفة ، فما هو هذا الخلل ؟ ذلكم هو السؤال الذي كرس فرنسوا بيرو للاجابة عنه شطرا كبيرا من فعاليته العلمية في السنوات الاخيرة من حياته .

فهذا الكتاب الذي وضعه هو والاقتصاديون الذين التفوا حوله ، محاولة لعرض هذه المشكلة بشكل يضعها في متناول المثقف غير المختص دون ان يخل بعلميتها .

سعر النسخة داخل القطر [illegible] ل.س

في الاقطار العربية مايعادل [illegible] ل.س

الطبع وفرز الألوان في مطابع وزارة الثقافة

دمشق ١٩٨٨